أنطوان شلحت

بنيامين نتنياهو: عقيدة "اللاحلّ"

أنطوان شلحت
بنيامين نتنياهو: عقيدة "اللاحلّ"

بعد أن تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية لولاية ثالثة العام ٢٠١٣، كان أكثر لقب التصق به هو «كينغ بيبي» («بيبي» هو اسم التحبب له)، وراجت توقعات بأن يكون صاحب الولاية الأطول في تاريخ رؤساء الحكومة في إسرائيل منذ دافيد بن- غوريون أول رئيس حكومة، والذي استمرت ولايته ١٣ عاماً.

وبموازاة ذلك، ترى دراسات إسرائيلية كثيرة أن هدف نتنياهو الوحيد الذي لم يتغيّر هو البقاء في السلطة، وأنه أول رئيس حكومة في تاريخ إسرائيل يعتبر البقاء في السلطة هدفاً أساسياً، وبعضها يؤكد انعدام أي هدف آخر لديه يتخطى البقاء في كرسيّ الحكم. ووفقاً لهذه الدراسات، فإن سعي نتنياهو الى البقاء جعله يعتمد الحسابات المتأنية ويتوخّى الحذر والالتزام الراسخ بـ«الوضع القائم»، ولا سيما فيما يتعلق بمستقبل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، ما وَسم مسيرته بتبني ما يمكن تسميته «عقيدة اللاحل».

وشكل تمسكه بـ«الوضع القائم» و«عقيدة اللاحلّ» غطاء لتوسيع مجال فعل إسرائيل على صعيد تثبيت حقائق جديدة أخرى على الأرض في المناطق الفلسطينية، وبالتالي فإن «الوضع القائم» لا يظل هو القائم حقاً بالنسبة إلى فرص أي تسوية سياسية في المستقبل.

وعلى المستوى الداخلي عمل نتنياهو على تغيير إسرائيل كلياً من ناحية الوعي العام ضمن مسعى لا يكل لإعادة تركيب البنية السياسية والإعلامية والقانونية فيها بما يخدم مشروعه الأيديولوجي اليميني المتشدّد.

يتتبع هذا الكتاب وقائع الطريق الذي انتهجه نتنياهو لتحقيق مبتغاه، ويركّز أساساً على الوقائع التي تسببت باختفاء ما اصطلح على تسميته «السلام المُمكن».

كما يتناول الكتاب موضوعات مثل: فكر نتنياهو السياسي؛ منشأه الأيديولوجي وتأثير والده المتطرف في آرائه اليمينية عليه؛ موقفه من الفلسطينيين في الداخل وغير ذلك من موضوعات.

هذا الكتاب بدعم من - دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

ISBN 978-9950-00-005-6

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
فلسطين /رام الله ،المصيون ،عمارة ابن خلدون ،ص.ب1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: Tel:+970 2 2966201 فاكس :Fax:+970 2 2966205
الصفحة الالكترونية: http://www.madarcenter.org
بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org

أنطـوان شلحـت

بنيامين نتنياهو:
عقيـدة "اللاحـّل"

Benyamin Netanyahu: The Doctrine of "No Solution"

Antwan Shulhut

جميع الحقوق محفوظة

كانون الأول ٢٠١٤

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام
رام الله ـ فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

هذا الكتاب بدعم من – دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

الرقم المعياري: **978-9950-00-005-6**

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويـــــات

توطئـة ٧

"عقيدة نتنياهو" المحدّثـة: التسوية الإقليمية أولاً **١٣**

"الشرعية التاريخية والأمن" كذريعة مُحكمة لنسف أي تسوية **٤٥**

"خطاب بار إيلان ١" ٥٧

"خطاب بار إيلان ٢" ٦٦

"الحق اليهودي" في فلسطين! ٦٩

حول الفكر السياسي الذي شكل عقلية نتنياهو **٧٦**

"الفلسطينيون عديمـو الأهمية" ٧٦

نتنياهو وفلسطينيو ٤٨ ..... ٨٦

خلاصـة: نتنياهو- طريق إدارة الصراع أو "انتظر وراقب" **٩٤**

الهوامش ١٠١

بنيامين نتنياهو- خطابات مختـارة **١٠٧**

توطئة

شهدت إسرائيل في النصف الثاني من أيلول ٢٠١٤ وبعد أقل من شهر واحد على انتهاء الحرب العدوانية التي قام الجيش الإسرائيلي بشنّها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يوم ١٠ تموز ٢٠١٤ واستمرت خمسين يوماً وأطلق عليها اسم "عملية الجرف الصامد"، جدلاً حادّاً حول مقاربة بنيامين نتنياهو فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية في جهة، وبمستقبل إسرائيل في جهة أخرى.

ولم يكفّ هذا الجدل إلى حين الانتهاء من تأليف هذا الكتاب (الورقة) وصولاً إلى ٢ كانون الأول ٢٠١٤- اليوم الذي أعلن فيه نتنياهو إقالة وزير المالية يائير لبيد رئيس حزب "يوجد مستقبل" ووزيرة العدل تسيبي ليفني رئيسة حزب "الحركة" من صفوف حكومته الثالثة، وأكد عزمه على تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة، مؤذناً بذلك بسقوط هذه الحكومة التي كانت بدأت ولايتها في النصف الثاني من آذار ٢٠١٣. ويوم ٨ كانون الأول ٢٠١٤ صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع القانون الخاص بحلّ الكنيست، تمهيداً لإجراء الانتخابات العامة المقبلة يوم ١٧ آذار ٢٠١٥.

في هذا السياق، أكد البروفسور يحيعام فايتس المحاضر الرفيع في قسم التاريخ في جامعة حيفا، أن هناك "بنيامين نتنياهو واحداً ووحيداً"، وهو الذي يقف وراء مجمل أدائه كرئيس للحكومة الإسرائيلية على مدار ثلاث ولايات تولاها حتى الآن (خلال الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٩، و٢٠٠٩- ٢٠١٣، ومنذ العام ٢٠١٣)، وشدّد على أن هدفه واحد لا يتغيّر وهو البقاء في السلطة. وأشار أيضاً إلى أنه أول رئيس حكومة في تاريخ إسرائيل يعتبر البقاء في السلطة هدفاً أساسياً، وإلى أن ليس لديه أي هدف آخر يتخطى البقاء في كرسيّ الحكم.[١]

وقد فعل فايتس ذلك من خلال سجال مع مقال بعنوان "سقوط نتنياهو الثاني"[٢] بقلم المحلل السياسي آري شافيط، ادعى فيه هذا الأخير أن هناك نسختين من نتنياهو كرئيس للحكومة: نتنياهو الأول في ولايته الأولى خلال تسعينيات القرن العشرين الفائت وبدا فيها "زعيماً شاباً، متعجرفاً، أيديولوجياً ومستعداً للمواجهة"، ونتنياهو الثاني في ولايتيه الثانية والثالثة ويبدو فيهما "ناضجاً، أشيب، براغماتياً وحذراً". وبرأي فايتس فإن الفرضية التي يستند إليها مقال شافيط ليست صحيحة بتاتاً، ولمّح إلى أن اعتقاد شافيط أن الحرب على غزة كانت بمثابة إيذان بسقوط نتنياهو الثاني خطأ.

ويتسق ما يقوله هذا المؤرخ الإسرائيلي بشأن "هدف البقاء في السلطة" مع ما خلص إليه كثير من المقالات والتحليلات الإسرائيلية وكذلك الأجنبية التي تناولت أداء نتنياهو كرئيس للحكومة منذ نحو عقدين من الزمن.

ويرى جلّ هذه المقالات والتحليلات أن سعي نتنياهو نحو الهدف السالف دون ما عداه من أهداف، هو ما جعله يتمسّك بسياسة "عدم الفعل" بديلاً من سياسة الفعل ولا سيما فيما يتعلق بمستقبل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، خدمة لغاية تكريس "الوضع القائم" الذي يتسم أكثر من أي شيء آخر بحالة اللاحرب واللاسلم، وبنهج إدارة الصراع.

وبحسب الباحث الأميركي حسين إيبيش، يتمثل أفضل توصيف للأسلوب السياسي الذي ينتهجه نتنياهو في أنه يتفادى المخاطر ويبتعد عنها. فقد عرف في مجمل مسيرته باعتماد الحسابات المتأنية وبتوخّي الحذر والالتزام الراسخ بـ"الوضع القائم". ويبدو أن قلة قليلة في إسرائيل تحب نتنياهو، غير أن الغالبية تعتبره أمين الجانب وتستطيع الاعتماد عليه. وتُعتبر هذه المعادلة ناجعة على نحو خاص للبقاء في سدّة الحكم في بلد نادراً ما تستوفي حكوماته الولاية الكاملة المقرّرة لها.

وحتى لدى تطرّقه إلى مترتبات الحرب الأخيرة على غزة، يؤكد هذا الباحث نفسه أن إسرائيل تحت قيادة نتنياهو، لا تنفك تراوح مكانها سواء في إثر هذه الحرب أو فيما يتصل بالأسئلة الكبرى التي تواجهها بشأن مستقبلها. وبرأيه فإن إسرائيل تؤجل يوم الحساب، وترجئ اتخاذ القرارات بشأن الأراضي المحتلة (منذ العام ١٩٦٧) والفلسطينيين، وتدعي

بأن كل شيء سيكون على ما يرام بطريقة أو بأخرى. ويشير إيبيش إلى أن تجنّب الخوض في القضايا العسيرة، التي لا يريد معظم الإسرائيليين التعامل معها والتي لا يتبادلون الإجماع بشأنها، يشكل إستراتيجيا ممتازة بالنسبة للطموحات السياسية الشخصية التي يحملها نتنياهو، بيد أنها في الوقت عينه تمثل انقطاعاً مقيتاً بينه وبين واجباته القومية العامة وفي مقدمها اتخاذ القرارات الصعبة والضرورية، والإقدام على المجازفات المدروسة والحصيفة، ووضع مصالح الدولة فوق اعتبارات مسيرته المهنية ومصيره السياسي الذي يخصه دون غيره.[٣]

ويتفق مع إيبيش في شأن المراوحة في المكان أفيعاد كلاينبرغ، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، الذي يؤكد أن مقاربة المراوحة في المكان من دون فعل ولا قرار ومن دون تحمل مسؤولية، تحولت لدى نتنياهو إلى أيديولوجيا وإلى تكريس لـ"الوضع القائم". فالتغيّرات الحادة في العالم حول إسرائيل توجب عدم الفعل بحسب ما يرى نتنياهو، لأن كل فعل ينطوي على مخاطرة. والمخاطرة لا تحسم. والصحيح القول إنها تحسم لكن ليس بالنسبة إليه. وهو يلاحظ أن في جعبة نتنياهو خطط عمل للعالم كله، لكنه هو نفسه يفضل أن ينتظر ليرى ماذا سيحدث وبتصميم كبير. وإسرائيل بقيادته تعرف أن تشير فقط إلى أسباب عدم اقتراح أي خطة سياسية وعدم اقتراح أي إستراتيجيا، لأن ثمة أخطاراً ولا يجدر المخاطرة بالنسبة إلى نتنياهو على الأقل. وبمرور الوقت بات الحليف الرئيس -وقد يكون الوحيد- لإسرائيل بقيادة نتنياهو هو الزمن الذي يعتقد أنه يعمل في مصلحتها بطرق خفية، ولكن مشكلة الزمن أنه لا يعمل لمصلحة نتنياهو، ولا يعمل لمصلحة أي أحد. فبينما يعيد الزمن تنظيم الشرق الأوسط، وينشئ أخطاراً جديدة إلى جانب احتمالات جديدة، فإن نتنياهو يبدو غير متحرّق لشيء على الإطلاق. ويعتقد هذا الباحث أن خطة سياسية في هذا الوقت بالذات قد تؤتي ثمارها، لكن ربما لا تنجح أيضاً، والشيء المؤكد أن من شأنها أن تُغضب "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) ولذا يفضل أن توزن الأمور بتفكير عميق.[٤]

في واقع الأمر فإنه في كل يوم يمرّ من دون "فعل كبير" يقوم به نتنياهو أو بموازاة انتهاج سياسة المراوحة في المكان، لا يضيق مجال فعل إسرائيل على صعيد تثبيت حقائق جديدة أخرى على الأرض في المناطق الفلسطينية، ومن أجل ذلك لا يحتاج نتنياهو إلى قرارات عظيمة.

وبالتالي لا يظل "الوضع القائم" هو القائم حقاً بالنسبة إلى فرص التسوية السياسية.

هنا يلعب نتنياهو أيضاً على عامل الزمن. فهو يدرك أنه كلما نجح في "شراء" زمن من الفلسطينيين والأميركيين ومن العالم، نجح في إلحاق ضرر أكبر بإمكان التوصل إلى اتفاق، واقترب من واقع يستوطن فيه يهود في جميع المناطق المحتلة من البحر وحتى نهر الأردن.[٥]

فضلاً عن ذلك، إذا كان عدم الإقدام على أفعال حاسمة كبيرة على مستوى سياسة إسرائيل الخارجية هو أكثر ما يسم أداء نتنياهو، فإن هذه السمة لا تنطبق بتاتاً على صعيد سياسته الداخلية.

ووفقاً لما يقوله الباحث سيفي ريخليفسكي فإن كليشيه "بنيامين نتنياهو لا يفعل شيئاً" هو أحد أكثر الكليشيهات التي يمكن دحضها، كونه في العمق يفعل الكثير بل فعل الأكثر منذ رئيس الحكومة الإسرائيلي الأول دافيد بن- غوريون، وخصوصاً على صعيد تغيير إسرائيل كلياً، ضمن مسعى لا يكل لإعادة تركيب البنية السياسية والإعلامية والقانونية في إسرائيل بما يخدم مشروعه الأيديولوجي اليميني المتشدّد.

وفي قراءة هذا الباحث ينبع خطأ الكليشيه المذكور مما أسماه "دكتاتورية الحصيلة العامة التي نشأت في إسرائيل" على مدار الأعوام الطويلة، وباتت في الوقت الحالي تخفي حقيقة بسيطة مفادها أن الروح والنية والرواية التاريخية والقصة ليست أهم شيء فحسب وإنما الشيء الوحيد، وهذه بالضبط هي الحقيقة التي يبدو أن نتنياهو يعرفها جيداً مثل بن- غوريون. فالشيء الأساس هو فن القصص، وكل الأعمال في الواقع تنبع من الهيمنة على الوعي، لأنه الميدان الحاسم الذي يصوغ الواقع، وهذا هو الميدان الذي عرف النازيون والفاشيون كيف يسيطرون عليه. ولا يمكن القيام بأي عمل في الواقع، وتنفيذ أي مصادرة أراض وأي استيطان، وتكريس أي فقر وفروق في ظل رأسمالية متوحشة إلا بفضل تغيير الوعي فقط.

إن هذا الكثير الذي فعله يتمثل إذن بتغيير الوعي الإسرائيلي العام. وتحت وطأة هذا "التغيير" يقوم نتنياهو بـ"تهويد" إسرائيل تماماً وصولاً إلى سنّ "قانون أساس" يُسمى "قانون القومية" يُعرّف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي، وعن طريق الكشف الدائم

عن "الأغيار الأشرار" يحول دون أي جدل حول سؤال ما الذي تريده إسرائيل؟.[٦]

وربما يجدر عند هذا الحدّ أن نستعيد ما سبق أن قاله محلل سياسي وباحث إسرائيلي آخر هو ألوف بن (رئيس التحرير الحالي لصحيفة هآرتس) لدى انتهاء أول عام من ولاية نتنياهو الثانية كرئيس للحكومة، حيث أكد أن مقاربته الإستراتيجية تعبّر عن خوف عميق من التهديدات المحدقة بإسرائيل، وتضع سلم أولويات قبالتها.

وأضاف بن في حينه أن سلم الخوف لدى نتنياهو يتكوّن مما يلي:

- أولاً، يجب منع إيران من تطوير قدرة نووية عسكرية؛
- ثانياً، سنضطر إلى إيجاد حل ملائم لتهديد الصواريخ والقذائف الصاروخية؛
- ثالثاً، يجب علينا أن نحصن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.[٧]

تهدف هذه الورقة إلى تبيان أنه حتى وإن اعتبر نتنياهو البقاء في السلطة هدفاً أساسياً، إلا أنه ليس هدفه الوحيد على الإطلاق.

ونظراً إلى أن الهدف منها هو درس ما الذي تسبّب به حكم نتنياهو إزاء عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، فستحاول الورقة أن تتقصّى ما قامت به الحكومتان السابقة (٢٠٠٩- ٢٠١٣) والحالية (منذ ٢٠١٣) اللتان وقف على رأسيهما إزاء هذه العملية وأساساً بواسطة تصعيد طرحه ركنين لـ "السلام" هما شرعية الدولة اليهودية وأمنها، وستفعل ذلك من خلال تعقّب ممارساتهما السياسية والميدانية ولا سيما على صعيد الاستيطان.

وسيتم ذلك عبر إخضاع عقيدة نتنياهو السياسية والأمنية وما طرأ عليها من تغيّر إلى التحليل بواسطة قراءة معمقة في ما يلي:

أ. فكره السياسي كما تجلى في كتابه "مكان تحت الشمس"؛

ب. منشأه الأيديولوجي وتأثير والده عليه (وسط تأكيدات تتعلق بعبوديته المطلقة لوالده المتطرف في آرائه اليمينية)؛

ج. أهم خطاباته وخصوصاً خطابيّ بار إيلان ١ و٢ وخطابه أمام مؤتمر "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب يوم ٢٩/ ٦/ ٢٠١٤ والذي كان محوره "خيارات إسرائيل بعد وصول الحل الدائم إلى طريق مسدود" وعرض فيه نظريته السياسية

– الأمنية، فضلاً عن تصريحاته واستنتاجاته خلال الحرب العدوانية الأخيرة على غزة وفي إثر انتهائها.

في الوقت عينه ستركّز الورقة على المعطيات المتعلقة بالاستيطان وبممارسات الحكومة كلها في هذا الشأن وممارسات كل طرف داخل الائتلاف الحكومي على حدة.

ستطرح الورقة عدة أسئلة وستحاول أن تجيب عنها، من قبيل: هل كل ما فعله نتنياهو حتى الآن هو دفع ضريبة كلامية للسلام فقط؟؛ لماذا لم يخرج صقور الليكود عن طورهم خلال جولة المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية الأخيرة، ولماذا لا يسارع شركاؤه اليمينيون في الائتلاف الحكومي إلى الانفصال عنه، هل لأنهم يدركون أنه غير جادّ في كل ما يتعلق بالتوصل إلى تسوية تقوم على أساس الانسحاب من الضفة الغربية وتقسيم القدس وتفكيك المستوطنات؟.

إن السؤال الرئيس للورقة هو درس كيف ينعكس "حرص" نتنياهو على جعل "السلام مستنداً إلى الأمن" في كل ما يتعلق باحتمالات حل الدولتين، وإلى أي مدى يشكل هذا "الحرص" دافعاً لتقويض هذا الحل من الناحية الواقعية العملية؟.

وبطبيعة الحال لا بُدّ من تناول تأثير الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في سياق هذا الموضوع، في ضوء تصعيد مطلب "السلام المستند إلى الأمن"، ومحاولة حشد تأييد دولي وإقليمي له. وأكثر فأكثر في ضوء قيام نتنياهو أخيراً بطرح "عقيدة محدّثة" فحواها أن "المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي قد تساهم في دفع السلام الإسرائيلي– الفلسطيني"، وذلك خلافاً للعقيدة التي كانت سائدة حتى الآن ومفادها أن "السلام الإسرائيلي– الفلسطيني قد يساهم في دفع المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي"، كما يدأب على أن يؤكد في الآونة الأخيرة.

(١)

"عقيدة نتنياهو" المحدّثة ما بعد آخر جولة مفاوضات والحرب على غزة: التسوية الإقليمية أولاً!

في يوم ١٠ تموز ٢٠١٤ قام الجيش الإسرائيلي بشنّ حرب في قطاع غزة استمرت ٥٠ يوماً، وما يزال هناك جدل في إسرائيل فيما إذا كانت هذه الأخيرة انتصرت أو خسرت.

ووفقاً لرواية قيادة المؤسسة الأمنية، فإن أهم إنجازات هذه العملية العسكرية كما سردها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال بيني غانتس تتمثل بما يلي:

١. تحطيم القوة الإستراتيجية الأساسية لحركة "حماس"؛
٢. تدمير جميع الأنفاق الهجومية التي خططت هذه الحركة لاستخدامها من أجل شنّ هجمات مسلحة؛
٣. القضاء على الجزء الأكبر من منظومة إنتاج الصواريخ التي بحيازة فصائل المقاومة؛
٤. صدّ محاولات التسلل من البحر والجو وأساساً بواسطة طيارات من دون طيار.

وأكد غانتس ما يلي: "لقد فعلنا الجزء الأكبر من هذا كله من دون أن نضطر إلى احتلال القطاع حيث كنا سندفع ثمناً أكبر بكثير، وهذا إنجاز بحد ذاته. وفي نهاية الأمر قبلت حماس وقف إطلاق النار من دون شروط ومن دون تحقيق أي مطلب كانت تصرّ عليه طوال فترة العملية".[٨]

وهذا ما شدّد عليه أيضاً اللواء احتياط يعقوب عميدرور مستشار الأمن القومي السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

وفعل عميدرور ذلك في سياق سجال مع الذين يشعرون بالمرارة حيال نتائج عملية "الجرف الصامد" التي انتهت بعد ٥٠ يوماً من القتال من دون القضاء على "حماس"، وأكد أن هذا الشعور ليس له ما يبرّره، مشيراً إلى أن إسرائيل حرصت خلال هذه العملية على قول الحقيقة وهي أن هدف القتال باستثناء تدمير الأنفاق الهجومية هو التوصل إلى تسوية قوامها "الهدوء مقابل الهدوء". وعندما اتضح أن لدى "حماس" مطالب كبيرة مثل مرفأ ومطار، قالت دولة إسرائيل إنه في مقابل مزيد من المطالب لدينا مطلب تجريد غزة من السلاح، وإذا أرادت "حماس" توسيع أهدافها، فيجب توسيع أهداف إسرائيل أيضاً.[٩]

أما وزير الدفاع موشيه يعلون، فأكد أنه أولاً وقبل كل شيء يظل السؤال المطروح هو ما الذي يشكل انتصاراً؟، وأشار إلى أن الناس يتوقون لانتصار على شاكلة انتصار حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، وبمصطلحات عسكرية، كان ذاك بالتأكيد انتصاراً مذهلاً: القضاء على جيوش دول الجوار العربية. لكن كم دام هذا الوضع قبل أن تبدأ حرب الاستنزاف؟ ليس فترة طويلة. وبالتالي، يجدر بنا البحث في مسألة تعريف الانتصار، ودراسته بدقة.

وتابع: "أنا أؤكد أن الانتصار هو دفع الطرف الآخر إلى الموافقة على وقف إطلاق النار بشروطنا نحن. هكذا نظرنا إلى المعادلة، قبل العملية، وبعدها. وبالفعل، دفعنا حركة حماس إلى الموافقة على وقف النار بطريقة معاكسة لأمنياتها. وهذا بلا ريب إنجاز. وهناك انتصار على الأرض بحكم الثمن الباهظ الذي دفعه قطاع غزة. وأتوقع أن يفكروا مرتين قبل تصعيد العنف مجدداً في المستقبل. فبعد عملية عمود سحاب (تشرين الثاني ٢٠١٢)، دام مفعول قوة ردعنا عاماً ونصف العام، من جراء ثمانية أيام ونيّف من القتال. دفعوا ثمناً آنذاك، لكن الثمن أكبر بكثير هذه المرة. ووحده الزمن سيخبرنا ما هو نوع الردع الذي حقّقته هذه العملية".[١٠]

خلافاً لما يقوله هؤلاء المسؤولون العسكريون وسواهم، ولما يقوله أيضاً كثير من المسؤولين السياسيين، فإن الانطباع أو الشعور العام الذي ما يزال طاغياً على أوساط واسعة من الجمهور الإسرائيلي العريض هو أن إسرائيل "فوتت فرصة انتصار أخرى" في هذه المعركة.

وهو شعور يتضاد مع ما حاولت قيادة المؤسستين السياسية والأمنية أن تروّج له، وفحواه أن إسرائيل حققت أهداف المعركة كاملة.

ثمـة أسباب كثيرة لنشوء هذه الفجوة الكبيرة بين ما تروّج له المؤسستان السياسية والأمنية، وبين الشعور العام المهيمن على الجمهور العريض بشأن هذه العملية العسكرية. وسأذكـر ثلاثـة أسباب تُعدّ رئيسة من بينها:

- الأول- عقب حرب تموز ٢٠٠٦ في لبنان (باعتبارها من صنف المواجهات غير المتكافئة التي تواجه فيها دولة تنظيماً لا ينتمي إلى دولة) دأبت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وعلى رأسها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش آنئذ غابي أشكنازي، على أن تؤكد أنه يتعيّن على إسرائيل في أي مواجهة عسكرية مقبلة من هذا الطراز أن "تحقق حسماً جلياً في الميدان، على نحو لا يدع أي مجال لطرح السؤال بشأن هوية الطرف المنتصـر". وقد خلق هذا التوكيد "توقعات منطقية" بأن أي معركة مقبلة كهذه لا بُدّ من أن تنتهي من ناحية إسرائيل بحسم واضح غير قابل للتأويل.
- الثاني- لا شكّ في أن "الوعي بالانتصار" عادة ما يتكوّن، وبالذات لدى الرأي العام الواسع، في منأى عن "الأهداف الرسمية للمعركة" والتي تحدّدها المؤسسة السياسية. ويستند هذا الوعي إلى موقف مستقل لدى الرأي العام نفسه بإزاء الأهداف التي يفترض أن تكون للمعركة. وبنـاء على ذلك فإنه يُصدر حكمه على امتحان النتيجة النهائية. وأستطيع القول، من موقع المتابع المثابر، إن الانطباع العام بأن "إسرائيل أهدرت فرصة انتصار أخرى في غزة" انعكس على نحو كبير للغاية في وسائل الإعلام الإسرائيلية المتعدّدة، وأساساً ترتباً على ثلاثة عوامل ظلت النتيجة النهائية للمعركة مفتقرة إليها. هذه العوامل هي: ١) أن حركة "حماس" لم ترفع "الراية البيضاء"، كما أنها لم تطلب، بصورة علنية، وقف إطلاق النار من دون قيد أو شرط؛ ٢) لم تسفر المعركة عن التوصل إلى حل مُرض، من ناحية إسرائيل، لما تسميه بعمليات تعاظم قوة فصائل المقاومة؛ ٣) لم تؤد المعركة إلى تحسين ظروف إسرائيل الإقليمية والدولية.
- الثالث- ظل الشعور الذي تملك الجمهور الإسرائيلي العريض، أن الأهداف الرسمية للمعركة التي طرحت من قبل المؤسسة السياسية (والتي حدّدها عميدرور

أعلاه في تدمير الأنفاق والتوصل إلى تسوية قوامها "الهدوء مقابل الهدوء") لم تكن تعكس فعلاً الأهداف الحقيقية التي تطلعت إلى تحقيقها. ويبدو أن أسلوب التمسّك بهذه الأهداف الرسمية تغيّا أكثر شيء توفير غطاء للمؤسسة السياسية في حال عدم تحقيق الأهداف الأوسع والأبعد مدى للمعركة، والتي لم تتحقق فعلاً.

بعد انتهاء الحرب على غزة لاحظ محلل الشؤون العربية في صحيفة هآرتس الإسرائيلية تسفي برئيل أن شعار "حماس هي داعش وداعش هي حماس" الذي رفعه رئيس نتنياهو بالتزامن مع ذروة تلك الحرب سرعان ما انتشر جيداً، ونوّه بأن الحرب التي قرّر الرئيس الأميركي باراك أوباما في نهاية المطاف أن يخوضها ضد قاطعي الرؤوس من شأنها أن تنقذ إسرائيل من عزلتها التي تفاقمت ولو لفترة زمنية محدودة[١١].

لكن في الوقت ذاته، لفت برئيل إلى أن المقارنة بين الحرب ضد "داعش" والحرب ضد "حماس" ديماغوغية بامتياز. فـ"حماس" لم تسيطر على أراض في دولة إسرائيل كي تقيم فيها مسلخاً بشرياً، وهي منذ سبعة أعوام محاصرة مع مئات ألوف الفلسطينيين داخل قطاع غزة، لكنها تعتبر "عنصراً مسؤولاً" في إمكانه منع الهجمات ضد إسرائيل. ولا تأتي رؤيتها النهائية بشأن إقامة دولة إسلامية على حساب تطلعها الوطني إلى قيام دولة قومية فلسطينية. وهي تقبل بمبدأ الدولة الفلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧ حتى لو كانت تحلم بإقامة دولة فلسطينية على جميع أراضي دولة إسرائيل. ولا يختلف حلمها هذا عن الذين يحلمون بوهم "أرض إسرائيل الكاملة" على جميع أراضي فلسطين. ولا ترفض الحركة المفاوضات السياسية مع إسرائيل، وهي في هذه الأثناء تجري معها محادثات (غير مباشرة) من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم.

غير أن هذا التقويم الذي يمكن القول إنه يتسم بقدر من التحليل الواقعي، لا يقع على آذان صاغية في المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل.

ووفقاً للتصريحات الصادرة عن نتنياهو في هذا الشأن يمكن الاستنتاج أنه ماض قدماً نحو تجيير هذا الشعار لتسويغ إصراره على أن يبقى "أمن إسرائيل" في صدارة الجدول العام لحكومته الثالثة، مع ما يتطلبه ذلك من قرارات حاسمة في مقدمها تغيير سلم أولويات الميزانية الإسرائيلية العامة للأعوام المقبلة.

وبغية إقناع الرأي العام بجدوى هذا الإصرار، يستعين رئيس الحكومة الإسرائيلية أكثر شيء بوقائع الحرب الأخيرة على غزة ونتائجها، وبمترتبات تحوّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) إلى "قوة إقليمية" لناحية نشوء اصطفافات جديدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط والعالم.

وفي هذا الإطار يشدّد على أن ثمة واقعاً أمنياً جديداً يواجه إسرائيل ويُلزمها بزيادة قدرات جيشها، سواء الهجومية منها التي تكلّف أموالاً طائلة أو الدفاعية التي تكلّف أموالاً طائلة أيضاً، ما يعني ضرورة الحصول على موارد مالية أكبر بكثير مما كان الجيش التقليدي الذي يخوض حرباً بالأسلحة التقليدية بحاجة إليه. ولتحقيق هذا يجب أن يكون الأمر مستنداً إلى اقتصاد قويّ.

وحتى لا يضيع القارئ في وهج عبارات تعميمية، نتوقف عند خطاب ألقاه نتنياهو يوم ١١ أيلول ٢٠١٤ أمام المؤتمر الدولي الرابع عشر لـ "معهد سياسة مكافحة الإرهاب" في هرتسليا.

في هذا الخطاب كرّر نتنياهو أن الشرق الأوسط يتمزّق أشلاء، حيث تنهار بعض الدول فيه، وتصعد من فتحات الكثبان الرملية تيارات إسلامية متشدّدة بشتى أشكالها حاملةً معها عداواتها القديمة- الجديدة. وفي ضوء ذلك يواجه الشيعة السنة، وتتصارع التيارات السنية مع بعضها، فيما تُجمع على مكافحة الغرب وإسرائيل. وتوظّف جميع هذه التيارات المتشددة الأسلوب ذاته - "الإرهاب". ويستهدف هذا "الإرهاب" أولاً أبناء شعوب هذه التيارات ثم يستهدف إسرائيل. غير أن "الإرهاب" الذي يستهدف إسرائيل يُمارَس- برأيه- على نحو شديد الخصوصية، كونه لا يستهدف المدنيين الإسرائيليين فحسب بل أيضاً يجري تطبيقه بدايـةً من خلال استخدام المدنيين لديهم (يقصد الفلسطينيين) دروعاً بشرية.[١٢]

وبحسب قراءة نتنياهو، فإن هذا الواقع يجعل الأنظمة الديمقراطية وأولها إسرائيل إلى جانب الدول الديمقراطية جميعاً تواجه تحديَيْن كبيريْن:

- الأول، ضرورة استخدام أسلحة دقيقة لإصابة "الإرهابيين" أنفسهم حصراً كلما أمكن ذلك مع تقليل عدد الخسائر اللاحقة بالسكان أو الأشخاص غير

الضالعين بـ"الإرهاب" قدر المستطاع، مع الأخذ بالاعتبار أن الأسلحة الدقيقة تقتضي تقنيات متقدمة ورؤوس أموال من جرّاء تكلفتها الباهظة.

- الثاني، "الدفاع عن النفس" إزاء عمليات إطلاق النار العشوائية التي يقوم بها هؤلاء "الإرهابيون" مستهدفين المدن والتجمعات السكنية. وبحسب ما قاله، أطلق هؤلاء خلال العملية العسكرية الأخيرة في القطاع ما لا يقلّ عن ٣٥٠٠ قذيفة صاروخية على الأراضي الإسرائيلية.

عند هذا الحدّ أشار نتنياهو إلى أن إسرائيل وبمعاونة سخية من الولايات المتحدة قامت بتطوير منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ، مشدداً على أن هذه المنظومة بات شأنها الآن شأن البندقية، والقصد أن امتلاك صاروخ اعتراضي واحد منها لا يكفي، بل هناك حاجة لآلاف الصواريخ من هذا القبيل بما يتيح إمكان إنشاء "قبة حديدية" تغطي جميع مدن إسرائيل.

ومضى قائلاً: "إننا بحاجة إلى الكثير الكثير من الموارد. وبالتالي تقتضي الضرورة منا- عند التعامل مع الواقع الجديد الذي بات العالم بأسره يعرفه- إحداث تغيير في سلّم أولوياتنا. ولا يمكننا القول إننا سنخوض القتال وفق مفاهيم الحروب السابقة، بل يتعيّن علينا أن نتأهب لمواجهة الواقع الجديد، ما يعني بالضرورة اضطرارنا إلى زيادة ميزانية وزارة الدفاع سواء في العام المقبل أو في الأعوام التي تليه. ولا خيار آخر أمامنا كون الحياة أو الأمن يأتي في صدارة الاعتبارات".

في واقع الأمر، لا تُعتبر استنتاجات نتنياهو هذه جديدة كل الجدة، فقد سبق له في سياق خطاب إستراتيجي اعتبره البعض استثنائياً، ألقاه أمام ندوة عقدها "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب في ٢٩ حزيران ٢٠١٤ وكان موضوعها "خيارات إسرائيل بعد وصول الحل الدائم إلى طريق مسدود"، أن طرح عقيدة سياسية- أمنية من المفترض برأيه أن تسمح لإسرائيل بأن تعبر بسلام الاضطرابات الحالية، وتسونامي الإسلام المتشدّد.[١٣]

وقد رأى عدة محللين أنه على الرغم من أن المقصود بموضوع الندوة بالطبع كان الحل الدائم للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، فإن رئيس الحكومة ألقى خطاباً تناول مجموعة من

الموضوعات الأخرى التي كان يجب التحدث عنها. ومع أنه تطرّق إلى تفاصيل الشروط الأمنية لـ"حل الدولتين"، إلا إن هذا جاء في إطار الإستراتيجيا العامة للأمن القومي لإسرائيل. وهو لم يطرح قطّ إمكان معاودة المفاوضات مع الفلسطينيين، ولا طرح خطة إسرائيلية مستقلة.

وعوضاً عن ذلك كله عرض على سامعيه "عقيدة نتنياهو" المحدّثة حيال الاضطرابات التي تجتاح الشرق الأوسط، وحيال انتشار الجهاد العالمي في المنطقة.

وبحسب بعض هؤلاء، فإن الحصة الأساس في "عقيدة نتنياهو" هذه مخصصة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط الذي برأيه سيستمر أعواماً عديدة، وخلالها سيهدد الإسلام المتشدد السلام في المنطقة وأمن سكانها لعقد من الزمن أو أكثر على الأقل. لكن نتنياهو مقتنع بأنه بعد أعوام، وربما في نهاية العقد الحالي، فإن الإسلام الراديكالي والجهاديين من أتباع القاعدة سيهزمان مثلما هُزم النازيون في نهاية الحرب العالمية الثانية.

بعد ذلك انتقل نتنياهو إلى شرح عقيدته الأمنية التي من المفترض أن تسمح لإسرائيل بأن تعبر بسلام المرحلة الحالية من الاضطرابات وتسونامي الإسلام المتطرّف.

وبموجب ما يؤكده محلل الشؤون العسكرية في الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت رون بن يشاي، فإن هذه العقيدة تعيد إلى الأذهان "إستراتيجية دول الطوق الثاني" التي وضعها أول رئيس حكومة في إسرائيل دافيد بن غوريون في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الفائت.[١٤]

كانت فكرة بن غوريون آنذاك التحالف مع دول في الشرق الأوسط لها مصالح مشتركة مع "الدولة اليهودية" ولكن لا حدود مشتركة لها مع إسرائيل، وهذه المصالح هي التي سمحت لإسرائيل بالتعاون مع هذه الدول بهدف إضعاف أو كبح النيات العدوانية للدول المجاورة لها، مثل التحالف مع شاه إيران، والتحالف مع تركيا، ومساعدة الأكراد وغير ذلك.

وألمح نتنياهو نفسه إلى هذه الاستراتيجية عينها في سياق خطاب ألقاه في وقت لاحق خلال مراسم إحياء ذكرى وفاة بن غوريون في سديه بوكير في النقب يوم ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، قائلاً: "كان بن غوريون يبحث عن التحالفات والشراكات. وقد رأى وجوب

البحث عنها بما يتجاوز طوق العداء المحيط بنا، أي في دول سلكت منذ ذلك الحين طريقاً آخر. أما اليوم فقد نشأت فرص لإقامة الشراكات في الدائرة القريبة مع دول تنظر مثلنا بقلق إلى سعي إيران للحصول على السلاح النووي وكذلك إلى صعود الجهاد العالمي. كما كان بن غوريون يبحث عن الشراكات من وراء البحار مع دول آسيوية بعيدة. وكان يولي أهمية كبيرة لعلاقاتنا مع الصين والهند فضلاً عن اهتمامه الخاص بحضارتيْهما".

وقد تكلم نتنياهو أيضاً في سياق خطاب ٢٩/ ٦/ ٢٠١٤عن أربعة تحديات أمنية تقف في صلب هذه العقيدة:

- الأول، تحصين الحدود والدفاع عنها عن طريق بناء سياج أمني في الشرق عند منطقة الحدود مع الأردن، إلى جانب السياج الموجود في هضبة الجولان، وذلك الموجود في سيناء (على طول منطقة الحدود مع مصر). يضاف إلى ذلك وجود عسكري إسرائيلي على نهر الأردن والمحافظة على استقلالية إسرائيل العسكرية. وقد أوضح نتنياهو أنه في ظل الشروط الحالية، لا يمكن الاعتماد على قوات عربية درّبها أجانب. وأعطى نماذج على فشل هذه النظرية غامزاً من قناة الولايات المتحدة التي دربت الجيش العراقي، وبعد انسحابها من هناك انهار هذا الجيش.
- الثاني، السيطرة الأمنية على المنطقة الواقعة بين الأردن والتجمعات السكانية الإسرائيلية. وبكلمات بسيطة، فإن إسرائيل لا تريد أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة من السلاح الثقيل فحسب، بل أيضاً تريد أن تكون إسرائيل قادرة على القيام بعمليات إحباط وردع عسكرية داخل أراضيها، وبذلك تكون الدولة الفلسطينية ذات سيطرة سياسية واقتصادية فقط. ودحض نتنياهو القول إن السيطرة الأمنية الإسرائيلية تشكل تعدياً على السيادة الفلسطينية وأعطى مثالاً اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية التي توجد فيها قوات عسكرية أميركية للدفاع عن المصالح الأمنية للولايات المتحدة.
- الثالث، التعاون الإقليمي المحدود بين إسرائيل ودول عربية معتدلة بهدف كبح الإسلاميين الجهاديين المتشددين. وكرّر نتنياهو رغبته بالتعاون مع دول الخليج

وفي طليعتها السعودية، لكنه أقر للمرة الأولى علناً بأن إسرائيل مستعدة لمساعدة الأردن عسكرياً، وأنها تؤيد تطلع كردستان نحو الاستقلال السياسي. كما يعتبر نتنياهو مصر شريكاً في هذا المعسكر.

- الرابع، منع إيران من التحول إلى دولة عتبة نووية. ففي رأي نتنياهو أن من الأفضل لإسرائيل وللسلام في العالم عدم التوصل إلى اتفاق مع إيران على التوصل إلى اتفاق سيء. وسبب ذلك أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن العقوبات الاقتصادية على إيران ستستمر، وفي النهاية ستضطر طهران إلى الرضوخ لمطالب الغرب بدلاً من أن يخضع الغرب لمطالبها. ويطالب نتنياهو بتجريد إيران من قدرتها على تخصيب اليورانيوم، مثلما جرى مع سورية لدى تجريدها من القدرة على إنتاج سلاح كيميائي.

واستشف بن يشاي أن هناك بنداً أساسياً وجديداً في "عقيدة نتنياهو الأمنية" برز في هذا الخطاب، فحواه السعي لإيجاد "حل مؤقت" للصراع مع الفلسطينيين لكن فقط في إطار هذا التعاون الإقليمي.

وكتب قائلاً: صحيح أن نتنياهو لم يقل ذلك، لكن يُفهم من كلامه أنه يرى الحل المؤقت للنزاع مع الفلسطينيين في إطار التعاون الإقليمي الذي تكلم عنه. لم يقل هذا صراحة، لكن دفاعه عن مطالبة كردستان بالاستقلال أمر جديد. فمن الواضح جداً لكل من ينظر إلى الخريطة أن موقع كردستان المستقلة بين إيران وتركيا وسورية والعراق من شأنه أن يجعل منها حليفاً إستراتيجياً مهماً لإسرائيل. وهكذا، فإن التعاون السري الموجود منذ أعوام سيغدو حقيقة رسمية اليوم.

بعد هذا الخطاب ولدى قرب انتهاء الحرب على غزة، تحدّث نتنياهو عما أسماه "أفق سياسي جديد" أصبح برأيه ماثلاً أمام إسرائيل.

وما يجب الانتباه إليه أن هذا الأفق غير مرتبط بتاتاً بالدفع قدماً بتسوية سياسية مع الفلسطينيين إلا إذا كانت تلبي رؤية إسرائيل الأمنية وفق العقيدة السالفة. ومن المعقول أكثر الافتراض أن ما يسعى نتنياهو نحوه من وراء "الأفق السياسي" هو تعاون إقليمي محدود بين إسرائيل و"دول عربية معتدلة" بهدف كبح الإسلاميين الجهاديين المتشددين.

ونعثر على ترجمة واضحة لهذا "الأفق الجديد" في الخطابين اللذين ألقاهما نتنياهو أمام الدورة السنوية للجمعية العامة في الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٩/ ٩/ ٢٠١٤، ولدى افتتاح دورة شتاء ٢٠١٤ للكنيست الإسرائيلي يوم ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٤.

فقد أعلن في الخطاب الأول ما يلي: "بالرغم من التحديات الهائلة التي تواجه إسرائيل فإنني أعتقد بوجود فرصة تاريخية أمامنا، إذ أصبحت بعض الدول القيادية في العالم العربي تقرّ- بعد عقود من النظر إلى إسرائيل بصفة عدو- بحقيقة مواجهتنا المشتركة لنفس التهديدات المتمثلة تحديداً بحصول إيران على القدرات النووية وبالحركات الإسلامية المتشددة التي تضرب جذورها في العالم السنّي. إن التحدي الذي يواجهنا هو الاستفادة من هذه المصالح المشتركة لإقامة شراكة مثمرة لأجل بناء شرق أوسط أكثر استقراراً وأمناً وازدهاراً. سنستطيع معاً العمل على تعزيز الأمن الإقليمي ودفع المشاريع المشتركة في مجالات المياه والزراعة والمواصلات والصحة والطاقة وغيرها من المجالات الكثيرة. كما أنني أعتقد بأن الشراكة بيننا قد تساهم في دفع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان الكثيرون يرون منذ فترة طويلة أن السلام الإسرائيلي الفلسطيني قد يساهم في دفع المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي. غير أنني أعتقد حالياً بأن الأمر يسير في الاتجاه المعاكس: إذ إن المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي قد تساهم في دفع السلام الإسرائيلي الفلسطيني. ويقتضي تحقيق هذا السلام التطلّع ليس إلى القدس ورام الله فحسب بل أيضاً إلى القاهرة وعمّان وأبو ظبي والرياض وعواصم أخرى. وأعتقد بأنه يمكن تحقيق السلام من خلال اضطلاع الدول العربية بدور فعال أو تلك منها المستعدة لتقديم المساهمات السياسية والمادية وغيرها من المساهمات الحيوية".[١٥]

وكرّر نتنياهو هذه اللازمة في الخطاب الثاني، وخاطب أعضاء الكنيست قائلاً: "أرجو أن تتحلوا بقليل من الصبر وكثير من المسؤولية، إذ إن الأمل موجود على اعتبار أن هناك تغييراً بطيئاً لكنه تغيير واضح يجري الآن في الدول المحورية للعالم العربي التي تتطابق نظرتها مع نظرة إسرائيل حيال الكثير من التحديات التي نواجهها. إنها تدرك أن أكبر المخاطر لها- ولنا- تأتي من الإسلام المتشدّد. وسوف نواصل مراجعتها لاستطلاع الفرص السانحة

لدفع الحلول الإقليمية التي يمكنها المساهمة أيضاً في حل نزاعنا مع الفلسطينيين. وقد قِيل دائماً إن التسوية مع الفلسطينيين ستؤهِّل الطريق لعلاقاتنا مع العالم العربي- وهناك بعض الحقيقة في الأمر- غير أن هناك حقيقة أخرى وهي أن التسوية مع العالم العربي قد تساعد على تسوية علاقاتنا مع الفلسطينيين. إن التسوية الإقليمية تصبّ في مصلحة الجميع. وقد تم مؤخراً توقيع اتفاق لنقل الغاز من إسرائيل إلى الأردن، علماً بأننا أحيينا بالأمس ذكرى مرور ٢٠ عاماً على توقيع معاهدة السلام معه. إن اتفاقات كهذه في مجالات الطاقة والمواصلات والتجارة والزراعة والطب هي اتفاقات واقعية، لا بل إن العمل على تجسيدها قد بات جارياً، وهي قد تخدم مصالح إسرائيل والدول المعتدلة في الشرق الأوسط بغية تكوين جبهة مشتركة لاغتنام الفرص وصدّ الأخطار".[١٦]

لكن نتنياهو شدّد في سياق الخطاب الأول على أنه بغية التوصل إلى تسوية إقليمية "يجب تجديد النمط القديم الرامي إلى تحقيق السلام لجعله يأخذ الواقع الجديد بعين الاعتبار وكذلك الأمر بالنسبة للوظائف والمسؤوليات الجديدة التي يتحملها جيراننا العرب".

وقبل ذلك كان قد أعلن في مقابلة أجرتها معه صحيفة جيروزاليم بوست يوم ٢٤/ ٩/ ٢٠١٤ أنه من جراء هذا "الواقع الجديد" فإن مبادرة السلام العربية من العام ٢٠٠٢ لم تعد صالحة لتحقيق تسوية كهذه، علماً بأن هذه المبادرة لم تثر أدنى اهتمام لديه قبل انتشار الإسلام المتشدّد وقبل أحداث "الربيع العربي".[١٧]

وربما يجدر في شأن مبادرة السلام العربية أن نستعيد ما أكده أيضاً الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي والباحث في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب اللواء احتياط غيورا أيلاند من أن مبادرة جامعة الدول العربية بصيغتها الحالية لم تعد تشكل نقطة بداية لحوار عربي جدي مع إسرائيل. وبرأيه فإنه وفقاً لهذه المبادرة تعترف الدول العربية كلها بدولة إسرائيل بعد (فقط بعد!) أن تنسحب إلى خطوط ١٩٦٧. والحديث لا يدور فقط حول انسحاب كامل من الضفة وإنما أيضاً حول انسحاب كامل من هضبة الجولان، فهل يعتقد أحد أن إسرائيل تستطيع أن توافق الآن على انسحاب كامل من الجولان؟. وشدّد على أن معاودة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية- سواء من خلال حوار مباشر أو بصفتها

جزءاً من السعي للتوصل إلى تسوية إقليمية- تستلزم طرح أفكار جديدة. في مقابل ذلك فإن العودة إلى مفاهيم قديمة ومعروفة بما في ذلك مبادرة الجامعة العربية مجرّد مضيعة للوقت.[١٨]

وأشار أحد المحللين السياسيين الإسرائيليين إلى أن فكرة التوصل إلى مصالحة مع الدول العربية قبل إيجاد حل للصراع مع الفلسطينيين ليست جديدة في التفكير السياسي الإسرائيلي. ففي لقاء عقدته تسيبي ليفني لدى إشغالها منصب وزيرة الخارجية الإسرائيلية في حكومة إيهود أولمرت العام ٢٠٠٧ مع المبعوث الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط، اقترحت على الدول العربية ألا تنتظر إنهاء الصراع وأن تطرح على إسرائيل أفقاً سياسياً كما تطرح هذه الأخيرة أفقاً سياسياً على الفلسطينيين. لكن ليفني سرعان ما "فهمت أن هذه الفكرة غير قابلة للحياة. ومنذ ذلك الوقت فإنها منهمكة في الدفع قدماً بمفاوضات ثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين".[١٩]

وأكد محلل سياسي آخر أن الاستنتاج المطلوب من خطاب رئيس الحكومة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن نتنياهو ينوي تخطي المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، والتوصل إلى اتفاق مع دول عربية مهمة معتدلة تتعاون معها إسرائيل منذ زمن طويل[٢٠].

وأضاف: إن حلم نتنياهو هو توقيع اتفاقات سلام مع هذه الدول التي ليس لدينا معها أي مشكلة جغرافية، وأن تبقى القصة الإسرائيلية- الفلسطينية عالقة في الهواء. لكنه في الوقت عينه تساءل: هل من المحتمل حدوث مثل هذه التسوية الإقليمية الجديدة، أي سلام مع مصر والأردن والسعودية ودول الخليج، من دون قيام دولة فلسطين؟.

وقبل الحرب على غزة، شكلت وقائع آخر جولة مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين مركز الثقل الرئيس في جدول الأعمال الإسرائيلي العام فيما يتعلق بالتسوية السياسية، وأساساً بتأثير عاملين رئيسين:

- الأول، قرب انتهاء المهلة الأولى لهذه الجولة التي جرت بوساطة أميركية والمحدّدة بتسعة أشهر؛
- الثاني، كون هذه المفاوضات بمثابة مؤشر آخر لقياس مكنونات العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس الحالي باراك أوباما على خلفية اندلاع خلافات بين الدولتين بشأن المسار المطلوب لكبح البرنامج النووي الإيراني. وفي واقع

الأمر فإن الخلافات بينهما لم تكن منحصرة في إيران فقط، بل شملت أيضاً ملفات ساخنة أخرى، مثل سورية ومصر وأوكرانيا، فضلاً عن ملف الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

وقد تذرّع نتنياهو باتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" لتفجير جولة المفاوضات هذه مع الفلسطينيين (بدأت في أواخر تموز ٢٠١٣ واستمرت حتى أواخر نيسان ٢٠١٤) بموازاة التشديد على تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن هذا الفشل.

وفي الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية الذي نوقش فيه موقف الحكومة الإسرائيلية من حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية المؤلفة وفقاً لاتفاق المصالحة، وعُقد يوم أداء هذه الحكومة اليمين القانونية (٢/ ٦/ ٢٠١٤)، أكد نتنياهو أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قال اليوم "نعم للإرهاب" و"لا للسلام"، وهذا يعتبر استمراراً مباشراً لسياسته الرافضة للسلام. وأشار إلى أنه بينما اتخذت إسرائيل خطوات جريئة ومؤلمة من أجل الدفع قدماً بعملية السلام وتستمر في التزامها بخيار السلام، فإن عباس رفض تمديد المفاوضات ورفض "اتفاق الإطار" الذي عرضته الولايات المتحدة، ويواصل ممارسة التحريض ضد إسرائيل، وانضم إلى معاهدات دولية بشكل أحادي الجانب، وها هو الآن يتحالف مع حركة "حماس" المسؤولة عن قتل أكثر من ألف مواطن إسرائيلي بريء وعن إطلاق آلاف الصواريخ على السكان المدنيين في المدن الإسرائيلية، والتي تعتبر منظمة "إرهابية" في كل من الولايات المتحدة وأوروبا ومصر وفي كل أنحاء العالم، فضلاً عن أنها ترفض شروط المجتمع الدولي، ويكرّر زعماؤها حتى في الأيام الأخيرة التزامهم بطريق "الإرهاب" وتدمير دولة إسرائيل. وشدّد نتنياهو على أن إسرائيل لن تجري مفاوضات مع حكومة فلسطينية تعتمد على منظمة "إرهابية"، وعلى أن التحالف مع "حماس" يحمّل عباس المسؤولية المباشرة عن "الإرهاب" الذي ينطلق من قطاع غزة أيضاً.[٢١]

واتخذ الاجتماع بالإجماع القرارات التالية: أولاً، مواصلة العمل طبقاً لقرار هذا المجلس يوم ٢٤ نيسان ٢٠١٤ والذي ينص على أنه لا يجوز التفاوض مع حكومة فلسطينية تعتمد على حركة "حماس" باعتبارها منظمة "إرهابية" تسعى لتدمير إسرائيل؛ ثانياً، العمل على جميع الأصعدة بما في ذلك على الصعيد الدولي ضد اشتراك منظمات "إرهابية" في الانتخابات

الفلسطينية العامة؛ ثالثاً، تخويل رئيس الحكومة صلاحية فرض عقوبات إضافية على السلطة الفلسطينية؛ رابعاً، اعتبار الحكومة الفلسطينية الجديدة مسؤولة عن جميع الأعمال التي تمس أمن إسرائيل وتنطلق من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؛ خامساً، تشكيل طاقم خاص للنظر في سبل التعامل مع الأوضاع الراهنة استعداداً لتحولات سياسية وأمنية تطرأ في المستقبل.[٢٢]

بعد هذا الاجتماع، وفي إثر إعلان الولايات المتحدة أنها تنوي التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة وأنها ستحكم عليها من خلال عملها، كانت أول خطوة أقدم عليها نتنياهو هي الدفع قدماً بخطط إقامة ٣٣٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك نشر مناقصات لإقامة ١٥٠٠ وحدة سكنية وتجهيز مخططات لإقامة ١٨٠٠ وحدة سكنية أخرى. وأعلن وزير البناء والإسكان أوري أريئيل ("البيت اليهودي") أن نشر المناقصات يشكل أفضل رد صهيوني على تأليف حكومة "إرهاب" فلسطينية.

ورأت تحليلات إسرائيلية أن نتنياهو يهدف من وراء هذه الحملة الاستيطانية أكثر من أي شيء آخر إلى استعادة مواقع خسرها في أوساط اليمين الإسرائيلي لمجرّد انخراطه في جولة مفاوضات أخرى مع الفلسطينيين، تحسباً لاحتمال تفكك ائتلافه الحكومي وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة.

وسعياً لهذا الهدف نفسه عقد نتنياهو قبل ذلك اجتماعاً مع عدد من قادة "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) قال خلاله إنه يعتبر نفسه بمثابة الدرع الأكبر للدفاع عن المستوطنين في المناطق المحتلة، وأكد أن لا شيء يمكن أن يثنيه عن الاستمرار في الكفاح من أجل الاستمرار في تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية ومناطق الضفة. واشتكى قادة المستوطنين في الاجتماع من حدوث انخفاض حادّ في مشروعات البناء الجديدة في المستوطنات خلال الأشهر القليلة الفائتة، مشيرين إلى أن "لجنة التنظيم والبناء في يهودا والسامرة" لم تناقش منذ فترة طويلة مسألة القيام بأعمال بناء جديدة. وفي ختام الاجتماع قال قادة المستوطنين إن رئيس الحكومة وعدهم بدرس الموضوع. وكشفت مصادر سياسية

إسرائيلية رفيعة اشتركت في الاجتماع لصحيفة هآرتس أن رئيس الحكومة أكد أيضاً أنه على الرغم من أنه يعتبر نفسه بمثابة الدرع الأكبر للدفاع عن المستوطنين في المناطق المحتلة، فإن هناك عدة مستجدات مرتبطة بتغيّر الأوضاع الدولية والإقليمية اضطرته في الآونة الأخيرة إلى خفض وتيرة الاستيطان بغية دحض الادعاء القائل بأن الاستيطان الإسرائيلي يعرقل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وشدّد نتنياهو أيضاً على أنه يتصدى بكل قوته لهذا الادعاء ويفنّده، ويؤكد بموازاة ذلك أن ما يعرقل عملية السلام هو رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.[٢٣]

وألمحت وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني (رئيسة "الحركة") المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية، إلى هذا الهدف تحديداً حين قالت إن تنفيذ أعمال بناء جديدة في المستوطنات هو ثمن تدفعه الحكومة الحالية نتيجة وجود حزب "البيت اليهودي" فيها ومنافسته "الليكود- بيتنا" (التحالف الذي كان قائماً آنذاك بين حزبي الليكود و"إسرائيل بيتنا") من اليمين، وأشارت إلى أن إسرائيل لا يمكن أن تقول للعالم إنها دولة ديمقراطية محبة للسلام في وقت تواصل أعمال البناء في المستوطنات، وحذرت من مغبة نشوء وضع يكون فيه عدد المستوطنين في المناطق الفلسطينية كبيراً جداً بصورة لا تتيح لأي حكومة إسرائيلية إمكان الدفع قدماً بمبادرة سلمية، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه أن يفاقم عزلة إسرائيل في الساحة الدولية.[٢٤]

وجاءت هذه الحملة الاستيطانية عقب إعلان نتنياهو في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية يوم ٤ أيار ٢٠١٤، أنه ماض قدماً نحو سنّ قانون يعرّف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي ويحمل اسم "قانون القومية"، وأكد أن عدم سنّه سيجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية.

وأضاف نتنياهو أنه لا يوجد حتى الآن تعبير كاف عن جوهر دولة إسرائيل، وهذا ما يقترحه ويوفره "قانون أساس: القومية" الذي سيعرّف الحق القومي للشعب اليهودي في دولة إسرائيل من دون المساس بحقوق الأفراد. ولفت إلى أن هذا القانون سوف يحصن مكانة قانون العودة (لليهود) من خلال قانون أساس، وكذلك سيعزّز الرموز الوطنية وعناصر

أخرى مرتبطة بالصيرورة القومية، مؤكداً أن أساس وجود دولة إسرائيل نابع من كونها الوطن القومي للشعب اليهودي.

وأشار رئيس الحكومة إلى أن ثمة جهات في إسرائيل تؤيد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة ثنائية القومية في إسرائيل (بحكم وجود عرب ٤٨ الذين يرفضون تعريف إسرائيل كدولة يهودية). ومع أن هذه الجهات تبرّر مسألة إقامة دولة فلسطينية بحجة منع قيام دولة ثنائية القومية، إلا إنها في المقابل تكرّس دولة كهذه داخل إسرائيل. وتعهد نتنياهو بأن يتم سنّ القانون من خلال الحوار مع جميع أحزاب الائتلاف الحكومي، وأعاد إلى الأذهان أنه سبق أن أعلن دعم هذا القانون عندما قامت المعارضة بطرحه في الماضي.[٢٥]

وأشارت عدة تحليلات إستراتيجية إلى أن فشل هذه الجولة في التوصل ولو إلى "وثيقة مبادئ" هو الذي دفع بالولايات المتحدة إلى وقف مساعيها في الوقت الحالي لاستئناف المفاوضات، من أجل إعادة تقييم العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين من جديد.

وعزا بعض هذه التحليلات أحد الأسباب الرئيسة لفشل المفاوضات إلى اشتراك الجانبين فيها من دون اقتناع بأن الجانب الآخر شريك في اتفاق. كما تمثل هدف الجانبين منذ بدء المفاوضات في إنهائها وإلقاء مسؤولية فشلها على الجانب الآخر. في الوقت عينه، يُشار إلى أن نتنياهو يقف على رأس ائتلاف حكومي معرّض للسقوط حتى من دون اتفاق في حال جرى التطرّق إلى مسائل حساسة، وإلى أنه لا يزال يحمل آثار صدمة سقوط حكومته الأولى العام ١٩٩٩ من جراء اتفاق "واي بلانتيشن".[٢٦] ودحض بعضها الآخر ادعاء إسرائيل أن عباس الذي يتولى رئاسة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة "فتح" رفض السلام بتحالفه مع "حماس"، لافتاً إلى أنه في واقع الأمر فإن تسعة أشهر من المفاوضات التي سبقت المصالحة بين "فتح" و"حماس" (وهناك من يتكلم عن عشرين عاماً من العملية السلمية مع قيادة "فتح" كانت تبدأ وتتوقف من دون اشتراك "حماس")، أثبتت أن احتمالات توصّل إسرائيل و"فتح" إلى اتفاق يلبي المطالب الدنيا للوسط السياسي لدى الجانبين ضئيلة جداً. ولذا من غير الواضح بتاتاً لماذا لم تحاول إسرائيل بدلاً من تفجير المفاوضات، ولا سيما بعد إصرار إسرائيل على أن يتعهد عباس بمواصلتها، استغلال الإعلان عن المصالحة من أجل تحسين موقعها في

لعبة تبادل الاتهامات، التي كانت الهدف الخفي الأساس للمفاوضات طيلة الوقت.[٢٧]

وأنحت تحليلات أخرى باللائمة على وزير الخارجية الأميركي جون كيري نظراً إلى ما أسمته "تبني وجهة نظر إشكالية إزاء مشكلات العالم"، وبرسم وجهة النظر هذه فإنه يركز على "معطيات واقعية تعكس الأوهام لا الحقائق".[٢٨]

وفتح إعلان نتنياهو أثناء زيارته لليابان في مطلع أيار ٢٠١٤ أنه يدرس إمكان اتخاذ خطوات سياسية بديلة في ظل تعثّر جولة المفاوضات الأخيرة مع الفلسطينيين، وتحقيق اتفاق المصالحة بين حركتَي "فتح" و"حماس"، المجال أمام طرح مجموعة من المبادرات السياسية.

وقال نتنياهو في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة "ماينيتشي شيمبون" اليابانية يوم ١٤/ ٥/ ٢٠١٤، إنه لا يعتقد أن الوضع القائم الآن (بين إسرائيل والفلسطينيين) هو الوضع المرغوب فيه، وشدّد على أنه لا يريد أن يفضي هذا الوضع إلى نشوء دولة ثنائية القومية.

وفي مقابلة أخرى مع الصحافي الأميركي جيفري غولدبرغ يوم ٢٣/ ٥/ ٢٠١٤، قال إنه في أعقاب فشل المفاوضات مع الفلسطينيين فإن "فكرة الخطوات الأحادية الجانب تحظى بالتأييد داخل إسرائيل من وسط- اليسار حتى وسط- اليمين". وأضاف نتنياهو في المقابلة التي نشرت على موقع "بلومبرغ"، أن "العديد من الإسرائيليين يسألون أنفسهم عما إذا كانت هناك خطوات أحادية الجانب يمكن القيام بها"، لكنه أشار إلى أن العديد منهم أيضاً يعرفون أن الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة لم يحسّن الوضع ولم يساهم في تقدم السلام، بل أنشأ "حماستان التي انطلقت منها آلاف الصواريخ في اتجاه مدننا".

وكرّر نتنياهو أنه لا يريد دولة ثنائية القومية، كما أنه لا يريد إلى جانب إسرائيل دولة فلسطينية تحت وصاية إيران. وأضاف: "ثمة إجماع في إسرائيل على عدم وجود شريك يستطيع أن يواجه الرأي العام لديه، وكذلك مستعد لاتخاذ خطوات صعبة لا تحظى بالشعبية". وتابع: "الرئيس عباس لم يفعل شيئاً لمواجهة الرأي العام الإسرائيلي القائم اليوم، بل قام بما هو عكس ذلك من خلال المصالحة مع حركة حماس، وهو سعى من أجل تدويل النزاع، ولم يقدم أي تنازل في موضوع حق العودة ولا في موضوع الدولة اليهودية، كما أنه لم يوافق على مناقشة اتفاق الإطار الذي طرحه كيري".

ورأى نتنياهو أن المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين هي السبيل الأفضل بالنسبة إليه. وأوضح أنه منذ اتفاقات أوسلو، حاول ستة رؤساء حكومة التوصل إلى اتفاقات بواسطة المفاوضات لكنهم فشلوا جميعاً. وفي رأيه، لا توجد زعامة فلسطينية مستعدة لذلك، والشرط الأدنى الذي تطالب به كل حكومة إسرائيلية، لا يحظى بموافقة الجانب الفلسطيني.

وأشار نتنياهو إلى أن الفلسطينيين طرحوا خلال المفاوضات مطالب تعجيزية، ورفضوا إبداء أي مرونة. وأضاف: "قلت لهم: تطلبون مني رسم حدود الدولة، لكنكم لا تقولون لي إن هذه الدولة التي على الخريطة ستعترف بالدولة اليهودية الموجودة إلى جانبها. هم يريدون خريطة من دون إنهاء النزاع.. ويتوقعون منا أن نغادر ببساطة، وأن نغمض أعيننا وندمر المستوطنات. لقد فعلنا ذلك في غزة، وقد حصلنا مقابل ذلك على الصواريخ".

وقال نتنياهو إنه لن يعلن بصورة أحادية الجانب تجميد البناء في المستوطنات، لاعتقاده أن ذلك لن يؤدي إلى تقدم المفاوضات بأي صورة من الصور. وشدد على أن ثمانين وحتى تسعين بالمئة من المستوطنين يعيشون في الكتل الاستيطانية الكبرى وفي ضواحي تل أبيب والقدس، وجميعهم يعلمون أنهم سيظلون جزءاً من إسرائيل في أي اتفاق دائم. وأشار إلى أن مساحة المستوطنات مقارنة بالمساحة الإجمالية للضفة الغربية لم تزدد بصورة كبيرة خلال الأعوام العشرين الأخيرة، وأنه لم يجر بناء أي مستوطنة جديدة منذ توليه رئاسة الحكومة للمرة الأولى العام ١٩٩٦. وأضاف: "لقد طرأت زيادة سكانية داخل هذه الكتل، لكن هذا لا يؤثر في الخريطة. فإذا أخذنا صورة جوية نرى أن البناء في المستوطنات لم يجر على أراض جديدة وأن بناء مئات من الوحدات السكنية لا يغيّر شيئاً".[٢٩]

لعل أكثر ما لفت في هذه الخطط تلك التي طرحها وزير المالية يائير لبيد رئيس "يوجد مستقبل" أمام دورة ٢٠١٤ من "مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، وتنص على تعيين حدود دولة إسرائيل، وتجميد البناء في المستوطنات، ووقف البناء على نحو مطلق في الأراضي التي لن تبقى تحت سيطرة إسرائيل ضمن أي اتفاق في مناطق الضفة الغربية.

وشدّد لبيد لدى طرح الخطة على أنه في حال إقدام الحكومة الإسرائيلية على أي محاولة

لضم ولو مستوطنة واحدة إلى إسرائيل بصورة أحادية الجانب، فإن حزب "يوجد مستقبل" سيستقيل من الحكومة، ولن يكتفي بذلك بل سيعمل أيضاً لإسقاطها.

ورأت تحليلات إسرائيلية أن لبيد صب ماء بارداً على أفكار الضم التي يطرحها وزير الاقتصاد الإسرائيلي نفتالي بينت رئيس "البيت اليهودي"، وأوضح لنتنياهو ما هي خطوطه الحمر. وبرأي أحد هذه التحليلات فإن من المبكر نعي الحكومة الإسرائيلية الحالية، لكن في حال سقوطها على خلفية الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين لا بُد من تذكّر أن خطة لبيد هذه كانت بمثابة أول إشارة إلى احتمال هكذا سقوط.[٣٠]

قبل خطة لبيد، طرح بينت خطة تطالب بضم مناطق "ج" في الضفة الغربية بالتدريج إلى إسرائيل من خلال البدء بضم الكتلة الاستيطانية في غوش عتسيون (منطقة الخليل وبيت لحم)، معلناً أن الطريق الذي سلكته وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني مُني بالفشل، ولذا لم تعد هناك أي ضرورة للاستمرار فيه، وأنه نظراً إلى فشل طريق ليفني فإنها ليست مضطرة للبقاء في صفوف الحكومة.

ورأى بينت أن عهد أوسلو انتهى بمجرّد تأليف حكومة الوحدة الفلسطينية بين حركتي "حماس" و"فتح".

أما ليفني نفسها فقالت إنه إذا ما تبيّن أن فرص التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين أصبحت معدومة لا بُدّ من درس أفكار أُخرى من أجل تحقيق حل الدولتين. وأضافت ليفني أنها تعمل في اتجاهات متعددة في ضوء وصول جولة المفاوضات الأخيرة بين إسرائيل والفلسطينيين إلى طريق مسدود.

وكشف وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في سياق مقابلة أجرتها معه القناة الثانية للتلفزة الإسرائيلية يوم ١٧/ ٥/ ٢٠١٤ النقاب عن أنه عرض على كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي جون كيري خطة سياسية بديلة من المفاوضات المتعثرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذه الخطة تم إعدادها في وزارة الخارجية، لكنه في الوقت عينه رفض الإدلاء بأي تفاصيل بشأن هذه الخطة.

وكرّر ليبرمان موقفه القائل إن عباس ليس شريكاً لإسرائيل في عملية السلام متهماً إياه بـ "دفع رواتب إلى أسرى أمنيين قتلوا إسرائيليين تفوق كثيراً رواتب أفراد الشرطة الفلسطينية".

وقال ليبرمان يوم ٢/ ٦/ ٢٠١٤ في خطاب أمام طلاب "المركز الأكاديمي المتعدد المجالات" في هرتسليا إن "الفلسطينيين وحدهم ليسوا قادرين على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل". وأضاف أن أسطع مثال على ذلك هو رفض "اقتراح السلام" الذي طرحه رئيس حكومة إسرائيل السابق، إيهود أولمرت، أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وتابع أنه من أجل التوصل إلى اتفاق يتعين على إسرائيل التحدث مع الدول المعتدلة في العالم العربي "فلدينا مصالح مشتركة معها مثل محاربة إيران والإخوان المسلمين وسورية".

ومضى ليبرمان قائلا إن "على إسرائيل التطلع إلى تسوية إقليمية وإبرام أحلاف مع العالم العربي المعتدل. وإذا كان بالإمكان الصعود إلى طائرة والسفر من تل أبيب إلى الدوحة أو الرياض والقيام بأعمال فإن هذا سيكون واقعاً مختلفاً تماماً". واعتبر ليبرمان أن "التسوية مع الفلسطينيين مهمة من أجل علاقاتنا مع أوروبا، ولكن ليس مع العالم العربي، الذي يبدو أنه غير مهتم بالفلسطينيين".[٣١]

في المقابل نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت (٦/ ٦/ ٢٠١٤) أن رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة عضو الكنيست إسحق هرتسوغ أعدّ هو الآخر خطة للتسوية على أساس حل الدولتين، تشمل مبادئ لاتفاق نهائي وإجراءات لفترة مرحلية أطلق عليها اسم "خطة إنقاذ الصهيونية".

ووفقاً لهذه الخطة فالحدود النهائية ستُحدّد على أساس خطوط ١٩٦٧ مع تبادل أراض، وستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، ويبقى الجيش الإسرائيلي مدة ما في غور الأردن وتحل محله قوة إسرائيلية-أردنية- فلسطينية، ويتم تحقيق حق العودة في الدولة الفلسطينية وتستوعب إسرائيل عدداً محدوداً من اللاجئين بحسب رغبتها، ويُطبّق في القدس مخطط كلينتون بأن تكون الأحياء اليهودية لليهود والفلسطينية للفلسطينيين، وتكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين لكن تكون السلطة البلدية موحدة،

ويسري في منطقة الحوض المقدس "نظام خاص"، وتُدعى الدول العربية إلى التوقيع على اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

ويقترح هرتسوغ فترة مرحلية تبلغ خمسة أعوام يجمد في أثنائها البناء خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، ويُسّن قانون إخلاء – تعويض، ويتم الاستعداد لاستيعاب المستوطنين الذين يتم إخلاؤهم، وتتم ملاءمة الجدار الفاصل للخط الحدودي، ويستعمل الجانبان يدا حديدية ضد مجموعات إرهابية داخلهما ويُخضع الفلسطينيون المنظمات المسلحة إلى سلطتهم. ودعا هرتسوغ حزبَي "الحركة" و"يوجد مستقبل" إلى الانسحاب من ائتلاف حكومة نتنياهو، والانضمام إلى تحالف بزعامة حزب العمل.

وشهدت آخر جولة مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين عدة أزمات بين حكومة نتنياهو والإدارة الأميركية برئاسة أوباما، وتفاقمت إلى درجة أزمة ثقة بين الجانبين عقب تأليف حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وبموجب تحليلات إسرائيلية، يعتقد المسؤولون في إسرائيل أن الأميركيين احتالوا عليهم مرة أخرى. فقبيل تأدية حكومة الوحدة الفلسطينية اليمين الدستورية اتفق رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي كيري على أن تنتظر إسرائيل والولايات المتحدة عدة أسابيع كي ترى إلى أين تتجه هذه الحكومة، وأن تتطرق إلى شأنها رسمياً بعد ذلك فقط. وتم الاتفاق على أن تكون التصريحات حتى ذلك الحين من طرف إسرائيل معتدلة، وأن تكون خطوات عقابها- إن وجدت- رمزية. ووعد الأميركيون من جانبهم بألا يلتزموا بموقف فوري وأن يتريثوا في ردّهم.

وبحسب ما تقول مصادر رفيعة المستوى في القدس، وفت إسرائيل بالتزامها، في حين أن وزير الخارجية الأميركي لم يصبر حتى يوماً واحداً. وبعد تأدية الحكومة الفلسطينية اليمين الدستورية بساعات معدودة صدر عن الناطقة بلسان وزارة الخارجية تصريح مؤيد لا لبس فيه.

وتقول هذه المصادر الرفيعة نفسها إن عباس رفض خطة كيري، والأميركيون يمنحونه جائزة مقابل ذلك، ويصفقون لحكومة الوحدة الجديدة التي ألفها. وترى إسرائيل أن إعلان

وزارة الخارجية الأميركية المؤيد يعني منح ضوء أخضر للأوروبيين كي يبيضوا اتصالاتهم السرية بـ"حماس". وفي هذه الحال ترى حكومة نتنياهو نفسها معفاة من الالتزام الذي أعطته لجون كيري وهو أن تعمل في اعتدال، وهي تنوي أن ترد بحسب ما تمليه مصلحتها فقط.[٣٢]

بيد أن ما يجب أن يهم، ناهيك عن جميع التفصيلات أعلاه، أن التوقعات من هذه الجولة من المفاوضات كانت متواضعة جداً، سواء لدى انطلاقها أو في أثنائها.

وفي هذا الصدد، أشار الوزير وعضو الكنيست السابق إفرايم سنيه (العمل) إلى أنه على الرغم من أن تأخير الوفاء الإسرائيلي بالالتزام المتعلق بإطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية منذ ما قبل اتفاقات أوسلو، والمناقصة التي أصدرها وزير البناء والإسكان أوري أريئيل لإقامة مئات الوحدات السكنية الجديدة وراء الخط الأخضر، تسبّبا بأن يقدّم الرئيس الفلسطيني طلبات انضمام إلى ١٥ معاهدة ومؤسسة دولية تابعة للأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء الذي أقدم عليه عباس أتاح لنتنياهو إمكان الاستمرار في الحفاظ على حكومته الحالية، فإن الحقيقة تبقى في مكان آخر. وتفيد هذه الحقيقة أنه لم يكن ولن يكون أدنى احتمال لأن تصادق الحكومة الإسرائيلية الحالية على أي اتفاق مع الفلسطينيين.[٣٣]

وتابع سنيه: معروف أنه لا توجد تسوية لا توجب إخلاء مستوطنات، ولا توجد تسوية لا تُقام في إطارها عاصمة فلسطينية في الأحياء العربية من القدس الشرقية. هذا هو الثمن الخالص لإنهاء النزاع وقبول مبادرة السلام العربية التي تضمن تطبيعاً كاملاً مع كل الدول العربية. والأمر المؤكد أن ٤٢ عضو كنيست من الائتلاف الحكومي من الحزبين اليمينيين "الليكود بيتنا" و"البيت اليهودي" لن يسمحوا بحدوث ذلك، وسيشوّشون على أي محاولة من طرف رئيس الحكومة لتوقيع اتفاق كهذا. وستمنع أغلبية أعضاء كتلة الليكود رئيس الحكومة من إقامة ائتلاف جديد يوفر أكثرية ممكنة في الكنيست الحالي لاتفاق مع الفلسطينيين.

على النسق ذاته، أشارت تحليلات أخرى إلى أن نتنياهو لم يخرق الاتفاق من قبيل المصادفة، فمثل هذه الخطوة تخدم بقاءه السياسي، لأن عدم إطلاق ٢٦ أسيراً فلسطينياً آخر يمنع داني دانون وزئيف إلكين من تقديم استقالتيهما من الحكومة، الأمر الذي كان سيزعزع استقرار

هذه الحكومة ويزيد من الضغط على وزراء "البيت اليهودي" كي يستقيلوا هم أيضاً. من جهة ثانية، يتمسك يائير لبيد وتسيبي ليفني بمنصبيهما تمسكاً كبيراً، وأعلن لبيد أن لديه شكوكاً في أن عباس يرغب بالتوصل إلى اتفاق.

وبرز بين التحليلات على نحو خاص تحليل يرى أن المفاوضات لم تعد تشكل مدخلاً إلى اتفاق ما، كون نتنياهو لا يحلم لحظة واحدة بتوقيع وثيقة تفرض العودة إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات بسيطة على الحدود القائمة وإخلاء مئات آلاف المستوطنين، بل هدفه هو البقاء في المناطق المحتلة إلى الأبد. وما عدا ذلك لا يعدو كونه تكتيكاً مثل إلقائه خطاب بار- إيلان وتجميده البناء في المستوطنات، وهو أحياناً يطلق أسرى، وأحياناً يعود إلى المفاوضات ثم يفجرها، فبالنسبة إليه كل شيء مشروع من أجل كسب الوقت لأن "الوقت يعمل لصالحنا". فكل يوم يمر معناه بيت جديد وشجرة جديدة وطريق جديد وعائلة جديدة، وكلما زاد عدد المستوطنين، سيصبح إخلاؤهم أصعب أكثر فأكثر. ففي الماضي لم يكن هناك "إجماع" على بقاء الكتل الاستيطانية داخل إسرائيل، واليوم أصبح هناك إجماع على ذلك، وربما في الغد سينشأ إجماع على "عدم وجود شريك" وينضم الجميع إلى حزب الليكود. ولقد تصرف نتنياهو بهذه الطريقة خلال ولايته الأولى، فصرّح عشية الانتخابات بأنه يقبل اتفاق أوسلو، لكنه ما إن وصل إلى الحكم العام ١٩٩٦ حتى فتح النفق في القدس وأشعل الضفة الغربية وتسبب بإراقة الدماء ووسع المستوطنات وفجر العلاقات مع ياسر عرفات، إلى أن نجح في القضاء على اتفاق أوسلو الذي كان يعتبره خطراً إستراتيجياً. لذا لا مشكلة لديه في العودة إلى طاولة المفاوضات لأنها جزء من تكتيك العودة إلى التفاوض والتحاور والتبادل الذي لا ينتهي للآراء، وهذا جيد لخفض التوتر الداخلي والخارجي.[٣٤]

وقد انتهت المهلة التي حُدّدت مسبقاً من جانب الإدارة الأميركية لجولة المفاوضات الأخيرة بين إسرائيل والفلسطينيين بالتزامن مع مرور أول عام على تأليف حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة التي بدأت ولايتها في ١٨ آذار ٢٠١٣.

وعشية انتهاء هذه المهلة قام نتنياهو خلال الفترة بين ٣ و٧ آذار ٢٠١٤ بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة اجتمع خلالها مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، واشترك في المؤتمر

السنوي لمنظمة "إيباك" (اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة).

وقد استبق أوباما هذه الزيارة بتوجيه رسالة مباشرة إلى نتنياهو، أكد فيها أن الوقت المتوفر لدى إسرائيل لتحقيق السلام آخذ في النفاد، وأضاف في سياق مقابلة أجرتها معه وكالة أنباء "بلومبرغ" أن الولايات المتحدة ستصبح في المستقبل أقل قدرة على التعامل مع رد فعل العالم في ظل انعدام حل للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، مؤكداً أنه لم يُعرض عليه بعد أي سيناريو يتيح لإسرائيل إمكان حماية طابعها اليهودي الديمقراطي بمنأى عن حل الدولتين ومن دون تحقيق سلام مع الدول المجاورة لها. وأشار إلى أن كل ما سمعه من المسؤولين الإسرائيليين حتى الآن هو أنهم سيواصلون ما يفعلونه وسيبنون في المستوطنات وسيتعاملون مع المشكلات لدى ظهورها.

وشدّد أوباما على أنه يتعيّن على نتنياهو اغتنام الفرصة السانحة حالياً، موضحاً أن الوضع لن يتحسن من تلقاء ذاته إذ إن عدد الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين سيزداد بمرور الوقت. ورأى وجوب قيام نتنياهو بطرح حل بديل إذا لم يكن مقتنعاً بأن السلام مع الفلسطينيين هو الأمر الصائب بالنسبة إلى إسرائيل. وأشار إلى أن عزلة إسرائيل في الحلبة الدولية تصاعدت وأن الولايات المتحدة باتت مضطرة للوقوف إلى جانبها في مجلس الأمن الدولي بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي، لكنه في الوقت عينه حذّر من أنه سيصعب على الولايات المتحدة في المستقبل الوقوف إلى جانب إسرائيل في الساحة الدولية إذا لم يتم التوصل إلى حل سلمي للنزاع مع الفلسطينيين.

وانتقد أوباما مشاريع البناء في مستوطنات المناطق المحتلة مشيراً إلى أنها ازدادت كثيراً في الأعوام الأخيرة. وأشاد بالجهود التي يبذلها وزير خارجيته كيري لدفع السلام الإسرائيلي- الفلسطيني قدماً، مشيراً إلى أن هذا الأخير يُطلعه باستمرار على جهوده.[٣٥]

ووفقاً لقراءة كثير من المحللين الإسرائيليين لنتائج هذه الزيارة فإن نتنياهو لم يقدّم أي طرح جديد خلالها، سواء لدى اجتماعه مع أوباما أو في سياق خطابه أمام مؤتمر "إيباك". فضلاً عن ذلك، لمح نتنياهو قبل اجتماعه مع أوباما إلى أنه يرفض الرسالة التي وجهها هذا الأخير. وذكر بيان في هذا الشأن أصدره ديوان رئيس الحكومة أن نتنياهو أكد أن هناك

حاجة إلى ثلاثة أطراف على الأقل من أجل "رقصة التانغو" في الشرق الأوسط (يقصد صنع السلام)، ويوجد الآن طرفان هما إسرائيل والولايات المتحدة ويجب أن نرى الفلسطينيين حاضرين أيضاً. وأكد نتنياهو أنه سيحرص على حماية مصالح إسرائيل الحيوية، مشيراً إلى أنه أثبت أنه يقوم بذلك على الرغم من كل الضغوط والهزّات وسيواصل القيام بذلك خلال زيارته للولايات المتحدة.[٣٦]

وبحسب رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة الإسرائيلية عضو الكنيست إسحق هرتسوغ فإن مجرّد ذلك يعني أن نتنياهو لم يقرر صنع السلام. ولفت هرتسوغ أيضاً إلى أن رئيس الحكومة كرّر القول إن إسرائيل قدمت تنازلات كثيرة للفلسطينيين فيما لم يقدم الفلسطينيون أي شيء في المقابل، وطالب الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وركز على البرنامج النووي الإيراني مشدداً على أنه برنامج عسكري وأن إيران تريد القضاء على إسرائيل، كما هاجم حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل من جراء سياستها الاستيطانية في المناطق المحتلة.[٣٧]

وأكدت تحليلات أخرى أن نتنياهو "يتبنى كليشيهات ممجوجة كبديل عقيم لسياسة جادة" (افتتاحية هآرتس ٧/ ٣/ ٢٠١٤)، وأنه ما زال يتصرّف كقائد حزبي أكثر من زعيم سياسي، على حدّ قول البروفسور شلومو بن عامي الذي شغل منصبي وزير الخارجية ووزير الأمن الداخلي في حكومة إيهود باراك (معاريف، ٧/ ٣/ ٢٠١٤).

وحتى قبل الاجتماع مع أوباما اتهمت افتتاحية صحيفة هآرتس (٣/ ٣/ ٢٠١٤) نتنياهو بأنه يضع نصب عينيه هدفاً واحداً هو إنقاذ نفسه ودولة إسرائيل من المفاوضات التي قد تؤدي إلى انسحاب من المناطق الفلسطينية، وتثمر اتفاقاً للسلام. ونظراً إلى أن الجدول الزمني بدأ يضيق، فإن سعي نتنياهو يتركز الآن في التخلص بسلام من ضغط الشريك الأميركي الذي يصر على إيصال الجانبين إلى توقيع "اتفاق إطار".

وبرأي الصحيفة، اتضح خلال أشهر المفاوضات العقيمة الماضية أن المفاوضات ليست بين إسرائيل والفلسطينيين بقدر ما هي بين إسرائيل وواشنطن. وهي مفاوضات كانت ولا تزال عقيمة، طافحة بالافتراءات ضد كيري،[٣٨] وبالإيحاءات القاسية ضد أوباما والسخرية من سياسته الخارجية ولا سيما إزاء إيران وسورية، واستخدام اللوبي اليهودي من أجل إلحاق الضرر بهذه

السياسة. وقد أضيفت إلى هذا كله مبادرات قومية على غرار قانون الاستفتاء العام والمطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية، تهدف إلى إفشال أي احتمال ضعيف لتوقيع اتفاق سلام.

وذهبت بعض التحليلات إلى أن وقائع زيارة نتنياهو في الولايات المتحدة أشارت إلى وجود "خلافات كبيرة" بين أوباما ونتنياهو، وجعلت رئيس الولايات المتحدة أكثر ميلاً إلى تبني الموقف الفلسطيني. ووفقاً للمحلل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت (٤/ ٣/ ٢٠١٤) فإن الأمر الأكيد أن أوباما بات يرى أن الجانب الفلسطيني هو الضعيف وأن الجانب الإسرائيلي هو القوي الذي يتجاهل مبادئ أساسية لحقوق الإنسان، ومجرّد ذلك يلزم رئيس الحكومة الإسرائيلية بأن يفكر بالحاجة إلى التوصل سريعاً إلى تفاهمات مع الفلسطينيين.

وسخر المحلل نفسه من تصريح نتنياهو لدى وصوله إلى واشنطن أن السلام في منطقة الشرق الأوسط بحاجة إلى ثلاثة أطراف: إسرائيل والفلسطينيون والولايات المتحدة، بموازاة تأكيده أن إسرائيل والولايات المتحدة تقومان بتقديم ما يلزم، في حين أن الفلسطينيين ما زالوا ممتنعين عن تقديم ما يلزم. وأشار المحلل إلى أن تصريح نتنياهو تزامن مع قيام المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل بنشر معطيات جديدة حول البناء في مستوطنات الضفة الغربية، تبيّن منها أن أعمال البناء الجديدة في أراضي الدولة الفلسطينية التي ستُقام، ازدادت خلال العام ٢٠١٣ بـ ١٢٣ بالمئة.[٣٩] وقال: "ما دامت الحال على هذا المنوال، يمكن أن نفهم لماذا لا يقوم الفلسطينيون وفي مقدمهم رئيس السلطة الفلسطينية بتقديم ما يلزم لدفع المفاوضات قدماً. كما يمكن أن نفهم التصريحات التي أدلى بها الرئيس أوباما إلى وكالة أنباء "بلومبرغ" واتسمت بنبرة تشاؤمية".

وأكد السكرتير العام لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية ياريف أوبنهايمر أنه في ضوء المعطيات الرسمية حول أعمال البناء في المناطق المحتلة يمكن القول إن حكومة نتنياهو ملتزمة بأمر واحد فقط، هو استمرار البناء في المستوطنات، لا العملية السياسية مع الفلسطينيين ولا قضايا السكن وغلاء المعيشة داخل الخط الأخضر.[٤٠]

وكان "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب قد أطلق كتابه "تقييم استراتيجي

لإسرائيل ٢٠١٣- ٢٠١٤" في مؤتمر عقد يومي ٢٨ و٢٩ كانون الثاني ٢٠١٤.

وقال رئيس المعهد اللواء احتياط عاموس يادلين الذي كان يلقب بـ "رجل التقديرات الوطنية" في منصبه السابق كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان") في سياق مقابلة خاصة لصحيفة يسرائيل هيوم (٣١/ ١/ ٢٠١٤)، إنه بات من الواضح مع قرب انتهاء المهلة المحدّدة من طرف الإدارة الأميركية لجولة المفاوضات الحالية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في نيسان أن فرصة التوصل إلى اتفاق بين الجانبين متدنية جداً، لأن على كل جانب القبول بثلاثة "تنازلات مؤلمة" على الأقل.

فمطلوب من إسرائيل- بحسب يادلين- قبول تقسيم البلد وإقامة دولة فلسطينية. كما على إسرائيل القبول بأن تقام هذه الدولة على حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراض. وفي النهاية، ستضطر إسرائيل إلى قبول وجود فلسطيني في القدس، وصولا إلى تجسيد عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية. وعلى الأقل بشأن التنازلين الأخيرين، لم يصل رئيس الحكومة نتنياهو إليهما بعد، وهو بالتأكيد لا يدفع الشعب في إسرائيل نحوهما.

وبشأن الفلسطينيين- يواصل يادلين - فإن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مضطر إلى تقديم ثلاثة تنازلات إلزامية: ١. إعلان نهاية الصراع ونهاية المطالب والإقرار بالدولة اليهودية؛ ٢. التنازل عن عودة اللاجئين؛ ٣. قبول قيود على السيادة لصالح ترتيبات أمنية مع إسرائيل. ويحاول عباس التهرب من كل هذه الالتزامات، لأن القبول بها في نظر الفلسطينيين مثله مثل الاعتراف بالصهيونية.

وبشأن عودة اللاجئين أكد يادلين أن عباس سبق أن قال- العام ٢٠١٢- إنه يتنازل شخصياً عن عودته إلى بيته في مدينة صفد، لكن بالنسبة إلى عموم اللاجئين مطلوب تنازل فردي لكل واحد عن بيته. وهذا بداهة غير مقبول من إسرائيل. وبرأيه، المطلوب اتفاق بين الشعبين في موضوع اللاجئين، وعدم إبقاء الأمر مفتوحاً، والمطلوب اتفاق من دون حق عودة فلسطينية إلى أرض أقام الشعب اليهودي عليها دولته. كذلك ينبغي للفلسطينيين استيعاب التنازلات والقيود على سيادتهم لمصلحة ترتيبات أمنية. و"كنا نعتقد أن الترتيبات الأمنية ستكون الأسهل بين قضايا الحل النهائي، لكن الفلسطينيين

سارعوا إلى رفض الخطة الأميركية الأمنية".

لا يمكن أن ننهي هذا القسم من دون أن نتوقف بقدر مناسب من التفصيل عند اثنتين من "المبادرات القومية" التي سبق أن أكدت صحيفة هآرتس أنها تهدف إلى إفشال أي احتمال ضعيف لتوقيع اتفاق سلام. والقصد قانون الاستفتاء العام والمطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية.

قانون الاستفتاء العام: صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ١٢/ ٣/ ٢٠١٤ على مشروع قانون جديد يقضي بإجراء استفتاء عام قبل التنازل عن أراض خاضعة للسيادة الإسرائيلية بموجب القانون (القدس الشرقية وهضبة الجولان) في أي اتفاق سياسي يتم توقيعه في المستقبل. وهو قانون أساس ولذا يعتبر قانوناً دستورياً، الأمر الذي يعني أن إجراء أي تعديل عليه يحتاج إلى تأييد ٦١ عضو كنيست على الأقل. وقبل التصويت على قانون الاستفتاء العام قال نتنياهو إنه يؤيد هذا القانون ويطلب سنّه منذ أعوام طويلة لسبب بسيط هو أن الشعب يجب أن يوافق على أي تسوية سياسية. وأضاف: "عندما نتخذ قراراً مصيرياً يتعلق بمستقبلنا، فإننا ملزمون بالذهاب إلى الشعب، وأعتقد أن هذا أمر صائب وعادل من الناحية الديمقراطية ويمكنه أن يحافظ على السلام الداخلي بيننا". ويهدف هذا القانون إلى التضييق على أي تسوية مع الفلسطينيين وإفشالها، كما أكدت صحيفة هآرتس في مقال افتتاحي (١٤/ ٣/ ٢٠١٤).

الاعتراف بالدولة اليهودية: أعطى صعود بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية للمرة الثانية خلال أقل من عقد دفعة جديدة في اتجاه التأكيد على تحويل شرط الاعتراف بيهودية إسرائيل إلى مصاف شرط أساس لأي اتفاق سلام مستقبلي بين إسرائيل والفلسطينيين.

ولا يحمل موقف نتنياهو هذا تجديداً لمن تابع تصريحاته حتى قبل وصوله إلى سدّة الحكم، فقد سبق أن أعلن وهو في صفوف المعارضة ضرورة اشتراط الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية من أجل استئناف المفاوضات، بمعنى آخر مطالبة الفلسطينيين الاعتراف بيهودية إسرائيل قبل البدء بالحديث عن موضوع آخر مهما يكن نوعه.

وبمتابعة خطابات نتنياهو وتصريحاته في هذا الشأن يمكن القول إنه يصرّ على أن يكون أي اتفاق مع الجانب الفلسطيني مؤسساً على مبدأين: الأمن والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

وبالنسبة إلى المبدأ الثاني فإنه يعتبر أنه في حال حدوث مثل هذا الاعتراف لن تكون أي علامة استفهام على "حق الشعب اليهودي في فلسطين ولا على عدالة طريقه وممارساته ولا على كيانه كشعب حرّ في بلده".

وطرح نتنياهو مطلبه هذا في خطاب بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩، ثم في خطاب بار إيلان ٢ في تشرين الأول ٢٠١٣، كما أنه لا يدع مناسبة إلا ويتحدّث فيها عن مطلبه هذا، حتى تحوّل الحديث حول يهودية إسرائيل إلى قضية منافسة حزبية تتسابق الأحزاب اليهودية في توكيدها والسعي لقوننتها.

ولم يكن نتنياهو السياسي الإسرائيلي الأول الذي طالب الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. فقد أثير الموضوع بدرجات متفاوتة من طرف العديد من القادة الإسرائيليين، حيث سبقته إلى ذلك تسيبي ليفني وإيهود أولمرت مثلاً.

وترافق التشديد على الاعتراف بيهودية إسرائيل من الخارج بتشديد على ضرورة تأكيد يهودية إسرائيل تجاه الداخل، وبالذات أمام المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، حيث دعم نتنياهو اقتراح تعديل قانون المواطنة، ويشير هذا التعديل إلى أن على كل من يرغب في الحصول على المواطنة الإسرائيلية من غير اليهود أن يقسم يمين الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ويشار هنا إلى أن نتنياهو شدّد على أن هذا التعديل يأتي كجزء من المطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، مضيفاً في أحد خطاباته أن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وهذا المبدأ يوجه سياسة الحكومة تجاه الداخل والخارج، وهذا هو حجر الأساس في القانون الإسرائيلي. وهذا المبدأ يعبّر عنه في العبارة يهودية وديمقراطية، ومن الصواب أن يظهر هذا المبدأ أيضاً في إعلان الولاء الذي يعلنه كل من يرغب في أن يكون مواطناً في إسرائيل. وهو ما يعني عملياً أن إسرائيل تعمل بشكل حثيث على الصعيد الداخلي بالتزامن مع الصعيد الخارجي من أجل حسم موضوع كونها دولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي.

ويعتبر أستاذ العلوم السياسية زئيف شتيرنهيل أفضل من عرّى الهدف الحقيقي الواقف

وراء المطالبة الإسرائيلية المرفوعة في وجه الفلسطينيين بشأن الاعتراف بالدولة اليهودية، وهو أن يستبطن الفلسطينيون أنهم هُزموا تاريخياً، وأن يعترفوا بالملكية الحصرية لليهود على البلد (فلسطين) بأسره.

وبرأيه، من أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلّموا بدونيتهم. وهذا المفهوم مغروس عميقاً في الوعي الإسرائيلي، وهو مشترك لليمين والوسط بكل أطيافهما، ولبلدات الأطراف ومعظم سكان "غوش دان" (منطقة الوسط)، ولحزبي العمل والليكود، إذ إن هؤلاء كلهم يرفضون فكرة المساواة في الحقوق بالنسبة إلى العرب. وبناء على ذلك من السخف التوقع من الجيش الإسرائيلي أن يتصرف في المناطق الفلسطينية المحتلة بأدنى حدّ من النزاهة، مثلما يصعب توصيف المحكمة الإسرائيلية العليا على أنها حريصة على المعاملة المتساوية تجاه اليهود والفلسطينيين. فمنذ بداية الاستيطان (في مناطق ١٩٦٧) وحتى الآن تتصرف هذه المؤسسة، التي يتم تصويرها في الظاهر كما لو أنها رمز لليبرالية والديمقراطية، مثل الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، أي باعتبارها ذراعاً من أذرع الاحتلال.[٤١]

وما يقوله شتيرنهيل هو جانب من جدل إسرائيلي داخلي حول مطلب رئيس الحكومة من الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل دولة يهودية.

وفي نطاق هذا الجدل، أنشأت صحيفة هآرتس (٧/ ٣/ ٢٠١٤) مقالاً افتتاحياً غداة قيام رئيس الحكومة بإلقاء خطابه أمام المؤتمر السنوي لمنظمة "إيباك" والذي خاطب فيه رئيس السلطة الفلسطينية قائلاً: "أيها الرئيس عباس، اعترِف بالدولة اليهودية لتقول بذلك لشعبك، للفلسطينيين، إن حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به ليس موضع خلاف حتى وإنْ كان هناك بيننا خلاف على الأراضي. إنك ستبعث إلى الفلسطينيين بذلك رسالة مفادها أنه يجب عليهم التخلي عن فانتازيا إغراق إسرائيل باللاجئين أو عن فكرة اقتطاع أجزاء من النقب والجليل من أراضي (دولة) إسرائيل. إنك ستوضح في نهاية المطاف من خلال الاعتراف بالدولة اليهودية أنك مستعد حقيقة لإنهاء النزاع. اعترِف بالدولة اليهودية من دون اللجوء إلى أي ذرائع أو مماطلات. لقد آن الأوان".

وقالت الصحيفة تحت العنوان "الاعتراف بإسرائيل يكفي"، إن "مواطني إسرائيل يعيشون في دولة يهودية هي تجسيد للحلم الصهيوني. وهم يتطلعون إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يعترفون في إطاره بإسرائيل، ولكنهم لا يحتاجون إلى اعتراف فلسطيني بدولة يهودية لم يتفق حتى الإسرائيليون اليهود على ماهيتها".

وفعلاً، أظهرت ندوة تحت عنوان "هوية إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي – نحو إرساء دستوري؟" عقدت في "منتدى كوهيلت" في القدس يوم ٢٣/ ٢/ ٢٠١٤ وجود خلافات حول تعريف الدولة اليهودية حتى بين أطراف الائتلاف الحكومي. فقد أكد رئيس حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد الإسرائيلي نفتالي بينت أن مخططات التهويد التي تنفذها حكومات إسرائيل في منطقتي الجليل والنقب تتطابق مع قيم إسرائيل، فيما رأت رئيسة حزب "الحركة" ووزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني أن إسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي" بغض النظر عما تقوله الدول الأخرى عنها، وحذرت من أن العالم لن يدعم اعترافاً كهذا بإسرائيل إذا ما تم رفع شأن يهودية الدولة على ديمقراطيتها.

وقال بينت إنه لا يوجد تناقض بين إسرائيل يهودية وديمقراطية، وإذا لم يتم الحصول على اعتراف بدولة يهودية ستكون لدى الفلسطينيين دولة ونصف الدولة، وسيكون لدى اليهود نصف دولة.

وتطرق إلى مشروع قانون "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، معتبرا أنه من اللازم الإشارة إلى يهودية الدولة، وقد تم سن عدد لا نهائي من القوانين الحقوقية في إسرائيل لكن لا يوجد قانون حول هوية الدولة. وبناء على ذلك أصبح تهويد البلد مستنكراً لأنه لم يتم تعريف ذلك كغاية دستورية.

من جانبها، قالت ليفني إن سن قانون كهذا يجب أن يرسي ويدخل مضموناً إلى تعريف يهودية وديمقراطية. وينبغي الانشغال بأن تكون اليهودية والديمقراطية بموازاة بعضهما وعدم إنشاء مرتبة عليا دستورية لليهودية، فالصهيونية كانت حركة قومية وليست دينية.

وأضافت ليفني أن "ثمة تيارات تمنح التفوّق لليهودية، أو لأرض إسرائيل على

شعب إسرائيل. وأنا لا أوافق على كل هذا. والأمر الحاسم هو هل سنتمكن من اعتبار قيم مثل يهودية وديمقراطية على أنها قيم تتعايش معاً". وفيما يتعلق بالشرط الذي يضعه نتنياهو بأن يعترف الفلسطينيون بيهودية إسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، قالت ليفني إنه يصعب تجنيد العالم لتأييد هذا الشرط إذا ما شدّدنا على تفوّق اليهودية على المساواة.[٤٢]

وقد دفع هذا الجدل رئيس الطاقم الإعلامي السابق في ديوان رئيس الحكومة نتنياهو يوعز هندل، إلى القول إن على إسرائيل أن تعترف بنفسها دولة يهودية قبل أن تطالب الآخرين بذلك.[٤٣]

كما أن هذا الجدل أدى بأحد الناطقين المفوهين لليمين الإسرائيلي المتطرّف أوري أليتسور إلى القول إن النقاش بشأن الدولة اليهودية هو "بيننا وبين أنفسنا قبل أن يكون بيننا وبين الفلسطينيين". وبرأيه فإن "اليهود الذين يرفضون الاعتراف بوجود وحق الشعب اليهودي يفعلون هذا لأنهم لا يفهمون أنه من دون الشعب اليهودي وحقه لا وجود لدولة إسرائيل، ومعهم ينبغي خوض مفاوضات، ومعهم ينبغي خوض مباحثات معمقة، ومعهم أو ضدهم ينبغي في نهاية المطاف حسم هذه المسألة من خلال سنّ القوانين".[٤٤]

(٢)

"الشرعية التاريخية والأمن" كذريعة مُحكمة لنسف أي تسوية في مقاربة نتنياهو!

في سياق المقابلة المُشار إليها أعلاه التي أجريت مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون عقب انتهاء الحرب على غزة، قال رداً على سؤال "هل ما يزال محمود عباس شريكاً للسلام؟" ما يلي: "لم يقل عباس أبداً إنه يعترف بنا كدولة قومية للشعب اليهودي. كما أنه لم يقل أبداً إنه إذا جرى التوصل إلى حل وسط، حتى لو كان وفق رؤيته لحدود ١٩٦٧، سيضع هذا حداً للصراع وللمطالب (الفلسطينية). لم يقل أبداً إنه تخلى عن المطالبة بحقوق اللاجئين. فإلى أين سنصل معه؟ إنه شريك للنقاش، شريك لإدارة الصراع. وأنا لا أتطلع إلى حلّ، وإنما إلى طريقة لإدارة الصراع والإبقاء على علاقات بطريقة تخدم مصالحنا. علينا أن نتحرّر من فكرة أن كل شيء يتلخص بخيار واحد اسمه دولة (فلسطينية). في ما يخصني، يمكنهم أن يسموها الإمبراطورية الفلسطينية. ما الذي يهمني. إنه حكم ذاتي إذا كان في نهاية المطاف أرضاً منزوعة السلاح. هذا ليس ستاتيكو (إبقاء الوضع القائم كما هو عليه). إنه تأسيس لنوع من التعايش (modus vivendi) مقبول ويخدم مصالحنا".[٤٥]

في واقع الأمر، ما يزال يعلون أفضل من فسّر أول خطاب سياسي يتصل بالعلاقة مع الجانب الفلسطيني ألقاه نتنياهو في جامعة بار إيلان يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩ في مستهل ولايته الثانية كرئيس للحكومة.[٤٦]

ففي سياق مداخلة قدمها في مؤتمر سنوي نظمه مركز الأبحاث الإسرائيلي "المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة" الذي يترأسه الدبلوماسي الإسرائيلي دوري غولد المقرّب من نتنياهو في مطلع شهر حزيران ٢٠١٠، أشار يعلون إلى أن ذلك الخطاب الذي بات يحمل الآن اسم "خطاب بار إيلان ١" عكس كما تبيّن لاحقاً تحولاً مهماً في سياسة إسرائيل، يتمثل في العودة إلى المفاهيم التقليدية المعتمدة على الأمن مفتاحاً لتحقيق سلام دائم.

تجدر الإشارة إلى أن نتنياهو أيد في "خطاب بار إيلان ١" لأول مرة إقامة دولة فلسطينية مع عدة تحفظات. وبحسب مصادر إسرائيلية متعدّدة كانت لديه دوافع سياسية محدّدة في ذلك الوقت، في مقدمها إرضاء الرئيس الأميركي باراك أوباما، وتقديم دفعة مسبقة على حساب عملية عسكرية أميركية في المستقبل ضد المنشآت النووية في إيران، لكن عندما أدرك نتنياهو أن أوباما لن يتحرّك عسكرياً ضد إيران، ردّ عليه بالتخلي عن حل الدولتين وبتدمير أساس المفاوضات مع محمود عباس، وبتصوير تسيبي ليفني وكأنها تتمسك بالبقاء في الحكومة وإدارة مفاوضات عقيمة.[٤٧]

وبعد نحو أربعة أعوام وأربعة أشهر عاد نتنياهو إلى نفس الجامعة وألقى ما بات يُعرف باسم "خطاب بار إيلان ٢"[٤٨]. وفي هذه المرة صوّر نتنياهو الإيرانيين وكذلك الفلسطينيين وكأنهم نازيون، واستخدم مساعد أدولف هتلر المجرم النازي ديتر فيسليتسني كي يصف المفتي الحاج أمين الحسيني باعتباره شريكاً في المحرقة، وليوبخ السلطة الفلسطينية لإحيائها ذكرى الحسيني. وخلاصة ذلك واضحة، فاستناداً إلى كلام نتنياهو لا يمكن التحاور مع ورثة شركاء النازيين الذين عايشوا "أجيالاً من التحريض"، وفي الإمكان التوصل إلى اتفاق فقط حين يوافق الفلسطينيون على مطالب مرفوضة من جانبهم – أي الاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية" وترتيبات أمنية بعيدة المدى.

وحدّد نتنياهو في أعقاب "خطاب بار إيلان ١" ، في سياق الخطاب الذي ألقاه في ٢ أيلول ٢٠١٠ في واشنطن في مناسبة إطلاق جولة مفاوضات مباشرة سابقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الغاية الرئيسة لهذه المفاوضات في "الانتقال من حالة الخلاف إلى حالة الوفاق"،

وكرّر طرح ركنين للسلام هما "الشرعية والأمن" معرباً عن اعتقاده بأنهما سيتيحان إمكان حل القضايا العالقة كلها.[٤٩]

ومنذ ذلك الخطاب، أعرب كثيرون من المحللين والمعلقين السياسيين في إسرائيل عن اعتقادهم بأن نتنياهو أقدم على تغيير مواقفه المتعلقة بالخطوات العملية المطلوبة لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على نحو جذري، واستعمل البعض عبارة "عبور نهر الروبيكون" في إلماح إلى أنه اتخذ قراراً لا رجعة عنه، بل إن أحدهم ذهب أبعد من ذلك إلى حدّ القول إنه في حال استمراره في مساره الحالي فإنه "سيكمل طريق رؤساء الحكومة السابقين إيهود أولمرت وأريئيل شارون وإسحق رابين ومناحيم بيغن الذين كانوا يتبنون مواقف سياسية محدّدة قبل أن يجلسوا على كرسي رئيس الحكومة واضطروا إلى تغييرها في إثر جلوسهم عليه"، منوهاً بأن ذلك المسار قد أسفر، بعد مرور عام واحد فقط على ولاية نتنياهو في رئاسة الحكومة، عن طرح فكرة "دولتين لشعبين" (في إطار الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان في ١٤ حزيران ٢٠٠٩) وعن تعليق أعمال البناء في المستوطنات فترة عشرة أشهر (وفقاً لقرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية – الأمنية في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩).[٥٠]

ورأى آخرون (منهم المعلق السياسي لصحيفة معاريف شالوم يروشالمي) أن نتنياهو لم يتجاوز حتى الآن عتبة أي من خطوطه الحمر، ذلك "بأننا ما نزال في مرحلة الأقوال، وبالتالي فإن ما قاله كله يمكن أن يكون مجرّد ضريبة كلامية تهدف إلى تجنّب مزيد من الضغوط الدولية" على إسرائيل والتي تلحّ عليه أن يجنح نحو طريق المفاوضات.[٥١]

وبطبيعة الحال، طُرحت في ذلك الوقت تساؤلات تتعلق بأفق تلك المفاوضات المباشرة في ضوء تجارب الماضي المتراكمة، وفي ظل وجود حكومة تستند إلى أحزاب اليمين، ويبدو من شبه المستحيل أن تخرج من جلدها، حتى وإن بدرت عن رئيسها "كلمات سامية" لم ينطق بمثلها في السابق من قبيل "الرئيس محمود عباس هو شريكي للسلام"، و"شالوم، سلام، Peace"، و"لن نسمح للإرهابيين أن يسدوا طريقنا إلى السلام" وكانت مقترنة، لأول مرة، باستعماله مصطلح الضفة الغربية بدلاً من مصطلح "يهودا والسامرة".

كما طُرحت تساؤلات أخرى مثل: هل حدث تغير معين في مقاربة نتنياهو تجاه الأوضاع في الشرق الأوسط عموماً وتجاه سلم الأولويات لدى حكومته خصوصاً، إذا ما أُخذت في الاعتبار حقيقة أنه كان حتى قبل فترة وجيزة مهتما بمعالجة "الملف الإيراني" أكثر من اهتمامه بالتعامل مع المسألة الفلسطينية، أو بكلمات أخرى جعل جُلّ التحركات بشأن هذه المسألة الأخيرة خاضعة بصورة مطلقة للغايات المستلة من التعامل مع الملف الأول؟ وهل توجد في جعبته خطة مفصلة للتسوية النهائية تترجم أقواله المؤيدة إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى أفعال وممارسات ميدانية؟ وهل بدأ مسيرة الانفصال عن حلم "أرض إسرائيل الكبرى"، على غرار زعيم آخر لحزب الليكود هو أريئيل شارون، الذي سبق أن قرّر الانفصال عن قطاع غزة؟ وهل يملك برنامجاً بديلاً في حال انتفاض ائتلافه اليميني عليه إذا ما مضى قدماً نحو التوصل إلى تسوية تستند إلى "فكرة التقسيم"؟.

وفي معرض محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، تمت الاستعانة في بعض الأحيان بالصعوبات الكبيرة التي يواجهها نتنياهو، مثلاً في مسعاه نحو تمديد تعليق أعمال البناء في المستوطنات شهرين آخرين نزولاً عند رغبة البيت الأبيض- بالإضافة إلى فترة تعليق سابقة استمرت عشرة أشهر وانتهت في ٢٦ أيلول ٢٠١٠- ولو في مقابل ضمانات أميركية بعيدة المدى على الصعيدين السياسي والأمني، وذلك للتدليل على محددات قدرته على تمرير مواقف أخرى تكون أبعد مدًى في حال وجودها في جعبته أصلاً.

وفي رأي المعلق السياسي الأبرز في صحيفة هآرتس آنذاك عكيفا إلـدار، فإن ما فعله نتنياهو حتى ذلك الوقت تمثّل في دفع ضريبة كلامية للسلام فقط. في الوقت نفسه فإن صقور الليكود لم يخرجوا عن طورهم نتيجة خطاباته "السلمية" في واشنطن وفي شرم الشيخ، كما أن شركاءه اليمينيين في الائتلاف الحكومي لم يسارعوا إلى الانفصال عنه، وعلى ما يبدو فإن هؤلاء جميعاً لا يصدقونه.[٥٢]

أمّا الوزير وعضو الكنيست السابق يوسي بيلين الخائب الحظّ فأكد أن نتنياهو ما زال بعيداً جداً من اتفاق سلام يكون وفقاً لمبادئ خطة كلينتون أو مبادرة جنيف، كما أنه ليس متأكداً من كونه مستعداً لاتفاق مرحلي[٥٣]. مع ذلك فإن بيلين يعتقد أن إحراز اتفاق مرحلي

يُعتبر من ناحيته عملياً أكثر من أي مفاوضات عبثية تتعلق بالأمن والبيئة والمياه والطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وبناء على هذا فإنه اقترح تجريب الحلول الجزئية، ذلك بأنه لو كان الأمر مرهوناً به لكان يفضل التوصل إلى اتفاق سلام شامل هنا والآن، لكن بما أن الأمر ليس كذلك فمن الأفضل على حدّ تعبيره "القيام بأقصى ما يمكن في الوقت الحالي، وعدم الانتظار ريثما يأتي رئيس حكومة يكون مستعدًا لدفع ثمن السلام" (والذي يتمثل أساساً في الانسحاب من الضفة الغربية وتقسيم القدس وتفكيك المستوطنات).

وقد ردّ الوزير السابق بيني بيغن (الليكود) على الذين ادعوا أن نتنياهو "عبر نهر الروبيكون" بالقول إن هذا الادعاء ينطوي على ضعف أساس يعود إلى استناد أصحابه، عن طرق العمـد، إلى فرضية خطأ مؤداها أن من شأن إبداء إسرائيل الاستعداد لتقديم "تنازلات مؤلمة" أن يجلب السلام، وهي فرضية جُرّبت مرتين خلال العقد المنصرم (خلال مؤتمر كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠ وخلال آخر فترة من ولاية حكومة أولمرت في العام ٢٠٠٨) ومُنيت بالفشل الذريع. وفي رأيه فإن البرهان القاطع الوحيد على عبور إسرائيل نهر الروبيكون كامن من وجهة نظر الملحين على هذا الأمر في قيامها بتبني مطالب منظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاق معها. غير أن الاستنتاج المنطقي المطلوب برأيه من مسيرة سبعة عشر عاماً من المفاوضات يجب أن يكون الاستنتاج التالي: ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية متمسكة بمواقفها المتطرفة، وما دامت حركة "فتح" ترفض التخلي عن هدف "القضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين"، لا بل إنها قامت بتحديثه في مؤتمرها السادس الذي عُقد في آب ٢٠٠٩ في بيت لحم، فإن أي حكومة في إسرائيل سواء أكانت يمينية أو يسارية لن يكون بإمكانها إحراز اتفاق سلام.[٥٤]

إزاء ذلك لا بُدّ من طرح السؤال التالي: ما الذي كان في جعبة نتنياهو فعلاً عشية تلك الجولة من المفاوضات؟.

بداية، يجب التذكير بأن نتنياهو نفسه تجنب الكشف عن أي تفصيلات بشأن القضايا التي ستُدرج في جدول أعمال المفاوضات المباشرة، أو بشأن الاقتراحات التي سيعرضها على الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد أن وصفه بأنه "شريكه للسلام"، مكتفيًا بالقول لوزراء

حكومته إن هذه المفاوضات تأتي "بعد عام ونصف عام من الدعوات المتكررة (من طرفه) لإجراء محادثات مباشرة من دون شروط مسبقة... وأعتقد أن تحريك المحادثات المباشرة في واشنطن كان خطوة مهمة على طريق المضي نحو اتفاق إطار مع الفلسطينيين. إننا نعي الصعوبات حيث إنها ما زالت أمامنا على المديَيْن القصير والمتوسط لكننا سنواصل مساعينا للتوصل إلى اتفاق. وكما قلت في خطابي في جامعة بار إيلان فإن المقومات الرئيسة للسلام هي: الاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي، والاعتراف بصلتنا التاريخية بوطننا، وإنهاء النزاع معنا ووضع حد لجميع المطالب، بالإضافة إلى التدابير الأمنية العملية في الميدان التي تتماشى مع الواقع الجديد الذي نشأ في العقد الأخير والذي سنواجهه في العقد القريب، ما يعني وجود تدابير أمنية تضمن عدم تكرار ما جرى بعد خروجنا من لبنان وغزة" (موجز أقوال نتنياهو خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية في ٥ أيلول ٢٠١٠، بعد عودته من قمة واشنطن[٥٥]).

وأشار كبير المعلقين السياسيين في صحيفة يديعوت أحرونوت، ناحوم برنياع، إلى أنه عندما ألح الصحافيون الإسرائيليون الذين كانوا يغطون قمة واشنطن، وكان هو أحدهم، على نتنياهو كي يكشف على مسامعهم تفصيلات ولو بسيطة تتعلق بسيناريو المفاوضات المباشرة التي انطلقت في إثر تلك القمة، فإن رئيس الحكومة هزّ رأسه قائلاً: "إنكم تبحثون عن عناوين صارخة، لكني أرغب في التوصل إلى اتفاق سلام"[٥٦]. بناء على ذلك فإن الذي يرغب في استشراف مثل هذا السيناريو لا بُدّ له، برأي هذا المعلق، من العودة إلى الخطابين اللذين ألقاهما نتنياهو خلال قمة واشنطن، وقراءة ما تضمناه وأساساً قراءة ما لم يتضمناه، ولعل أول شيء يمكن ملاحظته هو أن الخطابين تضمنا كلمات رنانة عن السلام، ولم يتضمنا عبارات مماحكة كما كانت الحال في خطاباته السابقة كلها.

في المقابل، فإن كبير المعلقين السياسيين في صحيفة هآرتس، يوئيل ماركوس، رأى أن جلسة الحكومة الإسرائيلية المنعقدة في ٥ أيلول ٢٠١٠، والتي استهلها نتنياهو بتقديم بيان مقتضب عن قمة واشنطن، أسفرت عن خروج الوزراء الإسرائيليين منها من دون أن يعرفوا أكثر مما يعرف الصحافيون في كل ما يتعلق بفحوى تلك القمة ومترتباتها، بعد أن تابعوها من

بعيد مثل الجميع، ولا شك في أنهم رأوا المصافحة الحميمة بين نتنياهو وبين عباس، وانتبهوا إلى أن رئيس الحكومة استعمل، لأول مرة، مصطلح "الضفة الغربية" بدلاً من مصطلح "يهودا والسامرة"، ووصف عباس بأنه شريكه للسلام.[٥٧]

وبرأيه فإن الكلام القليل الذي أدلى نتنياهو به خلال جلسة الحكومة بشأن قمة واشنطن يعكس حقيقة أنه لم يبلور حتى ذلك الوقت أفكاراً كثيرة إزاء المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين، وعليه فإن اللقاءين المقبلين في إطار هذه المفاوضات، والذي عقد أولهما في أواسط أيلول، في حين أن ثانيهما عقد عشية يوم ٢٦ أيلول، وهو الموعد الذي ينتهي فيه سريان مفعول القرار الحكومي القاضي بتجميد أعمال البناء في المستوطنات، سيكونان لقاءين مهمين للغاية فيما يتعلق بمسألة تجاوز الخطوة الحرجة الأولى. فمن الواضح أنه لا يمكن الاستمرار في تجميد أعمال البناء من دون أن يقوم المستوطنون بأعمال شغب، لكن في الوقت نفسه من الواضح أنه لا مفرّ من تمديد مفعول القرار الخاص بتجميد الاستيطان.

من ناحية أخرى، فإن تحليلات كثيرة أشارت إلى أن نتنياهو قرر الذهاب إلى قمة واشنطن والمساهمة في إنجاحها بعد أن استوعب جيداً أن الإدارة الأميركية الحالية برئاسة باراك أوباما جادة في محاولتها الرامية إلى "إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني"، أو على الأقل "إدارة هذا النزاع بحنكة واهتمام كبيرين، نظراً إلى أنه يؤثر في المصالح الأميركية"، على حدّ قول ألون بنكاس، القنصل الإسرائيلي الأسبق في نيويورك، والذي يعتبر أحد أبرز الخبراء في الشؤون الأميركية.[٥٨] ونتيجة لذلك فإن أوباما قد جعل التدخل الأميركي يحتل مرتبة أولى في سلم أولويات سياسته الخارجية، وبدأ يهتم بموضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني منذ أول أو ثاني عام من ولايته في البيت الأبيض، ولم ينتظر عامه السابع أو الثامن كما فعل كل من الرئيسين الأميركيين السابقين بيل كلينتون وجورج بوش.

أمّا البروفسور إيتان غلبواع، المحاضر في جامعة بار إيلان والخبير في الشؤون الأميركية، فأكد أن أوباما يعتقد أن النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يمنع الولايات المتحدة من تحسين علاقاتها مع العالم العربي، ويحدّ من إمكان منع إيران من امتلاك سلاح نووي، ومن إمكان تقليص قدرة الإرهاب الإسلامي على تجنيد الأعضاء ومصادر التمويل، ولا سيما في العراق

وفي أفغانستان. ومع أن هذه الفرضيات هي موضع خلاف، إلا إنها قد أسفرت عن اعتبار حل النزاع مصلحة إستراتيجية عليا بالنسبة للولايات المتحدة.[٥٩] كما أشار هذا الخبير إلى أن أوباما يخشى من إخفاقات متراكمة في الشرق الأوسط، فقد أعلن أنه في غضون عام سيخلي القوات الأميركية من العراق وأفغانستان، واحتمال أن تسيطر إيران على العراق أو أن يتفكك هذا البلد عقب حرب أهلية أكبر من احتمال أن يحافظ على الاستقرار وعلى العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة، واحتمالات حركة طالبان بالعودة إلى سدّة الحكم في أفغانستان أكبر من احتمالات السلطة الحالية بالبقاء، وتجربة وقف البرنامج الإيراني لامتلاك السلاح النووي من خلال العقوبات الاقتصادية تبدو هزيلة، كما أن انضمام تركيا إلى المحور الإسلامي المتطرف قد عزز قوة هذا المحور ونفوذه.

وبالتالي فإنه بعد عام واحد ستقف الولايات المتحدة أمام تهديدات متعاظمة وخطرة على كل مواقفها ومكانتها في الشرق الأوسط، وكذلك على مكانتها في العالم بأسره، وتقدر إدارة أوباما بأن حل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من شأنه أن يوازن الإخفاقات الأخرى في المنطقة. وعليه، فرغم أن احتمالات تحقيق تسوية في غضون عام ضئيلة، إلا إن أوباما سيبذل جهدا هائلا وسيستخدم كل ما لديه كي يحقق تسوية، ويبني بواسطتها منظومة إستراتيجية عربية ـ إسرائيلية إزاء المحور الراديكالي المضاد، ويجب على الحكومة الإسرائيلية أن تفهم ذلك على الأقل، وعليها أيضاً أن تراعي دوافع أوباما قدر الإمكان.

لكن في موازاة الدوافع التي تتحكم بتحركات أوباما وإدارته، فإن نتنياهو بات أكثر انفتاحاً إزاء التفصيلات المطلوبة لحل النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني، وفق ما يؤكد يوئيل ماركوس.

وقد تأتى هذا "الانفتاح" عن حقيقة كون نتنياهو يركز، في الآونة الأخيرة، جهوده كلها في المسار الفلسطيني، بحسب ما قال المعلق السياسي في صحيفة هآرتس ألـوف بـن، الذي أشار إلى أنه في حين كان اهتمام رئيس الحكومة خلال أول لقاء عقده مع أوباما، منصباً على الخطر النووي الإيراني، فإن اللقاءين الأخيرين بين هذين الزعيمين خُصصا في معظمهما، وفقاً لمصادر أميركية رفيعة المستوى، للعملية السياسية مع الفلسطينيين، وبقي الموضوع الإيراني هامشياً.[٦٠]

ولا بُدّ في هذا السياق من إعادة الأذهان إلى تباهي نتنياهو بـإحراز "إنجاز" خلال آخر لقاء جمع بينه وبين أوباما آنذاك في تموز ٢٠١٠ تمثل في إقرار الرئيس الأميركي، بصريح العبارة، أن "لإسرائيل متطلبات أمنية خاصة، بالنظر إلى حجمها وتاريخها وموقعها والمخاطر التي تواجهها... ولهذا السبب فإننا ملتزمون بأمن إسرائيل"، ما حدا به إلى إجمال هذا اللقاء خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية المنعقدة يوم ١١ تموز ٢٠١٠ بالقول "إن التحالف الأميركي الإسرائيلي راسخ وثابت ويحظى بدعم الإدارة الأميركية والشعب الأميركي. وقد جسّدت زيارتي للولايات المتحدة قوة وصمود هذه الصلة غير القابلة للفصم". وأضاف أنه خرج بانطباع مؤداه "أن الرئيس (الأميركي) يصغي إلى الاحتياجات الأمنية الخاصة لدولة إسرائيل ويتفهّمها".

وألقى نتنياهو في ٢٠ أيلول ٢٠١٠ خطاباً أمام مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية الأميركية رهن خلاله "السلام" (مع الفلسطينيين) بشرط أن يكون "سلاماً يمكن الدفاع عنه". وعرض شروطه المسبقة لمثل هذا "السلام".

مهما تكن هذه الشروط فإن ثمة شرطين منها يشكلان لبّ الموضوع:

- الشرط الأول، الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي. ولعل ما يجب قوله هنا هو أن هناك بوناً شاسعاً بين مصطلح "دولة يهودية" ومصطلح "دولة قومية للشعب اليهودي"، ذلك بأن الأول يقصد دولة لليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين، في حين أن الثاني يفترض أن تكون دولة لليهود في العالم كافة بـ "قوة" الحقوق التاريخية التي تعود إليهم وحدهم في فلسطين. وقد سبق للواء في الاحتياط غيورا أيلاند، الرئيس الأسبق لـ "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي"، أن اعترف، من بين جملة مسؤولين إسرائيليين كثيرين، أن هناك سببين مهمين وراء هذه الحملة: الأول، سبب مرتبط بالمطلب الإسرائيلي المتعلق بنهاية النزاع وبوضع حدّ للمطالب الفلسطينية في المستقبل؛ الثاني، سبب مرتبط بـ "مكانة عرب ٤٨"، ذلك بأن هؤلاء في معظمهم يعتقدون أن إسرائيل يجب أن تكون "دولة جميع مواطنيها"، ولذا فلا حاجة لأن تبقى متمسكة بطابعها اليهودي القومي. وفي رأيه فإنه إذا لم تعترف

الدولة الفلسطينية التي ستُقام بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، فإن احتمال تسليم الفلسطينيين في إسرائيل بذلك سيبقى احتمالاً ضئيلاً للغاية، وإذا لم نصرّ على ذلك الآن يمكن، بعد جيل واحد أو جيلين، أن نواجه وضعاً يطالب هؤلاء فيه (وربما بواسطة اللجوء إلى العنف) بالحصول على حقوق قومية متساوية. ولا شك في أن الدولة الفلسطينية ستؤيد مثل هذا المطلب أوتوماتيكياً، بل حتى سترى فيه ذريعة كافية لخرق اتفاق السلام (مع إسرائيل). وإن الطريق لكبح هذا الخطر، أو على الأقل لإيجاد وضع تحظى فيه إسرائيل بتأييد دول العالم لخوض مواجهة ضد هذا الخطر، كامنة في أن يكون واضحاً من خلال اتفاق الجميع أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي.[٦١]

- الشرط الثاني، اتخاذ ترتيبات أمنية صارمة لتجنب تكرار ما حدث بعد انسحاب إسرائيل من لبنان وغزة حيث تحولت هاتان المنطقتان، كما قال نتنياهو، إلى "قاعدتين إرهابيتين برعاية إيرانية تم إطلاق آلاف الصواريخ منهما على إسرائيل". وبالتالي – بحسب ما أضاف– فإنه "يجب علينا أن نضمن وجود تدابير أمنية راسخة على أرض الواقع. ويجب علينا أن نضمن قدرتنا على منع استيراد الأسلحة من الأراضي التي سيتم إخلاؤها ضمن اتفاق السلام مع الفلسطينيين، كما يترتب علينا التأكد من قدرتنا على التعاطي مع تهديدات محتملة سيتعرض لها السلام حتماً. وسبق أن شهدتم أول هذه التهديدات متمثلاً في ما جرى في لبنان وغزة، أي وجود محاولات – كانت ناجحة في المنطقتين – لتهريب كمية هائلة من الأسلحة على شكل قذائف وصواريخ وغيرها من إيران إلى وكلائها. كما توجد تهديدات أخرى مثل التهديدات بإعادة تكوين ما يُعرف بالجبهة الشرقية أو بسبب حصول تغيير داخلي في السياسة الفلسطينية وما إلى ذلك".

وتابع نتنياهو: "كنت قد أوضحت أن حماية السلام تقتضي وجوداً إسرائيلياً طويل الأمد في الجانب الشرقي من أي دولة فلسطينية، أي في غور الأردن". و"ينبغي التنويه بأمر آخر: إنني لا أعتقد بأن قوات دولية تستطيع في ظل هذه الظروف أداء المهمة الواجبة، حيث أثبتت تجربة الماضي

أن الدول لا تلتزم إلا نادراً بتعهداتها بمواصلة وجودها العسكري الطويل الأمد في مناطق تقع خارج أراضيها ويتعرض فيها جنودها للهجمات المتكررة. ولا تصح هذه المقولة بالنسبة لمناطق لا تتعرض فيها هذه القوات لهجمات متكررة لكن بوسعكم تقديم أمثلة كثيرة على تطورات من هذا القبيل حيث أترك لخيالكم هذا الأمر. ويمكنكم على سبيل المثال أن تشهدوا ما حصل للقوات الدولية التي رابطت في غزة قبل سيطرة حماس عليها. كانت هذه قوات أوروبية أطلق عليها اسم (بعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي – EUBAM)، غير أن هذه القوات اختفت عندما سيطرت حماس على غزة، أي أنها سرعان ما تبخرت".[٦٢]

وأشار المعلق السياسي في صحيفة هآرتس ألـوف بـن إلى أنه بينما سبق لنتنياهو، خلال الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان (٢٠٠٩)، أن أكد أن غايته هي "إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية"، فإنه طرح في قمة واشنطن معادلة جديدة فحواها "السيادة في مقابل الأمن". وهذه المعادلة تنطوي على جوهر الرسالة التي أراد بثها إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وفحواه: خذ دولة وأعطنا هدوءاً. وقد غلف رسالته هذه بكلمات سامية. لكن ما يجب قوله هو أن ذلك كله هو مجرّد غلاف جميل لمواقف إسرائيلية استهلالية يرفضها الفلسطينيون جملة وتفصيلاً، مثل مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي، أو مطلب انتشار الجيش الإسرائيلي في منطقة الحدود بين دولة فلسطين العتيدة وبين الأردن، أو مطلب بقاء المستوطنين في الدولة الفلسطينية.[٦٣]

إن هذا الرفض لا يشمل الفلسطينيين والعرب فحسب، ذلك بأنه في ما يتعلق بالمطلب الأول لا توجد دولة واحدة في العالم تعترف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، وعلى ما يبدو لن تكون هناك أي دولة في العالم يمكن أن تقدم على مثل هذا الاعتراف في المستقبل، وبالتالي فإن تمسك إسرائيل به ينطوي، في العمق، على دلالة واحدة هي عرقلة أي اتفاق بشأن التسوية يمكن التوصل إليه مع الجانب الفلسطيني.

وطبقاً لأحد المحللين السياسيين الإسرائيليين فإن ما ينبغي الانتباه إليه هو أن الزعماء السياسيين الإسرائيليين كافة الذين تبنوا مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي تزامناً مع انطلاق تلك الجولة الجديدة من المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية

كانوا منقسمين إلى صنفين: الصنف الأول يضم الزعماء الذين يلوّحون بهذا المطلب باعتباره شرطاً لإجراء هذه المفاوضات وهم يرغبون في عرقلة التوصل إلى اتفاق منذ أول مرحلة منها؛ الصنف الثاني يضم الزعماء الذين يضعون هذا المطلب شرطاً للاتفاق وبالتالي فإنهم يرغبون في عرقلة الاتفاق لاحقاً.

ومن نافل القول إن سلوكهم هذا قد نزع القناع عن حقيقة "السلام" الذي تطلعت إسرائيل إليه في ظل حكومة نتنياهو الثانية. وهذا ما تأدّى أيضاً عن الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول ٢٠١٠ والذي أشار فيه إلى أن "التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن تكون مستندة إلى خطة تبادل أراض وسكان"، موضحاً أنه "لا يقصد نقل سكان بل رسم حدود (نهائية) تعكس الواقع الديمغرافي". وقال أيضا إنه "نظراً إلى أن احتمال إحراز اتفاق سلام شامل مع الفلسطينيين في غضون عشرات الأعوام المقبلة هو احتمال غير واقعي مطلقاً، فإن ما يجب السعي نحوه هو التوصل إلى اتفاق مرحلي طويل الأمد". ومن المعروف أن ردّة فعل رئيس الحكومة على هذا الخطاب انحصرت في القول إنه لا ينسجم معه، وإنه – أي نتنياهو – هو المفاوِض الأعلى سلطةً مع الفلسطينيين، الأمر الذي اعتبره عدة معلقين مجرّد "كلام معسول وغامض" لا ينم عن أي موقف سياسي جوهري مغاير. في المقابل فإن مقربين من رئيس الحكومة أكدوا أن رؤية ليبرمان (التي وردت في خطابه) سبق أن طُرحت خلال مداولات مغلقة تتعلق بموضوع العملية السياسية (مع الفلسطينيين) لكن لم يتم اتخاذ أي قرار رسمي من طرف الحكومة الإسرائيلية بشأن هذه الرؤية، في حين أن ليبرمان نفسه وفي سياق تصريحات خاصة أدلى بها إلى صحيفة يديعوت أحرونوت ادعى أن ما ورد في خطابه لا يختلف كثيراً عما ورد في الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في جامعة بار إيلان.[٦٤] ولا شك في أن هذه الوقائع تحيل شرعاً إلى الريبة في أن أكثر ما جعل نتنياهو يستشيط غضباً على وزير خارجيته جراء خطابه هذا يعود أساساً إلى قيام هذا الأخير بتسريب مداولات مغلقة حدثت في داخل الحكومة من على أهم المنابر الدولية، ما يحوّلها إلى سلاحٍ في أيدي المعسكر غير الصغير الذي يسعى إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل.

٢- ١: "خطاب بار إيلان ١"

أعلن بنيامين نتنياهو، بعد مراوغات ومناورات كثيرة، برنامجه السياسي المستجد لـ"تسوية" النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وقد جاء ذلك في إطار ما بات يعرف باسم "خطاب بار إيلان ١"، والذي ألقاه في جامعة بار إيلان يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩.

ولعل أول ما يتعيّن قوله، هو أن هذا البرنامج والخطاب عموما كانا، أساسا، بمثابة ردّ مدروس بتؤدة على قيام إدارة أوباما بمطالبة الحكومة الإسرائيلية أن تقبل "مقاربة الدولتين"، وأن تقوم بتجميد أعمال البناء في المستوطنات على نحو مطلق. وتؤكد لهجة الخطاب من ألفه إلى يائه وطريقة تسلسل وقائعه أنه مُوجّه أساسا، بل وربما حصريا، إلى هذه الإدارة. فقد تجاهل نتنياهو الطرف الفلسطيني بصورة تكاد تكون تامة، وفي حين اختار أن ينوّه بمعاهدتي السلام اللتين وقعت إسرائيل عليهما مع كل من مصر والأردن، بوصفهما نموذجين مقبولين عليه للتسوية المتوخاة إسرائيليا مع "الطرف العربي"، فإنه لم ينبس ببنت شفة فيما يخصّ الاتفاقات أو التفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية السابقة، لئلا يتم تأويل ذلك بأنه يشفّ عن تسليمه بها. وقد صدق من رأى أنه علاوة على الأهمية الكامنة في التركيز على ما قاله نتنياهو في سياق الخطاب، إلا إنّ التركيز في الوقت نفسه على ما لم يقله لا يُعدّ أقل أهمية.

وحتى من قبل أن يلقي خطابه هذا، ولكن في غمرة الجدل المتميّز بقدر من التجاذب الحاد، والذي اندلع مع إدارة أوباما، فيما يتعلق بجوهر التحركات السياسية المطلوبة من الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة، لمح المحلل السياسي لصحيفة هآرتس، ألوف بن، إلى أنه لا بُدّ من أن يتفتق ذهن نتنياهو في نهاية المطاف عن "معادلة سحرية" تجنّبه الصدام القاسي مع واشنطن، وتنقل الكرة من ملعبه إلى ملاعب أخرى.

وقد كتب بن في هذا الصدد، في اليوم نفسه الذي ألقى الرئيس أوباما فيه خطابه الموجّه إلى العالمين العربي والإسلامي في جامعة القاهرة (٤ حزيران ٢٠٠٩)، ما يلي: "يبدو أن نتنياهو سيبذل كل ما في وسعه من أجل أن يتهرّب من المواجهة (مع الإدارة الأميركية)، ولذا فإنه سيكون مضطرا إلى التنازل عن معارضته فكرة الدولة الفلسطينية وإلى تقديم بعض الإنجازات الميدانية إلى أوباما. وعندها سيأمل بأن يقوم الرفض العربي بتجميد

العملية السياسية، وبذا يوفر على نفسه عناء مناقشة المسائل الأكثر صعوبة المتعلقة بتفكيك مستوطنات وبالقدس واللاجئين".

وفي وقت لاحق، عاد هذا المحلل السياسي نفسه وأشار، لدى تطرقه تحديدا إلى موقف نتنياهو المستجد من "التسوية" السياسية، إلى كون هذا الأخير يتبنى بإزاء التفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية الأخيرة (وبالذات خلال اللقاءات التي عقدت بين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، والرئيس الفلسطيني محمود عباس) نظرة لا تنطوي على قبول لها، وإنما على كونها دليلاً قاطعا آخر يثبت انعدام وجود طرف فلسطيني شريك لها بل وشريك لعملية التسوية برمتها، كما هي الحال منذ فشل محادثات كامب ديفيد وطابا في العام ٢٠٠٠ ومطلع العام ٢٠٠١. [٦٥] وكانت هناك توقعات بأن يواصل نتنياهو التمسك بهذه النظرة بغية التهرب من معضلة تجميد الاستيطان وتفريغ حملة الضغط الأميركية والعالمية، التي يتعرّض لها، من أي "لدغـة" قد تمسّ سياسته العامة أو تطيح بائتلافه اليمينيّ.

على الرغم من ذلك ما زال يحلو للمعلقين والمحللين في إسرائيل التأكيد، في شبه إجماع، منذ تحرير ذلك الخطاب، أن نتنياهو قبل "مقاربة الدولتين"، وهذا القبول يعني في العمق الموافقة على "مبدأ التقسيم".

وإزاء هذا لا بُدّ لنا من رؤية أن الخطاب نفسه قد حمل "جديداً" في مواقف نتنياهو التقليدية، بصرف النظر عن جوهر النتائج التي جرى تعويلها على ذلك في حينه.

إن "الجديد" المقصود هذا يندرج في إطار عنوانين رئيسين:

- الأول- الإقرار بأن "السلام الاقتصادي" ليس بديلاً لـ "السلام السياسي" مع الشعب الفلسطيني. ومن المعروف أن البرنامج السياسي- الأمني العريض الذي طرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، والذي خاض على أساسه الانتخابات الإسرائيلية العامة في شباط ٢٠٠٩ وفاز فيها، قد أكد أن "المفاوضات الحالية (قبل الحرب على غزة) والتي بدأت منذ مؤتمر أنابوليس (في تشرين الثاني ٢٠٠٧) وتركزت في تحقيق اتفاق دائم بصورة مباشرة، تخطئ الهدف المطلوب". وأعرب عن اعتقاده أن الفلسطينيين "غير مستعدين في الوقت الحالي لتسوية

أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين سيستجيبون، الآن، ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحا للتسوية قبل ثمانية أعوام (أي خلال مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠)، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر. بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر أمام حكومة إسرائيلية ضعيفة". وبدلا من ذلك اقترح نتنياهو أن "تركز إسرائيل جهودها في تحسين (مستوى) حياة الشعب الفلسطيني اليومية". وقال إنه "ينبغي، بصورة خاصة، مساعدة الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستوجد أجواء تزداد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية" (وهو ما اصطلح على تسميته بـ"السلام الاقتصادي").[٦٦]

- الثاني- الموافقة على "مبدأ التقسيم" من خلال قبول "مقاربة الدولتين". إن ذلك يعني، أو من المفترض أن يعني، أن اليمين الإسرائيلي، الذي يمثل حزب الليكود عليه، لا يملك بديلا لائقا وممكنا لحل الدولتين. وفي الوسع أن نضيف أن هذا البرنامج السياسي هو برنامج حزب كاديما، وهو حزب منسول في معظمه من اليمين الإسرائيلي ومن حزب الليكود على وجه التحديد. بل كان ثمة من أشار إلى أن نتنياهو قد "سرق" خطاب رئيسة كاديما في ذلك الوقت ووزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، لا سيما وأنها تؤكد دائما على مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل، وعلى ضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح، وتعارض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذه هي بكيفية ما الأركان نفسها التي وردت في برنامج نتنياهو.

واستنتج بعض آخر من ذلك ما يلي:

- أولاً- أن نتنياهو سحب البساط من تحت قدمي ليفني وأصبح وريث رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون.

- ثانيًا- أن نتنياهو أصبح، منذ خطاب بار إيلان ١ فصاعدا، هو الوسط في إسرائيل، من حيث مفهومه العام الساعي إلى تقليص رقعة الاحتلال من دون أن يعرّض أمن إسرائيل للخطر.

لكن، ثمة فارق بين نتنياهو وشارون حتى على مستوى هذه المقارنة، ويتجسد في أن تبنيه المفهوم السالف لم يؤد إلى حملة هجوم عليه كما الحملة التي كانت من نصيب شارون، وخصوصا من طرف اليمين الاستيطاني. بل إنه غداة إلقاء نتنياهو خطابه لوحظ، على صلة بما تقدّم كله، حتى أن بعض الأوساط اليمينية، التي ترفض "مبدأ التقسيم" جملة وتفصيلاً، حرصت على توكيد أن ثمة أسبابا وجيهة كثيرة تستدعي عدم الخشية من قبول زعيم الحزب اليميني الإسرائيلي الأكبر في إسرائيل "حل الدولتين".

مهما تكن هذه الأسباب فإن اثنين منها يعتبران الأكثر جوهرية ووقعا:

- الأول- أن الشروط المسبقة التي وضعها لقيام دولة فلسطينية، وفي مقدمها تجريدها من السلاح ومظاهر السيادة الأساسية واعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، أي اعترافهم بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، والتخلي عن حق العودة، واستمرار بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، أقل ما يقال بشأنها إنها تحوّل تلك الدولة إلى فكرة هزيلة، وتنمّ في العمق عن مسعى إلى عرقلة قيامها. ومن المفيد التنويه هنا بأن كبير المعلقين السياسيين في صحيفة هآرتس، يوئيل ماركوس، أكد أنه نما إلى علمه من مصادر حكومية إسرائيلية داخلية مطلعة أنه جرى الاتفاق بين نتنياهو والوزير بيني بيغن على أن يستقيل هذا الأخير من الحكومة، في حال مضيها قدما نحو التوصل إلى تسوية (مع الفلسطينيين) تكون مقرونة بتقديم تنازلات في المناطق (المحتلة). وبناء على ذلك فإن النتيجة المطلوب استخلاصها من ذلك هي أنه "ما دام بيغن في صفوف الحكومة، فإن نتنياهو لا ينوي أن يترجم أقواله إلى أفعال حقيقية".[٦٧]
- الثاني- أن مجرّد الرفض العربي والفلسطيني لهذه المقاربة المشروطة، وهو رفض كانت وقائعه أشبه بالمعلنة، من شأنه أن يسقط الموضوع من جدول الأعمال العام،

وربما الأهم من ذلك من شأنه أن يجعل الكرة في نظر الولايات المتحدة والعالم الغربي تنتقل إلى مرمى الطرف العربي أو مرمى الطرف الفلسطيني، حتى من دون أن يكلف هؤلاء جميعا أنفسهم عناء الخوض في التأثير الهدّام للشروط الإسرائيلية المسبقة على احتمالات قيام الدولة الفلسطينية أصلاً. وفعلاً فإن تحليلات إسرائيلية كثيرة عزت فشل جهود أوباما إلى رفض بعض الأطراف العربية، وفي مقدمها السعودية ودول الخليج والمغرب، رفع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في اتجاه التطبيع. وقد بلغت المغالاة لدى بعض المحللين الإسرائيليين حدّ اتهام الجانب الفلسطيني بـ "التهرّب من نتنياهو لكونه سياسيا جادّا ويتطلع إلى حلّ عمليّ".[٦٨]

بطبيعة الحال فإن المشكلة لا تكمن فقط في أن نتنياهو لا ينوي أن يترجم أقواله إلى أفعال أو إلى سياسة عملية، وإنما أيضا في أنه يتمسك بمسار ثبت، حتى الآن، أنه قد باء بالفشل الذريع. ويجب أن نشير، عند هذا الحدّ، إلى ما يلي:

- باستثناء قبول "مقاربة الدولتين" على استحياء شديد وتحت وطأة الضغوط الأميركية، كما سلفت الإشارة، فإن خطاب نتنياهو يدل، في الوقت نفسه، على أن مواقفه الأساسية بقيت كما هي عليه، إذ إنه مصرّ على أن يسيطر على جزء كبير من المناطق المحتلة بحجة "رسم حدود يمكن الدفاع عنها"، ويرفض مطلب أوباما بشأن تجميد البناء في المستوطنات على نحو مطلق بحجة "مقتضيات الحياة الطبيعية"، وبحجة أن القدس الشرقية هي جزء من إسرائيل، ويطالب الفلسطينيين أن يتنازلوا عن أسس حلمهم الوطني في مقابل دولة ذات سيادة محدودة. ومن المعروف أنه لا يوجد شريك فلسطيني أو عربي أو دولي لهذه المواقف. و"في حال إصرار نتنياهو عليها فلن يجلب حلولاً لمشكلات إسرائيل"، كما أكد مقال افتتاحي أنشأته صحيفة هآرتس غداة الخطاب، أي في ١٥ حزيران ٢٠٠٩.
- إن قبول نتنياهو "مبدأ الدولتين" يعكس تساوقاً مع موقف الأغلبية في صفوف الرأي العام الإسرائيلي في هذا الشأن. وكانت نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجراه "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، خلال الأسابيع الثلاثة

الأولى من شهر أيار ٢٠٠٩، وتناول فيه العديد من المسائل المركزية المطروحة على أجندة الجدل العام في إسرائيل في المجالين السياسي والأمني، وتزامن نشره مع يوم إلقاء الخطاب في بار إيلان، أظهرت أن استعداد الجمهور اليهودي العريض للموافقة، في إطار تسوية دائمة، على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ازداد بشكل مطرد خلال العقدين الأخيرين، إذ ارتفعت نسبة الموافقين من ٢١ بالمئة في العام ١٩٨٧ إلى ٦١ بالمئة في العام ٢٠٠٦، ثم هبطت إلى ٥٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧، وفي الاستطلاع الحالي (أيار ٢٠٠٩) انخفضت نسبة المعبرين عن هذا الموقف إلى ٥٣ بالمئة. مع ذلك فإن نسبة المؤيدين لحل "دولتين لشعبين" ما زالت مرتفعة ومستقرة، إذ أيد هذا الحل في العام ٢٠٠٧ ما نسبته ٦٣ بالمئة من الجمهور اليهودي، وفي الاستطلاع الحالي بلغت نسبة المؤيدين ٦٤ بالمئة. وقال معدو الاستطلاع إن سبب الفوارق يكمن في أن مصطلح "دولة فلسطينية" ما زال "يرعب" فئات معينة في المجتمع الإسرائيلي، بينما تبدو صيغة حل "دولتين لشعبين" مقبولة لدى أغلبية واضحة من الجمهور اليهودي باعتبارها الحل الواقعي الوحيد للنزاع. وبناء على ذلك بالإمكان أن نعتبر هذا القبول لـ "مبدأ الدولتين" بمثابة "مغامرة محسوبة العواقب" أو بمنزلة موقف تمّ استدراج نتنياهو إليه بتأثير من الشارع الإسرائيلي نفسه. إن الملاحظة السابقة تعني، من جملة أشياء أخرى، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية يتساوق مع الشارع الإسرائيلي، ولا يقدم على أي خطوة صغيرة في إمكانها أن تؤدي إلى تغيير حقيقي في الوعي الإسرائيلي المفقود. وقد أشار الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان بحق إلى أن نتنياهو لم يتحدث "باستقامة وشجاعة" – كما تعهد في سياق الخطاب – عن الدور الهدّام للمستوطنات، باعتبارها عقبة كأداء أمام السلام. ولم يتوجه إلى المستوطنين بصورة مباشرة كي يقول لهم ما يدركه على نحو جيد، وهو أن خريطة المستوطنات تتناقض مع خريطة السلام، وأن الكثيرين منهم سيضطرون إلى ترك بيوتهم. وكان يتعين عليه أن يقول ذلك لهم. ولو أنه فعل هذا لما كان يخسر نقاطا في المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين، وإنما كان يتيح إمكان

تحريك هذه المفاوضات. كما كان يتعين على نتنياهو، في رأي الكاتب ذاته، أن يتطرّق إلى مبادرة السلام العربية، وأن يشير إلى البنود التي توافق إسرائيل عليها، وإلى البنود التي ليس في إمكانها القبول بها. وبينما تحدث نتنياهو عن الوعود والضمانات، التي يجب أن تحصل إسرائيل عليها من الفلسطينيين حتى قبل أن تبدأ المفاوضات معهم، فإنه لم يتحدث عن المخاطر التي يتعين على إسرائيل أن تأخذها على كاهلها إذا ما كانت راغبة في السلام حقاً. وبناء على ذلك كله فإنه لا يقود إسرائيل إلى مستقبل جديد.[٦٩] وينبغي أن نضيف إلى ما يقوله غروسمان أن موضوع تفكيك المستوطنات لا يحظى بتأييد واسع في صفوف الرأي العام الإسرائيلي، وذلك في تناقض واضح مع التأييد الواسع لـ "حل الدولتين" المشار إليه أعلاه. وفي الاستطلاع الذي أجراه "معهد دراسات الأمن القومي" المذكور جرى أيضا، في سياق تناول مسألة الحلول المرغوب فيها للنزاع، دراسة مدى استعداد الجمهور الإسرائيلي لتأييد استحقاقات الحلول، على غرار تفكيك مستوطنات. ولاحظ معدو الاستطلاع أن المواقف بشأن هذا الموضوع لم تتغير نهائيا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، حيث لا يوجد تقريبا تأييد لإخلاء جميع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، بما يعني الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧. ففي استطلاع ٢٠٠٧ أيد ١٤ بالمئة فقط إخلاء جميع المستوطنات، وفي الاستطلاع الأخير أيد ذلك ١٥ بالمئة فقط. في المقابل أبدى ٤٣ بالمئة استعدادهم حاليا لـ "إخلاء المستوطنات الصغيرة والمعزولة فقط"، وهذا في مقابل ٤٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧، بينما عارض ٤٢ بالمئة كليا إخلاء مستوطنات "تحت أي ظرف". وتتعلق هذه المعطيات بإخلاء مستوطنات "في إطار تسوية دائمة".

- إن مطلب الاعتراف بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، لم يطرح في السابق شرطاً للسلام لا مع مصر ولا مع الأردن، ويشكل عقبة إضافية. وبحسب ما أكد كاتب إسرائيلي آخر هو أ. ب. يهوشواع: يكفي أن نطلب من الفلسطينيين الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، التي يعرف الجميع ما هي هويتها الجغرافية والسياسية. ونحن بدورنا نعترف لا بالشعب الفلسطيني، وإنما بدولة

فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود ١٩٦٧. وأضاف أن ماهية القومية اليهودية هي مسألة معقدة حتى بالنسبة إلى اليهود أنفسهم. كما أن مطالبة الفلسطينيين الاعتراف بوجود قومية يهودية من شأنها أن تعقد أوضاع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.[٧٠]

- ثمة تفصيلات أخرى في الخطاب لها مغزى بعيد أيضاً، ومنها مطلب أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح من دون جيش ومن دون حقوق في عقد معاهدات مع دول أخرى ومن دون سيطرة على المعابر الحدودية والمجال الجوي. وقد أشار أستاذ العلوم السياسية شلومو أفينيري الذي سبق أن تولى منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، إلى أن وزير الدفاع السويدي كارل بلديت الذي كانت دولته تتولى في ذلك الوقت الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي سأل عن حق: "ما الذي يتبقى من السيادة الفلسطينية مع كل هذه القيود؟"، وأكد أن هذا بالفعل أشبه بـ"بانتوستان". وأضاف: لا غرابة في أن الفلسطينيين رفضوا مواقف نتنياهو فوراً. وأشار إلى أن مواقف الفلسطينيين كانت وما زالت متصلبة: إعادة تقسيم القدس وإزالة كل المستوطنات والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ والاعتراف بحق العودة، ولن توافق أي حكومة إسرائيلية على هذه المطالب، لكن السؤال ليس فقط ما هو مقبول على الفلسطينيين وإنما أيضا إلى أي مدى تبلغ جدية التصريحات الإسرائيلية؟. كما أشار إلى أن دولة منزوعة السلاح تماماً ولا تملك سيطرة على حدودها ليس لها مثيل عملي في أي مكان في العالم اليوم. وكان هناك من طرح المقارنة مع أندورا لكن هذه دويلة يتمثل جوهر وجودها في كونها إحدى بقايا العهد الإقطاعي مع مفارقة زمنية غريبة. وكان هناك أيضا من قال إن كوستاريكا ليس لها جيش لكن هذا كان قرارا ذاتيا من هذه الدولة بحل جيشها حتى تحول دون إمكان حدوث انقلاب عسكري.[٧١]

في الإجمال العام، ليس من المبالغة رؤية أن الشروط التي رهن نتنياهو قبوله "مقاربة الدولتين" بها، في إثر حملة الضغوط الأميركية، تحظى بإجماع إسرائيلي داخلي كبير، ما يعني أيضا أن هذا الإجماع يشكل ركيزة رئيسة لمواقف الحكومة الإسرائيلية ورئيسها.

وبناء على ذلك جرى التأكيد أن استشراف التطورات بعد هذا الخطاب سيبقى مرهونا،

أساسا، بمدى جدية الإدارة الأميركية في ممارسة جولة ضغوط أخرى على حكومة نتنياهو. وفي غمرة ذلك أُشير إلى أن ثمة احتمالات كبيرة بأن يكون خطاب بار إيلان أشبه بسحابة صيف عابرة، على غرار خطابات إسرائيلية كثيرة في السابق.

واستندت هذه الاحتمالات، في ذلك الوقت، إلى تصعيد الحملة الإسرائيلية ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، جراء رفضه استئناف المفاوضات من دون التجميد المطلق للاستيطان، ولا سيما في القدس، والتي يساهم فيها على وجه الخصوص كل من رئيس الحكومة نتنياهو ووزير خارجيته ليبرمان، وقد سارت بموازاة حملة أخرى على خطة رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض لاستكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية في العام ٢٠١١. وقد أشير، في هذا الصدد، إلى أن أكثر ما يطير صواب إسرائيل هو أن فياض يعمل على تحقيق هذه الغاية بالاشتراك مع عباس، ولهذا الغرض فقد "أقام لجانا وزارية تعمل، ليل نهار، في تلطيخ سمعة إسرائيل في أي ساحة دولية ممكنة، وتقوم بتقديم شكاوى في اليونيسكو ومحكمة العدل الدولية في لاهاي ومنظمة الصحة العالمية. كما أنه يبذل جهودا شخصية كبيرة من أجل عدم قبول إسرائيل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، قبل تلبية مطالبه منها. وينوي إقامة مدينة فلسطينية جديدة باسم روابي قرب رام الله، ويطالب بإقامة قرى ومزارع للاجئين الفلسطينيين على أراضي غور الأردن. وبناء على ذلك فإن أكثر ما يخشاه المسؤولون الإسرائيليون الآن هو أن ينجح فياض، بهذه الوتيرة، في انتزاع قرار من الأمم المتحدة يقضي بإقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس الشرقية، من دون مفاوضات مع إسرائيل".[٧٢]

ووفقًا لمصادر إعلامية إسرائيلية فإن حكومة نتنياهو وجهت إلى الإدارة الأميركية مذكرة ادعت فيها أن "السلطة الفلسطينية تواصل مقاطعة المفاوضات والتحريض ضد إسرائيل والثناء على الإرهابيين، على الرغم من المساعي الكبيرة التي تبذلها إسرائيل لتشجيع قيادة السلطة الفلسطينية على العودة إلى محادثات السلام".[٧٣] وأدلى وزير البنى التحتية الإسرائيلية، عوزي لانداو ("إسرائيل بيتنا")، بمقابلة إلى صحيفة يسرائيل هيوم قال فيها إنه لا فرق بين الرئيس الراحل ياسر عرفات وبين الرئيس عباس، مضيفا أن هدف كل منهما هو إبادة إسرائيل. وشبه لانداو عباس بـ "سفاح بوسطن" الذي نفذ ثلاث عشرة عملية قتل بالخنق في ستينيات القرن الفائت.[٧٤]

وما يزال رئيس "إسرائيل بيتنا" وزير الخارجية في حكومة نتنياهو الثالثة أفيغدور ليبرمان يكرّر هذه اللازمة، ويؤكد أنه لا يوجد أي فرق بين رئيس السلطة الفلسطينية الحالي محمود عباس ورئيسها السابق ياسر عرفات، إذ إن كليهما يكرهان اليهود ويؤمنان بـ"الإرهاب" ويعملان على تشجيعه، والفارق الوحيد بين الشخصين هو حقيقة كون عباس أشد خطراً من عرفات لأنه يخفي وجهه الحقيقي بصورة أفضل.[٧٥]

٢-٢: "خطاب بار إيلان ٢"

كما ذُكر آنفاً، بعد نحو أربعة أعوام وأربعة أشهر من "خطاب بار إيلان ١"، عاد نتنياهو إلى الجامعة نفسها وألقى ما بات يُعرف باسم "خطاب بار إيلان ٢".

وصوّر نتنياهو الإيرانيين في هذه المرة وكذلك الفلسطينيين وكأنهم نازيون، واستخدم مساعد أدولف هتلر المجرم النازي ديتر فيسليتسني كي يصف المفتي الحاج أمين الحسيني باعتباره شريكاً في المحرقة، وليوبخ السلطة الفلسطينية لإحيائها ذكرى الحسيني. وخلاصة ذلك واضحة، فاستناداً إلى كلام نتنياهو لا يمكن التحاور مع ورثة شركاء النازيين الذين عايشوا "أجيالاً من التحريض"، وفي الإمكان التوصل إلى اتفاق فقط حين يوافق الفلسطينيون على مطالب مرفوضة من جانبهم - أي الاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية" وترتيبات أمنية بعيدة المدى.

وكرّر نتنياهو في هذا الخطاب أنه مهتم بـ"تحقيق السلام الحقيقي وتوفير الأمن الحقيقي- ليس الأمن الذي يماثل الحبر على الورق بل الأمن الميداني الحقيقي". لكنه في الوقت عينه شدّد على أنه يرغب في ذبح عدة "بقرات مقدسة" تتعلق بجوهر الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

"البقرة المقدسة" الأولى أن جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط يعود إلى القضية الفلسطينية. وقال إنه يطرح هذه المسألة لأنه يعتبر "أنه تم تحقيق إنجاز واحد على الأقل عند مناقشة النزاع القائم بيننا وبين الفلسطينيين، حيث يتمثل هذا الإنجاز بأنه بات من الصعب على من كان يعتقد بأن هذه القضية هي لب الصراع في الشرق الأوسط أن يدلي بهذا الكلام دون أن يبدو مسخرة. إن القضية الفلسطينية ليست جوهر الصراع الحاصل في ليبيا أو تونس أو الجزائر أو مصر أو اليمن أو سورية أو العراق والحبل على الجرار. وكان الكثيرون يؤكدون

لنا على مدى سنوات أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط يعود إلى القضية الفلسطينية، لكن هذه "البقرة المقدسة" – وفق المقولة الشائعة – أصبحت من ضحايا الثورات العربية الحالية".

"البقرة المقدسة" الثانية أن جذر الصراع يتمثل بالاحتلال والمناطق والمستوطنات وما أشبه، "وهكذا تبدو سيطرة إسرائيل على المناطق، بقصد أراضي يهودا والسامرة بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧) والمستوطنات، سبباً رئيساً في إبقاء الصراع لا بل في إحداثه أصلاً". واعتبر أن تاريخ اندلاع الصراع "يعود إلى العام ١٩٢١ حيث هاجم عرب فلسطينيون مقرّ القادمين الجدد في يافا. وكان هذا الهجوم قد أسفر عن مقتل عدد من اليهود ومنهم الكاتب المعروف يوسف حاييم برينر. واستهدف ذلك الهجوم مباشرة الهجرة اليهودية". وبالتالي فإن القضية ليست قضية الدولة الفلسطينية، بل إن القضية المحورية تتعلق بالدولة اليهودية، وبمحاولات تقويض الصلة القديمة التي تربط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل وكذلك تقويض الحقائق الأساسية المتعلقة بالصراع مع الفلسطينيين خلال القرن الـ٢٠.

وكرّر اعتقاده بأن الشرط الضروري للتوصل إلى حل حقيقي كان وما زال واضحاً وضوح الشمس، وهو زوال رفض الاعتراف بحق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية في أرض أجدادهم، مما يجعل الاعتراف بهذا الحق أهم مفتاح لحل الصراع.

وتطرّق نتنياهو إلى "خطاب بار إيلان ١"، فقال: "كنت قد قلت في سياق خطابي هنا قبل أكثر من أربع سنوات إن الحل يتمثل بوجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح بشكل حقيقي ومتواصل (علماً بأن الحاجة إلى نزع السلاح واضحة بالنظر إلى تجربة الماضي) من خلال اعتماد تدابير أمنية واضحة المعالم ودون الاستناد إلى قوات دولية. لكن فيما يتعلق بالدولة اليهودية طالبت [الفلسطينيين] آنذاك بالاعتراف بها. وقد سألتهم آنذاك: لماذا لا توافقون على الاعتراف بالدولة اليهودية؟ إننا [إسرائيل] نوافق على الاعتراف بدولتكم القومية رغم أن الثمن باهظ للغاية كونها تحتلّ أراضي نعتبرها جزءاً من وطننا. إن هذا الأمر لا يجوز الاستهانة به وأرجو تكراره في هذه المناسبة أيضاً لأنه شديد الصعوبة بالنسبة لنا، لكنني أرجو التأكيد للفلسطينيين ومراجعتهم بهذا القول: سوف تُضطرون أيضاً لتقديم سلسلة من التنازلات أولها التخلي عن حلم حق العودة. إننا لن نكتفي باعترافكم بالشعب الإسرائيلي أو بدولة

ثنائية القومية تسعون فيما بعد لإغراقها باللاجئين، بل نؤكد أن هذه الدولة [إسرائيل] هي الدولة القومية للشعب اليهودي، الدولة التي يستطيع اليهود إذا ما رغبوا في ذلك القدوم إليها، فيما سيكون بإمكان العرب الفلسطينيين إذا أرادوا ذلك الذهاب إلى هناك [قاصداً الدولة الفلسطينية بعد نشأتها]. إنني أطالب الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة اليهودية وأؤكد أن السلام لن يحلّ ما لم يفعلوا ذلك. إن تحقيق السلام لن يتسنى إلا بعد اعترافهم بحقنا في أن نعيش هنا في دولة سيادية أو دولة قومية خاصة بنا".

منذ أن ألقى نتنياهو "خطاب بار إيلان ٢"، لا يدع اليمين في إسرائيل مناسبة إلا ويعبّر فيها عن سروره من مضمون الخطاب، مؤكداً في الوقت ذاته أنه "أعاد صاحبه إلى مكانته السياسية الحقيقية بصفته زعيماً لليمين".

ولفت الرئيس السابق لـ "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)" إيلي دايان إلى أن خطاب نتنياهو هو الخطاب الأفضل له كرئيس للحكومة.[٧٦]

وقال أحد منظري هذا اليمين إن نتنياهو ظهر من خلال الخطاب بمظهر "اليهودي المنتصب القامة" الذي يطرح على المعارضين لمجرّد وجود الشعب اليهودي في وطنه مطلباً لا يقبل التأويل هو الاعتراف بحق هذا الشعب في دولة خاصة به هي إسرائيل كي يُتاح إمكان المضي قدماً نحو حل حقيقي للصراع.[٧٧]

ولا بُدّ من الإشارة إلى أن آخر جملة في الخطاب والتي قال فيها نتنياهو حرفياً ما يلي "كلما شدّدنا قوتنا وزِدنا دولتنا رسوخاً وبنينا اقتصادنا وعززنا مجتمعنا، وباختصار كلما أصبحنا أقوياء، سنحت فرصة تغلغل التغيير لدى جيراننا أيضاً"، تثبت استمرار تمسكه بسياسة "الجدار الحديدي" التي وضعها زئيف جابوتنسكي، وقامت على أساس معادلة فحواها: كل ما لا تستطيع إسرائيل تحقيقه مع الشعوب العربية بالقوة يمكنها أن تحققه بمزيد من القوة.

في واقع الأمر، فإنه قبل هذا الخطاب كان أقطاب اليمين الإسرائيلي يعبرون عن تململهم من بعض الخطوات التي أقدم عليها نتنياهو وجعلته، بكيفية ما، ينأى عن المواقف اليمينية التقليدية. وقد تم توجيه جُلّ سهام النقد إلى ما يلي: خطاب "بار إيلان ١" الذي تبنى فيه "حل دولتين لشعبين" وهو برأيهم خلاصة نظرية اليسار الصهيوني؛ تجميد البناء في المستوطنات عشرة شهور

والاستعداد لتمديد ذلك في مقابل اعتراف بـ "دولة الشعب اليهودي"؛ تجميد جزئي للاستيطان في القدس وفي كل مدن الضفة؛ الاستعداد للتفاوض بشأن الانسحاب من الجولان؛ معاملة باردة للمستوطنين الذين يسكنون خارج "الكتل الكبرى". غير أن "الأسوأ" من ذلك كله، برأي هذا اليمين، هو تسليم "مشروع الاستيطان" في الضفة إبان ولاية حكومة نتنياهو الثانية إلى وزير الدفاع إيهود باراك الذي ينظر إليه اليمين كمن يحاول كبح هذا المشروع.

ومع بدء ولاية حكومة نتنياهو الثالثة لم يتبق من هذه الخطوات شيء يذكر. وأصبح رئيس الحكومة ضعيفاً أكثر ومحاصراً بقوى يمينية أوسع سواء داخل الائتلاف أو داخل حزبه، ما يعني أن تململها قد يكلفه ثمناً باهظاً.

٢- ٣: "الحق اليهودي" في فلسطين!

يكرّر نتنياهو أن إسرائيل موافقة على أن تعترف بدولة قومية فلسطينية على الرغم من أن الثمن باهظ للغاية كون هذه الدولة تحتلّ أراضي يعتبرها جزءاً من وطن الشعب اليهودي.

وعاد على هذا في سياق خطابه أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة العام ٢٠١٤، حيث قال: "إنني مستعد لحل وسط تاريخي ليس لكوْن إسرائيل تحتل أرضاً لا تتبع لها، إذ إن شعب إسرائيل ليس بمثابة محتلّ في أرض إسرائيل. إن التاريخ وعلم الآثار والمنطق السليم يدلّ على صلتنا المميَّزة والخاصة بهذه البلاد منذ ثلاثة آلاف عام. بل إنني أريد السلام كوني معنياً بخلق مستقبل أفضل لشعبي. غير أن هذا السلام يجب أن يكون حقيقياً وقائماً على الاعتراف المتبادل والتدابير الأمنية الميدانية الراسخة والثابتة كالصخر".

وليس من الصعب ملاحظة أن قدراً كبيراً من الجهود والتحركات السياسية الإسرائيلية الخارجية قد خُصّص ولا يزال من أجل تحقيق غاية إضفاء شرعية دولية على الرواية التاريخية الصهيونية بشأن وقائع الصراع في فلسطين، منذ بدايته وصولاً إلى إقامة دولة إسرائيل على أنقاض وطن الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨، وخصوصاً مع تعاظم الاستئناف على تلك الرواية في العالم أجمع، وفي ظل تحرير روايات تاريخية مضادة من ربقة هيمنة الهستوريوغرافيا الصهيونية في داخل إسرائيل نفسها، وأساساً من جانب عدد من الباحثين المعدودين على

تيار تاريخي نقدي أطلق على المنضوين تحت كنفه اسم "المؤرخين الجدد".

وإذا ما تركزنا في الفترة الأخيرة فإن هذا الحكم ينطبق، مثلاً، على الغاية المتوخاة من تواتر مطلب الاعتراف بـ "يهودية" دولة إسرائيل، خلال أعوام العقد الفائت، وتحديدًا منذ العام ٢٠٠٣. ولعل الأمر الأعمق في هذه السيرورة هو تطلع إسرائيل إلى أن يتحوّل الاعتراف بها إلى اعتراف بالصهيونية وممارساتها الكولونيالية، وبالتالي يتحول الاعتراف العربي من اعتراف بحكم الأمر الواقع إلى اعتراف مبدئي بشرعيتها التاريخية، وهذا لا يعني إلاّ أنها كانت تاريخياً على حق، والعرب على خطأ. وفيما عدا نفيه حق العودة للاجئين الفلسطينيين فإن مثل هذا الاعتراف، إذا ما حدث، هو إنجاز سياسي معنوي ثقافي (للحركة الصهيونية وإسرائيل) يعادل إقامة دولة إسرائيل لا في الواقع الملموس فحسب، بل أيضاً في الثقافة والفكر والخطاب السياسي أيضاً.[٧٨]

وفي سياق متصل بتنا في الآونة الأخيرة نشهد مساراً شبيهاً يتعلق بـ "جوهر الحق اليهودي" في فلسطين، وذلك من ناحية كونه المبرّر الرئيس لشرعية إقامة دولة إسرائيل، ومن ناحية أولويته غير القابلة للتأويل على أي ظروف أخرى وقفت وراء إقامتها من وجهة النظر السياسية– التاريخية، وفي مقدمها قرار التقسيم الأممي من العام ١٩٤٧ وما ساهمت المحرقة النازية (الهولوكوست) فيه من تأثير في الاصطفاف الدولي المؤيد لذلك القرار.

ويمكن القول إن الدافع المباشر لهذا المسار، ناهيك عن مواجهة الرواية التاريخية العربية والفلسطينية، كان إحدى الفقرات الواردة في خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما في جامعة القاهرة، يوم ٤ حزيران ٢٠٠٩، والتي انطوت على تلميح صريح بأن قيام إسرائيل لا يعدو كونه أحد استحقاقات "العذابات اليهودية"، التي بلغت ذروتها في المحرقة النازية، وفقًا لما قاله.

وجاء في هذه الفقرة حرفيًا ما يلي: "لقد تعرّض اليهود على مرّ القرون للاضطهاد، وتفاقمت أحوال معاداة السامية في وقوع المحرقة التي لم يسبق لها أي مثيل عبر التاريخ، وإنني سوف أقوم غدا بزيارة معسكر بوخينفالد [في ألمانيا]، الذي كان جزءا من شبكة معسكرات الموت التي استخدمت لاسترقاق وتعذيب وقتل اليهود رميا بالأسلحة النارية وتسميما بالغازات. لقد تم قتل ستة ملايين من اليهود، يعني أكثر من إجمالي عدد اليهود بين سكان إسرائيل اليوم. إن نفي هذه الحقيقة هو أمر لا أساس له وينم عن الجهل وعن بالغ

الكراهية، كما أن تهديد إسرائيل بتدميرها، أو تكرار الصور النمطية الحقيرة عن اليهود، هما أمران ظالمان للغاية ولا يخدمان إلا غرض استحضار تلك الأحداث الأكثر إيذاء إلى أذهان الإسرائيليين، وكذلك منع حلول السلام الذي يستحقه سكان هذه المنطقة".

وقد أثار تلميح أوباما هذا، على الفور، موجة من الجدل في الخطاب السياسي الإسرائيلي. وسرعان ما انعكس ذلك في الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في جامعة بار إيلان، يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩، والذي اعتبر بأنه، في الحدّ الأقصى، بمثابة ردّ على خطاب أوباما السالف.

ولدى العودة إلى ما قاله نتنياهو في هذا الخطاب نطالع ما يلي: إن حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة في أرض إسرائيل (فلسطين) لا ينبع من سلسلة الويلات التي ابتُلي بها. صحيح أن اليهود تعرضوا خلال ألفي عام إلى معاناة فظيعة تتمثل بعمليات الترحيل والمذابح والافتراءات والقتل مما بلغ ذروته في المحرقة النازية التي لم يكن لها مثيل أو نظير في تاريخ الأمم والشعوب. وهناك من يقول إنه لولا وقوع المحرقة لما كانت دولة إسرائيل ستقوم، لكنني أقول إنه لو قامت دولة إسرائيل في موعدها لما كانت المحرقة ستقع أصلاً. إن المآسي الناتجة عن عجز الشعب اليهودي توضح سبب احتياج شعبنا إلى قوة حامية سيادية تتبع له. غير أن حقنا في إقامة دولتنا هنا في أرض إسرائيل مردّه حقيقة واحدة بسيطة: إن هذه الأرض هي وطن الشعب اليهودي وهنا نشأت هويتنا، كما قال ذلك رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون لدى إعلانه عن إقامة الدولة: "نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية الوطنية والإنسانية العامة وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد" [هذه العبارات هي اقتباس من الفقرة الاستهلالية لـ "وثيقة استقلال دولة إسرائيل"].

ولا تنفك "حقيقة" أن "هذه الأرض هي وطن الشعب اليهودي" تتكرّر في خطابات نتنياهو، بل إنه رفعها إلى مصاف "الحقيقة التاريخية الواحدة والوحيدة" التي يتعيّن على الفلسطينيين الاعتراف بها وبناء السلام على أساسها، كما شدّد في الخطاب الذي ألقاه في الكنيست خلال جلسة خاصة عقدها يوم ١٢ آذار ٢٠١٤ في مناسبة زيارة رئيس الحكومة

البريطانية ديفيد كاميرون لإسرائيل، مضيفاً قوله: "إننا نريد السلام مع جيراننا الفلسطينيين، لكن تكوين هذا السلام يستوجب اعتراف الفلسطينيين بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بوطنه في أرض إسرائيل وبحقوقه فيها. وأرجو، أيها السادة، أن تسمحوا لي بمخالفة قواعد اللياقة السياسية والقول إن المسألة ليست مسألة روايات تاريخية بل ثمة في الأمر حقيقة تاريخية واحدة". وقبل هذه الفقرة اعتبر نتنياهو أن السكان الفلسطينيين الأصلانيين في هذه الأرض كانوا نتاج هجرة عربية مكثفة من دول الجوار أفرزتها عودة اليهود إلى أرض إسرائيل وما ترتب على هذه العودة من عمليات تجدّد وإعادة إعمار.

لكن الجدل، في هذا الشأن، لم يتوقف عند ما قاله نتنياهو فحسب، بل وتُسمع أيضاً أصوات أخرى تنحي باللائمة على الحكومة الإسرائيلية، وتتهمها بالقصور في إقناع الإدارة الأميركية الحالية بأن حق دولة إسرائيل في الوجود مستمد أساسا، بل وحصريا، من حق اليهود في فلسطين، باعتبارها وطنهم القومي الأصلي. وقد بلغ الأمر بأحد القادة التاريخيين في حزب الليكود، وهو وزير الدفاع الأسبق موشيه أرنس، أن عزا جوهر الخلافات الحالية بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى عدم فهم أصحاب القرار في "البيت الأبيض" مركزية هذا الحق في مبادئ الصهيونية ومبررات إقامة إسرائيل، ونزوع هؤلاء إلى الاعتقاد أن المحرقة النازية كانت العامل المركزي وراء إقامتها.

وربما تجدر الإشارة إلى أن جانبا من هذا الإصرار الإسرائيلي على انتزاع استبطان أميركي بأن فلسطين هي وطن الشعب اليهودي، وبأن هذا الحق هو الحق الذي لا يُعلى عليه بالنسبة إلى إسرائيل، راجع إلى ما يمكن اعتباره سابقة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، حدثت إبان ولاية الإدارة الأميركية برئاسة جورج بوش الابن، وفحواها التساوق المفرط مع المطالب الإسرائيلية المتعلقة بإضفاء الشرعية على الرواية التاريخية الصهيونية. وللعلم فإن بوش كان أول رئيس أميركي يشدّد، خلال خطابه في لقاء العقبة الدولي في العام ٢٠٠٣، على فكرة الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وذلك بمجرّد طرحها من طرف رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، أريئيل شارون. كما أنه استهل الخطاب، الذي ألقاه في الكنيست الإسرائيلي، يوم ١٥ آب ٢٠٠٨، بمناسبة الذكرى الستين لإقامة إسرائيل، بالكلمات التالية: "لقد اجتمعنا لإحياء مناسبة بالغة الأهمية. وكان دافيد بن غوريون قد أعلن قبل ستين عاماً

في تل أبيب استقلال دولة إسرائيل القائم على أساس الحق الطبيعي للشعب اليهودي في تقرير مصيره. وما تلا هذه الخطوة كان أكثر من مجرد إقامة دولة جديدة، كان استيفاء وعد قديم مُنح لأبراهام وموشيه ودافيد، بمعنى وطن قومي للشعب المختار على أرض إسرائيل". وفي مجرّد هذه التعابير ما يتطابق مع ماهية ردّ نتنياهو على خطاب أوباما، حسبما ورد سابقاً.

ويسعى نتنياهو مدعوماً من شتى ألوان الطيف السياسي في إسرائيل وأساساً من اليمين لإرساء هذا الحق من خلال "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" الذي يتضمن المبادئ الأساسية التالية:

أ. إن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي ومكان إقامة دولة إسرائيل؛

ب. إن دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي الذي يجسد فيها حقه في تقرير المصير بناءً على تراثه الحضاري والتاريخي؛

ج. إن حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل مقصور على الشعب اليهودي؛

د. إن دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تقوم على أسس الحرية والعدالة والسلام على ضوء رؤية أنبياء إسرائيل وتلتزم بحماية الحقوق الشخصية لجميع مواطنيها بمقتضى القانون.[٧٩]

وفي هذا الشأن تحديداً سأورد وجهتي نظر متطابقتين لأكاديميين إسرائيليين من ضمن وجهات نظر مماثلة أخرى، نظراً إلى اشتمالهما على قراءة عميقة للخلفية الحقيقية الواقفة وراء هذا المسار وإحالاته.

الأولى لأستاذ العلوم السياسية زئيف شتيرنهيل الذي سبقت الإشارة إلى أنه كان أفضل من عرّى الهدف الحقيقي الواقف وراء المطالبة الإسرائيلية المرفوعة في وجه الفلسطينيين بشأن الاعتراف بالدولة اليهودية، وهو أن يستبطن الفلسطينيون أنهم هُزموا تاريخياً، وأن يعترفوا بالملكية الحصرية لليهود على البلد (فلسطين) بأسره. وبرأيه من أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلّموا بدونيتهم. وهذا المفهوم مغروس عميقاً في الوعي الإسرائيلي، وهو مشترك لليمين والوسط بكل أطيافهما، ولبلدات الأطراف ومعظم سكان "غوش دان" (منطقة الوسط)، ولحزبي العمل والليكود، إذ إن هؤلاء كلهم يرفضون فكرة المساواة في الحقوق بالنسبة إلى العرب،

وبناء على ذلك من السخف التوقع من الجيش الإسرائيلي أن يتصرف في المناطق الفلسطينية المحتلة بأدنى حدّ من النزاهة، مثلما يصعب توصيف المحكمة الإسرائيلية العليا على أنها حريصة على المعاملة المتساوية تجاه اليهود والفلسطينيين. فمنذ بداية الاستيطان (في مناطق ١٩٦٧) وحتى الآن تتصرف هذه المؤسسة، التي يتم تصويرها في الظاهر كما لو أنها رمز لليبرالية والديمقراطية، مثل الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، أي باعتبارها ذراعاً من أذرع الاحتلال.[٨٠]

ويضيف: في فكر اليمين (الإسرائيلي) حظيت القومية اليهودية بانتصار مطلق عندما احتلت البلد، في سيرورة استمرت منذ بدء الهجرة الأولى وحتى يومنا هذا. وتمثلت ذروتاه بحرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨) وحرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، وكلتاهما تنتميان إلى نفس التواصل الاستيطاني. بهذا المفهوم لا فرق بين احتلال أجزاء من البلد قبل العام ١٩٤٩ وبعده وليس للخط الأخضر أي معنى غير كونه خط وقف مؤقت لإطلاق النار.

ويعتقد اليمين على أصنافه كافة بأنه يعبر عن الإجماع الصهيوني، وبقدر كبير فإن الحق معه، فمنذ بداية الطريق كانت الخلافات في الرأي داخل الحركة القومية اليهودية (يقصد الصهيونية) حول الوسائل وليس الأهداف. وقد دارت بين مباي والإصلاحيين رحى حرب على السلطة وليس على جوهر القومية اليهودية. كما أن حركة العمل التاريخية لم تعترف بالحقوق القومية للفلسطينيين، وكذا في أوساط زعمائها ومفكريها، كانت سيطرة اليهود في البلد مغروسة في التاريخ، وليس في الحق الطبيعي لبني البشر في أن يكونوا أسياداً لأنفسهم. وعلى حد نهجهم فإن التاريخ يسبق دوماً إرادة بني البشر وحاجاتهم وتطلعاتهم. ولم تكن القيم الإنسانية في مركز التجربة الفكرية لمباي وهي حتى اليوم لم تُستوعب حقاً في حزب العمل. بناء عليه، فمن ناحية قادة الحكم الإسرائيلي فإن اصطلاح "اتفاق" معناه استسلام الفلسطينيين بلا قيد ولا شرط. ومن أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلّموا بدونيتهم.

وخلص شتيرنهيل إلى الاستنتاج بأنه لا يوجد في هذه اللحظة أمل في أن تتبلور

أغلبية لاتفاق نزيه. وحتى لو افترضنا أن يقع بالمعجزة انشقاق في الليكود- بقيادة رئيس الحكومة الذي يقرر محاولة أن يدخل التاريخ كديغول وليس كابن البروفسور بن تسيون نتنياهو[٨١]- وتتوفر الأغلبية اللازمة، فإنه لن يعتبر شرعياً في نظر أجزاء واسعة من السكان، ولن تكون لأحد الشجاعة لتطبيق السياسة الجديدة. ولذا فإن احتلال البلد سيستمر وستصادر الأرض من أصحابها لغرض توسيع المستوطنات وسيطهر غور الأردن من العرب وستجد القدس العربية نفسها مخنوقة من الأحياء اليهودية، وكل فعل من السلب والغباء يخدم التوسع اليهودي في المدينة سيحظى بمباركة محكمة العدل العليا. وبرأيه فإن السبيل إلى جنوب إفريقيا بات ممهداً ولن يعوقه أي حاجز إلا في حال قيام العالم الغربي بطرح خيار حاسم على إسرائيل فحواه إما التراجع عن الضم وتقيؤ دولة المستوطنين وإمّا أن تكون مقصاة إلى درجة النبذ.

أمّا وجهة النظر الثانية فهي لأستاذ التاريخ هيلل كوهين، التي ترى أن الرفض العربي والفلسطيني للاعتراف بدولة يهودية هو رفض منطلق من الحق، فليس محقاً إبقاء سكان البلد تحت سيادة مهاجرين جاؤوا من بعيد، حتى لو كان على لسانهم مطلب تاريخي قديم.

وأضاف أنه في اتفاقات أوسلو (١٩٩٣) اعترفت القيادة الفلسطينية بدولة إسرائيل، لكن من ناحية الفلسطينيين لم يكن في ذلك اعتراف بحق اليهود في إقامة سيادة على قسم من بلدهم، بل اعتراف بواقع سياسي توجد فيه الدولة. والإعلان عن الاعتراف بدولة يهودية ، معناه الاعتراف أن لليهود حقاً في السيادة في البلد، واعتراف بحق السيرورة التي حولت العرب من أغلبية في البلد إلى أقلية فيه، ومنح مصادقة على السيرورة التي حولت أغلبية الفلسطينيين الذين عاشوا في أراضي دولة إسرائيل إلى لاجئين، وتأكيد مكانة الفلسطينيين من مواطني إسرائيل كأجانب في بلدهم. إن إعطاء مثل هذا الاعتراف هو اعتراف بهزيمة تاريخية وقبول الحكم بالظلم الذين هم ضحيته. ويخيل لي أنه من وجهة النظر الفلسطينية (كان يفضل لو أن فلسطينياً كتب أفكاره وأحاسيسه في هذا الصدد لكنني استجبت لطلب عمل ذلك) هذا طلب فظّ، عديم الرحمة وصعب الاحتمال، محطة أخرى في مسيرة الإهانات التي يعيشها عرب فلسطين.[٨٢]

(٣)

حول الفكر السياسي
الذي شكل عقلية نتنياهو

٣-١: "الفلسطينيون عديمو الأهمية"!

لاحظ الأستاذ الجامعي اليهودي الأميركي بيتر بينارت[٨٣] أن بنيامين نتنياهو تجنّب في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩/ ٩/ ٢٠١٤ ذكر مصطلح "دولة فلسطينية"، وشدّد على أنه "يجب تجديد النمط القديم الرامي إلى تحقيق السلام لجعله يأخذ الواقع الجديد بعين الاعتبار وكذلك الأمر بالنسبة للوظائف والمسؤوليات الجديدة التي يتحملها جيراننا العرب".

وبدلاً من ذكر مصطلح "دولة فلسطينية"، دعا نتنياهو بعض الدول القيادية في العالم العربي- وفي مقدمتها مصر والسعودية- إلى أن تتشارك مع إسرائيل في ما أسماه "وعي الخطر العالمي للتشدّد الإسلامي والأهمية القصوى في إزالة قدرات إيران على إنتاج السلاح النووي والدور الحيوي للدول العربية الكبرى على صعيد دفع السلام مع الفلسطينيين".

وكرّر نتنياهو هذه المقاربة في خطابات لاحقة.

فعلى سبيل المثال، أكد في سياق خطابه الموجّه إلى مؤتمر الجاليات اليهودية في أميركا الشمالية يوم ١١/ ١١/ ٢٠١٤ أن "هنالك حالياً دولاً كثيرة في المنطقة (الشرق الأوسط) تريد عن حق وحقيق وضع هذا النزاع (مع الفلسطينيين) خلفها، الأمر الذي أستمدّ الأمل

منه. وثمة دول سنّية قيادية في العالم العربي تعيد تقدير موقفها التقليدي القائم على معاداة إسرائيل. إنها أصبحت تدرك بشكل متزايد أن التهديد الحقيقي الذي تتعرض له لا يأتي من إسرائيل وإنما من متشددين سنّة مثل "داعش" ومن جانب إيران إذا ما صارت قوة نووية. وأعتقد بأن التعاون مع هذه الدول التي باتت مستعدة أكثر من أي وقت مضى للعمل من أجل السلام والأمن مع إسرائيل من شأنه أن يساهم في فتح باب السلام مع الفلسطينيين، حيث أعتبر هذا الأمر ممكناً. غير أننا نحتاج إلى وقوف المجتمع الدولي إلى جانب إسرائيل ومطالبته الفلسطينيين بالكفّ عن التحريض والسير على درب السلام".[٨٤]

ورأى بينارت- وهنا بيت القصيد- أن موقف نتنياهو المتعلق بتجاهل الفلسطينيين هو بمثابة فرضية أساس توجّه فكره السياسي منذ أن دخل المعترك الحزبي الإسرائيلي قبل أكثر من عقدين، وهي فرضية فحواها أن الفلسطينيين عديمو الأهمية، وأنهم في التحصيل الأخير مجرّد غطاء للقوى المهمة فعلاً بموجب قراءته في الشرق الأوسط. وفي البداية لم يكن يعترف بوجودهم واعتبر أنهم مجرّد غطاء استعمله العالم العربي في حربه الرامية إلى القضاء على إسرائيل. أما الآن فإن نتنياهو يقرّ بوجودهم، لكنه ما زال يعتبرهم عديمي الأهمية وأنهم مجرّد غطاء للإسلام المتشدّد.

وفي كتابه "مكان تحت الشمس" الذي صدر بطبعة أولى بالعبرية العام ١٩٩٥ وصدر بطبعة ثانية العام ٢٠٠٢ (وجرى تسويقه في هذه الطبعة الأخيرة من طرف الناشر بأنه "الكتاب الذي تنبّأ بفشل أوسلو وصاغ طريق تعزيز أمن إسرائيل ومستقبلها")،[٨٥] يقارن نتنياهو المرة تلو الأخرى "الشعب الفلسطيني" الذي يضعه بين مزدوجين بالألمان الذي كانوا يعيشون في إقليم السوديت التشيكوسلوفاكي في ثلاثينيات القرن الفائت. وأشار إلى أنه في إطار سعي النازيين إلى تفكيك تشيكوسلوفاكيا اخترعوا شعباً خيالياً هو "الألمان السوديت".

والسوديت إقليم يقع في غرب تشيكيا على الحدود مع ألمانيا. وكان سابقاً جزءاً من الإمبراطورية النمساوية المجرية. وعقب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، قرر مؤتمر الصلح في باريس اقتطاعه من ألمانيا وإلحاقه بتشيكوسلوفاكيا، وكان ٩٥ بالمئة من سكانه من الألمان، لذا طالب هتلر العام ١٩٣٨ بإجراء استفتاء شعبي بين سكان الإقليم يقررون فيه إما

البقاء مع تشيكوسلوفاكيا أو الانضمام إلى ألمانيا. ورفض رئيس تشيكوسلوفاكيا ذلك واعتبره تدخلاً في شؤون بلده الداخلية فهدد هتلر باستعمال القوة لتحقيق ذلك، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات الدولية في أوروبا نظرا إلى أن تشيكوسلوفاكيا كانت قد وقعت اتفاقيات تحالف مع فرنسا والاتحاد السوفييتي، فإذا ما قام هتلر بالحرب ضد تشيكوسلوفاكيا فإنه سيلزم الدولتين بالوقوف إلى جانبها.

وبغية الخروج من هذا المأزق، دعا رئيس الحكومة البريطانية تشمبرلين إلى عقد مؤتمر لتسوية هذه المسألة، وعقد هذا المؤتمر في ميونيخ ما بين ٢٩ آب و١ أيلول ١٩٣٨ وحضره زعماء بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وتم في ختامه توقيع معاهدة ميونيخ التي تضمنت البنود التالية: ١- ضم إقليم السوديت إلى ألمانيا خلال عشرة أيام؛ ٢- منع تشيكوسلوفاكيا من هدم التحصينات العسكرية الموجودة في الإقليم؛ ٣- رسم الحدود الألمانية- التشيكية وفقاً للمصالح الإستراتيجية الألمانية؛ ٤- في مقابل ذلك يتعهد هتلر بالتخلي عن أي مطامع إقليمية أخرى. واضطرت تشيكوسلوفاكيا للرضوخ إلى تلك الشروط، فدخلت القوات الألمانية إقليم السوديت في الأول من تشرين الأول ١٩٣٨. وتاريخياً كان اجتماع ميونيخ المسمار الأخير في نعش السلام الأوروبي والعالمي بشكل عام، لأنه أعطى دليلاً لهتلر على ضعف فرنسا وتردّد بريطانيا في الوقوف بوجه أي عمل يقوم به مهما يكن، فقرر ضم تشيكوسلوفاكيا بأكملها إلى ألمانيا في آذار ١٩٣٩، وكان ذلك بمنزلة مقدمة لاندلاع الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية الحرب وهزيمة ألمانيا، استعادت تشيكوسلوفاكيا الإقليم وتم طرد معظم السكان الناطقين بالألمانية إلى ألمانيا.

وعلى غرار السوديت، أكد نتنياهو في كتابه أن الدول العربية عرفت أن سيطرتها على الضفة الغربية ستحسم مصير إسرائيل "ولذا قامت بشن حملة تهدف إلى إقناع العالم والسكان العرب في هذه المنطقة أنهم أبناء شعب مستقل وأصحاب حق في تقرير المصير". وبحسب ذلك، فالفلسطينيون شعب غير قائم وهو صنيعة العالم العربي الساعي إلى القضاء على إسرائيل. وبعد عودته إلى سدة الحكم لولاية ثانية أعلن أن أولوياته تنحصر في مجالين هما الاقتصاد والبرنامج النووي الإيراني. أمّا الآن وعلى الرغم من إقراره بوجودهم فإنهم ما زالوا عديمي

الأهمية ومجرّد غطاء للإسلام المتشدّد الذي تقوده إيران والحركات الإسلامية المتطرفة التي تضرب جذورها في العالم السُني.

ولا يجوز سبر غور الفكر السياسي الذي شكّل عقلية بنيامين نتنياهو، من دون دراسة وجهات النظر التي كان والده المؤرخ البروفسور بن تسيون نتنياهو يعتنقها. وقد كان هذا الأخير مؤمنا غيورا بإسرائيل الكبرى، وأطلق في مرحلة من حياته حملة لم يكن النجاح من نصيبها ضد خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين (١٩٤٧) والتي أفضت إلى إقامة دولة إسرائيل. ولم ينحَز، وهو اليهودي العلماني، عن هذه الوجهة مطلقا، أو عن الوجهة التي تقول باستحالة التوصل إلى سلام مع العرب، أو أن المستوطنات هي الإجابة، أو أن التنازل عن الأرض مقابل السلام ليس رأيا صائبا.

وقد بلغت مساعي سبر غور هذا الفكر من هذه الناحية تحديداً مستوى جديداً مع إذاعة نبأ وفاة بن تسيون نتنياهو عن عمر يناهز العامين بعد المئة في بيته الكائن في القدس صبيحة يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٢. وكان نتنياهو الأب، الذي تخصص في تاريخ حياة اليهود في إسبانيا في حقبة العصور الوسطى، قد أمضى معظم سني حياته الأكاديمية في الولايات المتحدة – وربما يعود السبب في ذلك إلى آرائه السياسية التي عفا عليها الزمن ولم تعد رائجة في أوساط النخبة الإسرائيلية اليسارية المثقفة في العقدين الخامس والسادس من القرن الفائت. لكن السياسة الإسرائيلية باتت تخضع، على مدى العقود القليلة المنصرمة، إلى هيمنة حزب الليكود، وهو الحزب الذي تأسس على فلسفة زئيف جابوتنسكي، الرجل الذي رحل بن تسيون نتنياهو إلى أميركا كي يعمل سكرتيراً لديه وحمل رؤيته بعد وفاته. وكانت الأيديولوجيا التي آمن بها بن تسيون نتنياهو تدعو إلى إقامة "إسرائيل الكبرى"، التي لم تكن تمتد في ربوعها على أراضي الضفة الغربية وحدها، بل حتى على أراضي ما يُعرف اليوم بالأردن، حيث كانت تُعتبر أرضاً موعودةً لليهود في نظر الصهيونية التصحيحية، حسب التسمية التي كانت هذه الحركة تُعرف بها. وكانت هذه الحركة قوية، بل كانت تنتهج نهجاً عسكرياً وتدعو إلى تشييد "جدار حديدي" بين الدولة الوليدة والعرب الذين يحيطون بها.

ولذلك، عندما أعلن بنيامين نتنياهو، بعد أن انتُخب لتولّي منصب رئيس الحكومة

للمرة الثانية، عن تأييده لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية (في إطار "خطاب بار إيلان ١") قوبِل صدقه في انقلاب موقفه وتحوله بالتشكيك. وكان من بين المشككين فيه والده، الذي صرح في مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية بعد أقل من شهر من ذلك الخطاب، وكان ابنه رئيس الحكومة يجلس إلى جانبه: "إنه (يقصد بنيامين) يؤيد ذلك النوع من الشروط التي لن يقبلوا بها (الفلسطينيون) في أي حال من الأحوال". واستطرد نتنياهو الأب قائلاً: "هذا ما سمعتُه منه، وليس مني. لقد وضع هذه الشروط، وهذه الشروط لن يسلّموا بها على الإطلاق ولا حتى رجلا واحدا منهم".[٨٦]

كان تاريخ المقابلة في ٨ تموز ٢٠٠٩ في مناسبة احتفال بن تسيون بعيد ميلاده المئة، وأكد فيها أنه سمع من نجله أنه لا يؤيد إقامة دولة فلسطينية، وأنه يرهن إقامتها بشروط لا يمكن أن يقبلها العرب مطلقاً، مشدداً في الوقت نفسه على أن رئيس الحكومة يدرس خطواته السياسية بتؤدة وعلى نحو جيّد، ولا يُعقل أن يُقدم على أفعال حمقاء. وقد نشرت هذه القناة تصريحاته هذه في حينه على موقعها الإلكتروني تحت عنوان ذي دلالة هو "والد نتنياهو يكشف السرّ". ولدى سؤال نتنياهو الأب عن موقفه إزاء إقامة دولة فلسطينية أجاب قائلاً: "لم يستثمر كل من بنيامين زئيف هرتسل وماكس نورداو جهودهما هنا من أجل أن تُقام دولة فلسطينية في نهاية المطاف. هذا البلد هو بلد يهودي وليس للعرب. لا مكان للعرب هنا ولن يكون لهم مكان أبداً، وهم لن يوافقوا على شروطنا مطلقاً".

وقد أُعيد بث هذه المقتطفات مراراً وتكراراً على التلفزيون الإسرائيلي طيلة يوم وفاة بن تسيون، بعد أن صدحت موجات الأثير في اليوم الذي سبقه بتأكيدات قال فيها يوفال ديسكين، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) السابق في حكومة نتنياهو، إن هذه الحكومة "لم تكن تبدي أي اهتمام بحل أي شيء مع الفلسطينيين"، على الرغم من الادعاءات التي كانت تسوّقها بخلاف ذلك.[٨٧]

وقد تطرق بن تسيون نتنياهو إلى العرب في مقابلة أجرتها معه صحيفة معاريف يوم ٣/ ٤/ ٢٠٠٩، أكد فيها أنه لا يؤمن بوجود شعب فلسطيني. وفي هذا المقام قال "لا يجد الكتاب المقدس (التناخ) أي صورة أسوأ من هذه الصورة للرجل القادم من الصحراء. لماذا؟

لأنه لا يحترم أي قانون، ولأنه يستطيع أن يفعل ما يحلو له في الصحراء... إن النزعة التي تميل إلى الصراع هي في جوهرها نزعة العربي. فهو عدو في جوهره. وشخصيته لن تسمح له بالتوصل إلى أي تسوية أو اتفاق. وهو لا يلقي بالاً لنوع المقاومة التي سيواجهها، أو الثمن الذي يتحتم عليه أن يدفعه. إن وجوده مرتبط بحرب أبدية".[٨٨]

كما أشار إلى أنه ينبغي لإسرائيل أن تكون على هذا الموقف. وقال إن "حل الدولتين لا وجود له... فليس هناك من شعبين هنا، بل هناك شعب يهودي وسكان عرب... وليس هناك من شعب فلسطيني. لذلك، فأنت لن تقيم دولة لأمة متخيَّلة... إنهم لا يزيدون على أن يسموا أنفسهم أمة من أجل محاربة اليهود".

هنا سألته المراسلة "ما الحل إذن؟"

أجاب والد رئيس الحكومة بأنه "ليس هناك من حلّ سوى القوة، والحكم العسكري القوي. وأي انفجار سوف يجلب معاناة هائلة على العرب. لا ينبغي لنا أن ننتظر نشوب تمرد كبير كي نباشر العمل، بل علينا أن نتصرف على الفور وبقوة كبيرة كي نمنعهم من الاستمرار". وقال إن الأمر ذاته ينطبق على المواطنين العرب في إسرائيل، الذين تبلغ نسبتهم عشرين بالمئة من سكان إسرائيل: "أعتقد أنه يجب علينا أن نتحدث إلى العرب الإسرائيليين بلغة يفهمونها ويُعجبون بها – لغة القوة. فلو تصرفنا بقوة تجاه أي جريمة يرتكبونها، فسوف يفهمون بأننا لا نظهر أي تسامح. ولو كنا استعملنا هذه اللغة منذ البداية، لكانوا يتوخون الآن قدراً أكبر من الحذر".

وشبّه الصراع الإسرائيلي– العربي بقوله إن "العرب واليهود مثل عنزتين تلتقيان على جسر ضيق، بحيث أن إحداهما مضطرة إلى القفز في النهر، لكنهما لا تريدان ذلك لأن القفز يعني خطر الموت. ولذا فإنهما تتناطحان على الجسر ولا تقفزان والمناطحة مستمرة من دون توقف. وتؤمنان أحيانا أنه في نهاية المطاف ستُنهك إحداهما وتضطر إلى القفز عن الجسر، وعندها طبعا يتقرر أي منهما هي الأقوى التي سترغم الضعيفة على القفز. وسيتم الحسم في هذه المرحلة من خلال حتمية البقاء. وفي حين أن القفز بالنسبة إلى اليهود سيؤدي إلى ضياع الشعب اليهودي، فإنه بالنسبة إلى الجانب العربي سيؤدي إلى إلحاق أذى بجزء صغير منهم،

كون العرب منتشرين في مساحة كبيرة للغاية. لذلك فأنا مؤمن بأن عزيمة الشعب اليهودي في البقاء ستكون أقوى من عزيمة العرب".

وقد وجد نتنياهو الأب الإلهام في المشانق التي كانت الإمبراطورية العثمانية تعلقها في بلاد الشام: "لقد تعرض العرب إلى الضرب المبرح، بحيث أنهم لم يتجرؤوا على الثورة. وبالتأكيد، فأنا لا أوصي بنصب المشانق كاستعراض للقوة، مثلما كان الأتراك يفعلون ذلك، لكنني أريد أن أبيّن أن الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يحوّل العرب عن موقفهم الرافض يكمن في القوة".

كما رأى أن اليسار هو الذي يوجه إسرائيل، واعتبر أن كل من يؤيد مفاوضات مع الفلسطينيين يساري، وأن من الخطأ الاعتقاد بأن اليسار خسر الحكم، إذ إنه ما يزال موجودا من الناحيتين التربوية والفكرية و"لذا لا توجد أي إمكانية للافتراض أنه سيتم تحقيق أهداف الدولة كون اليسار تنازل عنها". وأضاف أن "مشكلة هذا اليسار أنه يعتقد أن الحرب مع العرب شبيهة في أساسها مع جميع الحروب الجارية بين الشعوب في العالم. فهذه الشعوب تتوصل إلى تسوية، إما بعد أن ينتصر طرف على آخر، أو عندما يتوصل الطرفان إلى الاستنتاج بأن الحرب أنهكتهما والنصر مستحيل، غير أن الحرب مع العرب تجري برسم أنه وفقاً لطبيعتهم وغرائزهم هم غير مستعدين للتسوية. وحتى عندما يتحدثون عن تسوية فهم يقصدون عملية مراوغة يتمكنون بواسطتها من التغرير بالطرف الآخر كي يوقف الجهود الكبيرة التي يبذلها ويسقط في سلة التسوية. واليسار يساعدهم في تحقيق هذا الهدف. لكن التسوية ليست بالأمر الواقعي. وهي تضعف مواقفنا وتعودنا على حالة ترهل وتولد لدينا قناعة خطأ ووهما، وكل وهم يؤدي إلى الضعف".

قبل هذه المقابلة مع معاريف، لاحظ دافيد ريمنيك الذي أجرى العام ١٩٩٨ مقابلة مع الأب وابنه خلال الولاية الأولى التي أمضاها نتنياهو في سدة الحكم، أن الابن – بوصفه رئيساً للحكومة – اتخذ خطوات كان من الواضح أنها نأت به عن فلسفة والده، بما فيها ما قام به من تسليم مدينة الخليل في الضفة الغربية إلى السيطرة الفلسطينية، وهي المدينة التي تُعتبر ثاني أقدس مدينة في الديانة اليهودية. بيد أن التشاؤم الذي غلفّ نظرة نتنياهو الأب إلى العالم – حيث سبق له أن أسرّ إلى ريمنيك بأن "التاريخ اليهودي هو في مجمله تاريخ المحرقة"

– كان يؤثر بصورة واضحة على توجه بنيامين نحو العالم الكائن خارج حدود إسرائيل. وفي هذا السياق، قال ريمنيك: "إلى حد بعيد، يمثل الصراع الذي يخوضه نتنياهو كرئيس للحكومة صراعاً بين أيديولوجيا موروثة والضغط الذي تفرزه الاحتمالات السياسية"، و"إن معضلته تكمن دائماً في المدى الذي يستطيع، أو يتحتم عليه، أن يبقى فيه ملتزمًا بمُثُله وبعناد والده".

وكان "الدخيل" ("The Outsider") هو العنوان الذي اختاره ريمنيك لمقالته التي نشرها في صحيفة "نيويوركر" (New Yorker) في العام ١٩٩٨.

كما عاد آري شافيط، المحلل السياسي في صحيفة هآرتس، والذي أمضى بعض الوقت مع الرجلين أيضاً العام ١٩٩٨، بذكراه إلى هذه الصورة، حيث كتب: "على الرغم من أنه (بن تسيون) نال الشهرة بوصفه خبيراً في مجاله في نهاية المطاف، فإن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لم تعترف بقدراته على الإطلاق. وقد اضطر، نتيجةً لذلك، إلى العمل في سلك التعليم والأبحاث في الولايات المتحدة وتربية أولاده في الخارج. وقد ترك هذا الرفض – هذه التجربة القاسية التي اقترنت بالعظمة التي لم تحظَ بالاعتراف– بَصمته على عائلة نتنياهو، وبات يفرز تأثيراً لا يُسبر غوره على رئيس الحكومة حتى هذا اليوم. وهذا هو مصدر الثأر المستمر الذي ينتهجه نتنياهو الابن ضد النخبة اليسارية في إسرائيل. إن بن تسيون نتنياهو لم يورث العقلانية لابنه بنيامين فحسب، بل ترك له أيضاً الشعور بأنه ينتمي إلى أخوية حصرية تلقى معاملة يصبغها الازدراء من نفس الإسرائيليين الذين رفضوا والده".[٨٩]

ويتباهى نتنياهو في أغلب المناسبات بأنه يتبنى المبادئ التي رباه والده عليها وكان ترعرع عليها من تعاليم زئيف جابوتنسكي وبنيامين زئيف هرتسل، كما فعل أخيراً عندما طرح أمام الحكومة مشروع قانون الدولة القومية اليهودية والمبادئ العامة التي يؤمن بأنها يجب أن ترشد عملية سنّه.[٩٠]

وترى قراءات إسرائيلية عديدة أن نتنياهو، ومنذ عودته إلى سدة الحكم، يبدو متركّزاً إلى حدّ كبير في عرض حزب الليكود باعتباره الممثل الأفضل للفكرة الصهيونية في الوقت الحالي، وهو يرى أنه مكمّل درب هرتسل، أو المحلل المعاصر له، ولذا فإنه يُكثر

من اقتباسه في المناسبات المختلفة. وفي ثنايا الخطاب الذي ألقاه في الكنيست في مناسبة ذكرى مرور مئة وخمسين عاماً على ولادة هرتسل يوم ٢٦ نيسان ٢٠١٠، قال: "لم يكن هرتسل يهودياً منغمساً في البيئة المحيطة وغريباً عن الحضارة اليهودية وكأن معاداة اليهود وحدها جعلته يفقه ما يتعرض له الشعب اليهودي. ولقد نُشرت مؤخراً دراسة مهمة أظهرت عمق الجذور اليهودية لدى هرتسل، حيث إنه كان يرتاد الكُنس مرات عديدة مع والده، وتلا مقطعاً من التوراة بمناسبة بلوغه الثالثة عشرة من العمر (طقس ديني يهودي يحلل انتقال الصبي إلى عالم الكبار). إن نبضات التاريخ اليهودي قد دقت في شرايينه. كما أنه أدرك الحاجة الماسة إلى الربط بين كنوز الماضي القديمة الكامنة لدى شعبنا والرؤية الحديثة التي تصون وجودنا مستقبلاً".

وبرأي نتنياهو فإن هرتسل تحلى بأربع مزايا هي: القدرة على استشراف الخطر، والقدرة على طرح الحل، والقدرة العملية على بناء المؤسسات نحو تطبيق الحل، والكاريزما المطلوبة لحشد صفوف النخب والعوام لتحريك المسيرة التي اعتقد بها. وشدّد نتنياهو على أن هرتسل قال مراراً وتكراراً إنه يجب تشكيل جيش يهودي، "وكانت هذه القضية مدعاة للسخرية منه بشكل لم يقلّ عما تعرّض له عند طرحه فكرة الدولة اليهودية، غير أنه أكد أن الجيش اليهودي هو شرط أساسي لوجود الدولة اليهودية".[٩١]

وفي خطاب في الكنيست في مناسبة ذكرى مرور ١٥ عاماً على اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين يوم ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٠، أكد نتنياهو أن "خطوطه الحُمر" فيما يتعلق باتفاق تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني مستمدة من مواقف رابين. وبغية إثبات ذلك اقتبس فقرات آخر خطاب ألقاه رابين في الكنيست في الخامس من تشرين الأوّل ١٩٩٥، أي قبل شهر واحد من اغتياله، وتحدّث في سياقه عن رؤيته بشأن جوهر التسوية مع الفلسطينيّين.

وممّا قاله فيه: "إنّنا نعتبر أنّ الحلّ الدائم (للصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ) سيكون في إطار أراضي دولة إسرائيل التي ستشمل أغلبيّة مناطق أرض إسرائيل - كما كانت عليه الحال أيّام الانتداب البريطانيّ-، وسيُقام إلى جانبها كيان فلسطينيّ سيكون وطنًا لمعظم

السكّان الفلسطينيّين المقيمين في قطاع غزّة والضفّة الغربيّة، ونريد أن يكون هذا الكيان أقلّ من دولة كي يصرّف على نحوٍ مستقلٍّ حياةَ الفلسطينيّين الذين يخضعون له... وستتجاوز حدود دولة إسرائيل لدى تطبيق الحلّ الدائم خطوط ما قبل حرب الأيّام الستّة، حيث إنّنا لن نعود إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧... وسيجري تثبيت الحدود الأمنيّة للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردنّ في أوسع معنى لهذا المفهوم".

وأضاف رابين: "إنّ القدس ستكون موحَّدة بوصفها عاصمة إسرائيل وتحت سيادتها، لتشمل كذلك معاليه أدوميم وغفعات زئيف"، مؤكّدًا ما يلي: "لقد توصّلنا إلى اتّفاق، وتعهّدنا أمام الكنيست بعدم اقتلاع أيّ مستوطنة في إطار الاتّفاق المرحليّ، وبعدم تجميد البناء والنموّ الطبيعيّ... إنّنا نعي الفرص والمخاطر على حدّ سواء، وسنبذل قصارى جهدنا لاستنفاد الفرص وتقليص المخاطر".

وعقب نتنياهو على ذلك قائلاً: "كانت هذه، يا نواب الكنيست، خلاصة الكلمة الأخيرة التي ألقاها رئيس الحكومة وزير الدفاع الراحل إسحق رابين في قاعة الكنيست بكامل هيئتها. وقد قيل هذا الكلام قبل ١٥ عاماً، وبطبيعة الحال لديّ الكثير من الإضافات عليه بعد مرور هذه السنوات، لكن أرجو في هذا اليوم المشهود له السماح لأقوال رابين بأن تدوّي عالياً وتُسمع دون إضافات ودون تشويش باستثناء ملاحظتيْن قصيرتيْن: الأولى، تقتضي الحاجة ملاحظة واحدة قصيرة بشأن البناء والتجميد (في المستوطنات). سبق وقلت إن تجميد أعمال البناء لهو إجراء مؤقت كان بمثابة بادرة حسن نية لم تقدم عليها أي حكومة سابقة، وأعتبر كلام رابين بهذا الخصوص إقراراً آخر بصحة هذا الأمر، إضافةً إلى حقيقة أن البناء في المستوطنات القائمة في يهودا والسامرة لا يتناقض مع السعي للسلام والتسوية. أما الملاحظة الثانية فأرجو التعقيب على ما قاله المرحوم رابين لدى تطرقه إلى الكيان الفلسطيني الذي سوف يقوم من أنه "سيكون أقل من دولة"، ولا أعلم تحديداً مغزى كلامه في حينه، إلا أننا نتحدث الآن عن وجود دولة منزوعة السلاح تعترف بدولة الشعب اليهودي، إذ لا نريد أن نحرم الفلسطينيين من حق تقرير المصير ولا نريد التحكم بهم".[٩٢]

٣- ٢: نتنياهو وفلسطينيو ٤٨

إن السمة الغالبة على موقف المؤسسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين في الداخل خلال الأعوام الأخيرة أنهم "خطر أمني" أو "عدو داخلي". ومع أنها سمة متأثرة، إلى حدّ بعيد، بالموقف الإسرائيلي التقليدي، إلا أنها شهدت تصعيداً يثقب العين منذ العام ٢٠٠٠ الذي شهد "هبة أكتوبر"، التي عُدّت إسرائيلياً امتداداً للانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى).

في ١٣ تشرين الأول ٢٠١٠ كتب المحلل السياسي في صحيفة هآرتس ألوف بن، الذي أصبح لاحقاً رئيساً لتحريرها، أن الجهد الأساس الذي تبذله حكومة بنيامين نتنياهو الثانية (بدأت ولايتها في العام ٢٠٠٩ وانتهت في ربيع ٢٠١٣) مُوجّه نحو غاية واحدة: قمع التطلعات السياسية للمجتمع العربي في إسرائيل. وبرأيه فإن الطاقة التي تستثمرها الحكومة من أجل تحقيق هذه الغاية أكبر من الطاقات التي تستثمرها في دفع العملية السياسية، ولا تقل عن الطاقات التي تستثمرها في إحباط التهديد (النووي) الإيراني.

وأضاف أن الجهود الإسرائيلية لقمع تطلعات الأقلية العربية "متعددة الجبهات ويتم التعبير عنها من خلال مبادرات سن قوانين وإجراء تغييرات في جهاز التربية والتعليم وأنشطة رمزية وخطوات دبلوماسية تهدف إلى تحصين هوية إسرائيل اليهودية". وشدد على أنه في المقابل "تتم مطالبة الأقلية العربية بالتنازل عن مطلبها بالحصول على ديمقراطية وعلى مساواة أكثر" مع المواطنين اليهود.[٩٣]

وأشار هذا المحلل نفسه إلى أنه على الرغم من أن تصعيد التوتر الداخلي مع المواطنين العرب يقترن بشكل عام بعدد من الوزراء في حكومة نتنياهو الثانية، ومنهم أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يقف على رأس عملية قمع العرب في إسرائيل، ومن خلفه الوزير إيلي يشاي رئيس حزب شاس، ووزير العدل يعقوب نئمان، لكن هؤلاء جميعاً ليسوا أكثر من مجرد حاملين للراية، ويختبئ وراءهم رئيس الحكومة نتنياهو، مشدداً على أن هذا الأخير هو المبادر والمحرّك لهذه السياسة، على الرغم من أنه يقلل من الحديث حول الموضوع ومن التحريض ضد العرب.

وأوضح بن أن "نتنياهو يرى أن إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من الغرب وثقافته. وتاريخ العرب وثقافتهم ولغتهم لا تثير فضوله، ومنذ عودته إلى سدة الحكم زار مرة واحدة بلدة عربية (هي شفاعمرو)، وهو لا يجري حواراً مع قادة الأقلية العربية أو مع مثقفين عرب". وأضاف أنه "وفقا لما هو معروف فإن نتنياهو لا يكره العرب ولا يتحدث عنهم بصورة عنصرية واستعلائية مثل (رئيس الحكومة الأسبق) أريئيل شارون، وإنما يبتعد عنهم فقط". وأشار إلى أن نتنياهو كشف عن سياسته ودوافعه خلال الدورة الثالثة لمؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، العام ٢٠٠٣، عندما كان وزيرا للمالية في حكومة شارون، لكن أقواله لم تحظ بصدى كبير في ذلك الوقت، غير أن التدقيق فيها الآن من شأنه أن يوضح المقاربة التي يتم تطبيقها من جانب حكومته إزاء العرب في الداخل.

ولدى العودة إلى خطاب نتنياهو هذا نقرأ فيه قوله: "إننا نواجه مشكلة ديمغرافية أيضاً، لكنها غير متركزة في عرب فلسطين وإنما في عرب إسرائيل. لا توجد لدينا أي نية للسيطرة على السكان الفلسطينيين، ولذا فإن المشكلة الديمغرافية لن تكون قائمة هناك عندما ينتقل هؤلاء السكان إلى السيادة الفلسطينية. وقد حددنا في وثيقة الاستقلال أننا نقيم دولة يهودية وديمقراطية. دولة يهودية أولا وقبل أي شيء، وبعد ذلك ديمقراطية. وكي لا تلغي الديمقراطية الطابع اليهودي للدولة، يجب ضمان أغلبية يهودية. إن مسألة العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية هي قبل أي شيء مسألة مزدوجة، مسألة نسيج العلاقات والقدرة على دمج هذه الأقلية في حياة الدولة وفي الاقتصاد والمجتمع من جهة أولى، ومسألة العدد من جهة أخرى. وإذا ما اندمج السكان العرب بشكل رائع (في الدولة) ووصل عددهم إلى ٣٥ بالمئة أو ٤٠ بالمئة من مجمل عدد سكان الدولة، عندها ستصبح الدولة اليهودية ملغية وتتحول إلى دولة ثنائية القومية. ولو بقيت نسبتهم كما هي عليه الآن، أي حوالي ٢٠ بالمئة، أو حتى أصبحت أقل، لكن العلاقات بقيت متسمة بالصرامة والتحدي والعنف وما إلى ذلك، فإنه في هذه الحالة أيضا سيتم مس ادعائنا بشأن النسيج الديمقراطي. ولذا نحن بحاجة إلى انتهاج سياسة توازن بين هذين الأمرين. وقبل أي شيء يتعين علينا أن نضمن أغلبية يهودية في دولة إسرائيل".[٩٤]

ووفقا لما يؤكده بن فإن أفكار نتنياهو في هذا الموضوع لم تتغير بعد أن أصبح رئيس حكومة، وبالنسبة إليه فإن إسرائيل هي أولا وقبل كل شيء دولة يهودية، وفقط بعد ذلك هي ديمقراطية. والمشروع الحكومي لترميم المواقع التراثية، الذي يفتخر نتنياهو به، يركز على المواقع اليهودية والصهيونية ويتجاهل التراث العربي. إضافة إلى ذلك فإن وزارة التربية والتعليم التي كان يتولاها وزير مقرب من نتنياهو، "تطهر" المنهاج الدراسي من أي ذكر للنكبة، كما أن مشاريع قوانين الولاء (ليهودية إسرائيل) تتكرّس من دون أي عقبات تذكر في سجل القوانين الإسرائيلية. وفوق كل هذا، هناك مطلب نتنياهو من الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل على أنها "دولة الشعب اليهودي" والتي تبدو له كحصن أمام أي مطالب مستقبلية بشأن إدارة ذاتية عربية في النقب والجليل. وفي مقابل قمع طموحات العرب السياسية يطرح نتنياهو على الأقلية العربية سلاما اقتصاديا داخليا. وهو يفعل ذلك لكونه يعرف أن إسرائيل ستواجه صعوبة في النمو الاقتصادي في المستقبل إذا لم ينخرط العرب في قوة العمل (طبعاً على أساس الرابطة بالدولة لا بالوطـن).[٩٥]

وعلى ذكر "مؤتمر هرتسليا" الذي يناقش سنوياً "الموضوعات الساخنة" التي "تقلق إسرائيل" ويصوغ التحديات المقبلة في المدى القريب والمدى البعيد، فإنه منذ أول مؤتمر في العام ٢٠٠٠ يقف موضوع العرب في الداخل في صلب هذه الموضوعات.

وقد خصص "مؤتمر هرتسليا" إحدى جلسات دورته الثامنة (في العام ٢٠٠٨) للتداول في موضوعين يخصان المواطنين الفلسطينيين في الداخل ويندرجان في إطار قمع تطلعاتهم السياسية: الأول، موضوع المساواة والدمج؛ الثاني، موضوع الخدمة المدنية.

وكان هذا المؤتمر في دورته السابعة (في العام ٢٠٠٧) شنّ هجوماً على مبادرات الرؤى المستقبلية لعرب ٤٨ التي صدرت في ذلك الوقت، وهي على التوالي: "التصوّر المستقبلي"، الصادر بمبادرة من اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ومجموعة من الأكاديميين والمثقفين والناشطين في المؤسسات الأهلية، و"الدستور الديمقراطي"، الصادر عن عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، و"وثيقة حيفا"، الصادرة بمبادرة مدى الكرمل- مركز الدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا.[٩٦]

وتكمن أهمية هذه المبادرات في أنها تضع لأول مرّة رؤى وتصورات لأسس العلاقة بين الدولة وبين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وفي أنها كانت إيذاناً ببداية مرحلة مبادرات ذاتية فكرية جوهرها تحوّل الفلسطينيين إلى ناحية النظر إلى أنفسهم، والمشاركة الفكرية الفاعلة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم. وقد عنت هذه المبادرات، في الوقت نفسه، دفع المشكلات القومية والمدنية للفلسطينيين في الداخل إلى صدارة جدول الأعمال الإسرائيلي، سواء في قراءة الفلسطينيين أنفسهم، أو في قراءة المؤسسة الإسرائيلية السياسية والأمنية والأكاديمية.

وقد اعتبر رئيس المؤتمر عوزي أراد، في كلمته الافتتاحية لمؤتمر ٢٠٠٧، أن استئناف المواطنين العرب على "يهودية إسرائيل"، كما تجلّى الأمر بحسب قراءته في "وثيقة التصوّر المستقبلي"، إنما يضعهم في قارب واحد مع "القوى المحيطة بإسرائيل الرافضة لحقها في الوجود كدولة ديمقراطية ويهودية، وهو الحقّ الذي اعترف به العالم"، على حدّ قوله.

واعتبر أراد أنه خلال العام الذي سبق انعقاد هذه الدورة، شهدت إسرائيل مداً في خطورة المشكلات الماثلة أمامها. ولدى قيامه باستعراض هذه المشكلات قال: "هناك إيران التي تستفز إسرائيل عبر تقدمها صوب تطوير قدرتها النووية. وفي الولايات المتحدة تفاقمت بعض المظاهر المتحفظة من العلاقات الخاصة التي تمّ بناؤها طوال سنوات عديدة بين واشنطن وإسرائيل. وفي البلاد أدار رؤساء الوسط العربي، بصورة واضحة، ظهر المجن للأركان الأساسية لإسرائيل كدولة ديمقراطية وكدولة يهودية، وبذا فقد ربطوا مصيرهم مع المحيطين بنا المتشككين أو الرافضين لحقّ دولة إسرائيل في الوجود، وفقما جرى الاعتراف بها من جانب العالم. وفي الصيف الفائت (٢٠٠٦) خضنا حرباً ضد تهديد حزب الله. وهذه الحرب افتقرت إلى القوة الساحقة، ولم تحسم المعركة، والأسوأ من ذلك أنها أدت إلى تآكل قوة الردع لدى إسرائيل. وأجيز لنفسي القول إنه بالنسبة إلى جزء من هذه التطورات فإنّ قيادتنا تتحمل المسؤولية عنها أيضاً".[٩٧]

تدل آخر الإشارات على أن مسار قمع التطلعات السياسية للفلسطينيين في الداخل سوف يشهد تصعيداً في منحيين:

- الأول، منحى سن القوانين ولا سيما قانون الدولة القومية اليهودية الذي يؤكد نتنياهو أن أحد أهدافه يتمثل في "الوقوف سداً منيعاً أمام من يطمحون إلى تكوين

حكم ذاتي عربي في الجليل والنقب" كما جاء في خطابه أمام الهيئة العامة للكنيست يوم ٢٦/ ١١/ ٢٠١٤. [٩٨] كما لمّح نتنياهو إلى أنه أوعز لوزير الداخلية بالنظر في إمكان سحب الجنسية الإسرائيلية ممن يدعو إلى تدمير الدولة.[٩٩]

- الثاني، منحى إعلان الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي برئاسة الشيخ رائد صلاح تنظيماً غير قانوني. فقد ذكر نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٩/ ٦/ ٢٠١٤، أنه أوعز إلى الجهات المختصة بأن تدرس إمكان إعلان هذه الحركة تنظيماً غير قانوني، وأكد أن إعلاناً كهذا من شأنه أن يمنح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية آليات ملموسة لمكافحتها.

وأضاف نتنياهو أن هذه الحركة تعمل من دون هوادة ضد دولة إسرائيل، وعناصرها تتعاطف علناً مع تنظيمات "إرهابية" مثل "حماس"، كما أنها تقف وراء تظاهرات معادية تُطلق فيها هتافات تدعو إلى مزيد من عمليات الاختطاف لجنود إسرائيليين.[١٠٠]

يُشار هنا إلى أنه في إثر الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الإسرائيلي من قطاع غزة (٢٠٠٥)، أشار الأستاذ الجامعي الإسرائيلي أورن يفتحئيل إلى أنّ إسرائيل تسير في طريق تعميق الكولونيالية الداخلية. فالسيطرة والتمييز تجاه الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل ليسا بالشيء الجديد كما هو معروف، لكنهما يسيران في منحى التعاظم والتفاقم في أعقاب الانسحاب من غزة، وفي خضم التوقعات بحصول انسحابات أخرى.

ولعل إيراد عدة أمثلة من الفترة الأخيرة كفيل بإثبات صحة ما يقوله هذا الباحث.

بدايةً هُناك النقاش المستمر لـ"المشكلة الديمغرافية"، والذي يولّد سَيلاً من المبادرات الرامية إلى إقصاء العرب من الحياة الإسرائيلية. وتشمل هذه المبادرات الاقتراحات الداعية إلى "تبادل سكاني" بين المستوطنات (في الضفة الغربية) ومنطقة المثلث (داخل الخط الأخضر) والتي سيتعيّن في نطاقها على عرب المثلث أن يدفعوا مكانتهم المدنية ثمناً لجريمة المستوطنات التي بنتها إسرائيل. وثانياً هناك خطط متعدّدة مطروحة للنقب- وخاصة "خطة برافر" ومبادرة "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي"-

تساند وتدعو إلى إخلاء قسري لقرى البدو القائمة في معظمها على أراضي آبائهم وأجدادهم. وثالثاً هناك أنظمة حالات الطوارئ التي تحظر منذ عدة أعوام تجسيد أحد حقوق المواطن الأساسية جداً، وهو جمع شمل عائلات مواطنين عرب من إسرائيل مع فلسطينيين (زوجات وأزواج) من المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، والتي لم يسعف التوجه إلى المحكمة العليا في درء أو حتى تحجيم لدغتها العنصرية. وهذه المبادرات وغيرها تسوّقها الدولة بغطاء تمويهي، من قبيل: فرض "القانون والنظام" في موضوع البدو، و"السلام" في موضوع نقل المثلث، أو "منع الإرهاب" في قضية جمع شمل العائلات.

لكن هذه الذرائع الواهية والكاذبة تخفي وراءها العنصرية العميقة لـ"لدولة الإثنوقراطية" التي تعمل دون كلل، وبشكل غير ديمقراطي، على تعميق السيطرة اليهودية، وسط إقصاء وحرمان السكان العرب في إسرائيل من موارد القوة والأراضي العامة.[١٠١]

وعندما ضجّت إسرائيل قبل فترة وجيزة على خلفية أعمال الاحتجاج التي أعلنها فلسطينيو ٤٨ ضد "مخطط برافر" الذي عملت الحكومة الإسرائيلية على تحويله قانوناً، بغية إخلاء عشرات آلاف العرب البدو في منطقة النقب من البلدات والأراضي التي يعيشون فيها، أنشأت صحيفة هآرتس مقالاً افتتاحياً قالت فيه إن الدولة التي تشجع أبناء شعب معيّن (اليهود) على السكن في منطقة جغرافية ما وفي الوقت عينه تفرض قيوداً متشدّدة على تنمية مجمعات سكنية لأبناء الشعب الآخر (الفلسطيني) هي دولة تتصرّف بعنصرية، ولا يوجد أي تعريف آخر لتوصيف سلوكها الفظّ هذا. وهكذا هي إسرائيل التي تضع المخطط تلو المخطط من أجل تطوير منطقتي النقب والجليل لصالح اليهود فقط ومن خلال تجاهل المواطنين العرب.

وقد فعلت الصحيفة ذلك بالتزامن مع كشفها النقاب عن قيام "دائرة الاستيطان في الهستدروت الصهيونية"- إحدى أذرع الحكومة الإسرائيلية التنفيذية- ببلورة مخطط جديد لتهويد الجليل وإنشاء "توازن ديمغرافي" بين اليهود والعرب فيه، من خلال إقامة بلدات يهودية جديدة وتوسيع بلدات قائمة تتجاوز قيود الخارطة الهيكلية القطرية، كتحقيق لما

أسمته "فرض السيادة الإسرائيلية عن طريق العمل الاستيطاني".[١٠٢]

وبالتزامن مع إعداد هذا الكتاب، وقعت حادثتان تؤكدان مرة أخرى أن الفكرة الصهيونية التي ما انفكت ممسكة بتلابيب الدولة رديف التهويد ولا تتعايش مع المساواة، وبالتالي فإنها لا تطبّق مبدأ المواطنة المتساوية.

الحادثة الأولى، قيام أفراد الشرطة الإسرائيلية بقتل الشاب خير الدين حمدان من سكان قرية كفر كنا في الجليل يوم ٨/ ١١/ ٢٠١٤. وأظهر شريط كاميرا المراقبة بوضوح أن إطلاق النار عليه حدث أثناء تراجعه إلى وراء سيارة الشرطة بعد تهديدها بقضيب معدني كان يحمله في يده، ولم يظهر الشريط أي إطلاق نار تحذيري للشرطة في الهواء. وكذب أفراد الشرطة في شهادتهم الأولى حين ادعوا أن الشاب حاول طعنهم، وأنهم أطلقوا النار في الهواء بعد أن شعروا أن حياتهم في خطر، وبعد ذلك اضطروا إلى إطلاق النار عليه. وعلى ما يبدو قامت الشرطة بعملية تصفية الشاب استناداً إلى التعليمات الأخيرة بشأن فتح النار التي أصدرها وزير الأمن الداخلي إسحق أهرونوفيتش، الذي قال قبل ذلك "إن كل مخرب يهاجم مواطنين محكوم عليه بالموت". ولقد تبنى أفراد الشرطة هذه التعليمات نصاً وروحاً وطبقوها على مواطن يهدد الشرطة داخل دولة إسرائيل. وسارع القائد العام للشرطة يوحنان دانينو إلى تقديم الدعم لرجال الشرطة الذين قتلوا المواطن بقوله "إن القيادة تدعم بصورة كاملة شرطة إسرائيل". وأعطت تصريحات الوزير نفتالي بينت التي وصف فيها المهاجم بأنه "مخرب عربي أصيب بالجنون" مفهوماً إضافياً. ولم يتردد نتنياهو في أن يدلي هو أيضاً بدلوه فسارع إلى الربط بين قتل المواطن والدعوة إلى سحب الجنسية من كل من يدعو إلى القضاء على دولة إسرائيل.

ورأت صحيفة هآرتس أن هذه هي أجواء التطرف والاستفزاز وإشعال الخواطر التي تتحمل مسؤوليتها حكومة إسرائيل، وهي التي في ضوئها يعمل رجال الشرطة على الأرض. فلقد فهم رجال الشرطة أنه يكفي أن يهاجمهم عربي كي يقتلوه. وليست هذه المرة الأولى التي تكون فيها يد الشرطة خفيفة على الزناد حين يتعلق الأمر بمواطنين عرب، فمنذ العام ٢٠٠٠ قُتل نحو ٣٠ مواطناً عربياً على يد الشرطة.[١٠٣]

الحادثة الثانية، اندلع في يوم ١٤/ ١١/ ٢٠١٤ شجار كبير في قرية أبو سنان المختلطة أدى إلى إصابة ٤١ شخصاً بجروح. ووفقا للرواية التي تناقلتها وسائل الإعلام العبرية والعربية في إسرائيل فإن الشجار بدأ بنقاش في موقع "فيسبوك" بين شبان عرب دروز من القرية –على خلفية مقتل ضابط وحدة حرس الحدود الإسرائيلية جدعان أسعد الذي ينتمي للطائفة العربية الدرزية خلال عملية دهس نفذها فلسطيني في القدس– وبين شبان مسلمين أرادوا الاحتجاج على مقتل الشاب خير الدين حمدان من كفر كنا بنيران أفراد شرطة اغتالوه غدراً.

وسخفت صحيفة هآرتس نظرة العديد من مواطني إسرائيل، التي رأت أن ما جرى مواجهة بين "عرب يعتدون على عرب" ولا علاقة لذلك بالمجتمع الإسرائيلي اليهودي بتاتاً، وأن الزعامة الدرزية والمسلمة تتحمل مسؤولية خاصة في معالجة التفاهم بين الطائفتين. وأكدت الصحيفة أن الدولة مسؤولة أيضاً عن التوتر، فهي منذ أعوام تثير المشاعر الطائفية وتميز بين "العرب الطيبين" و"العرب الأشرار"، وتصوّر المسيحيين بأنهم أوفياء للدولة، والمسلمين كطابور خامس، والدروز كجزء منها. كما أشارت إلى أن تصنيف الأقليات في إسرائيل يتم وفق "درجة ولائهم" للدولة، وعندما يكون مقياس هذا الولاء هو الخدمة في الجيش الإسرائيلي، فإن هذا يقوّض أهمية مصطلح المواطنة المتساوية بين الجميع. ويقدّر هذا التصنيف إلى حد كبير حجم الحقوق التي تكون الدولة مستعدة لمنحها لطائفة من الطوائف، الأمر الذي يفاقم التوترات الداخلية بين الطوائف التي "تتمتع بالحقوق" والتي لا حقوق لها.

وخلصت الصحيفة إلى القول: إن استغلال النزاعات الإثنية والدينية بهدف إبعاد أو تقريب الأقليات كان أسلوباً سائداً في الدول الاستعمارية التي سعت إلى منع ثورة المدنيين ضد الاحتلال الأجنبي (عملاً بمبدأ "فرّق تسد"). ويبدو أن إسرائيل تتبنى هذه المقاربة في نظرتها إلى الدروز والعرب والمسيحيين وأبناء سائر الطوائف، الذين تعتبر أنهم يشكلون تهديداً، وليسوا مواطنين لهم حقوق شرعية، من دون أن يكون لذلك علاقة بخدمتهم العسكرية في الجيش، أو بمدى تبنيهم لسياسة الحكومة.[١٠٤]

(٤)

خلاصة: نتنياهو- طريق إدارة الصراع أو "انتظر وراقب"

في ضوء الوارد في الأقسام السالفة يمكن القول إن الخطابات الأخيرة لبنيامين نتنياهو بموازاة ممارساته المتعدّدة تشف عن تبنيه "عقيدة محدّثة" على الصعيدين السياسي والأمني تستلهم آخر التطورات الإقليمية، وهي مخصّصة أكثر شيء لـ"عدم الاستقرار في الشرق الأوسط" الذي برأيه سيستمر أعواماً عديدة وخلالها سيهدّد الإسلام المتشدّد السلام في المنطقة وأمن سكانها، وهي عقيدة لا تطرح قطّ إمكان معاودة المفاوضات مع الفلسطينيين، ولا تطرح خطة إسرائيلية مستقلة للتسوية.

وفي هذا الشأن الأخير أشير أيضاً إلى ما يمكن اعتباره "صراع خطط" بين شتى المركبات التي تشكل ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة التي بدأت ولايتها في آذار ٢٠١٣ وستنتهي في آذار ٢٠١٥.

وتقوم "عقيدة نتنياهو" هذه فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس أن هناك حاجة- كقوله- إلى "تجديد النمط القديم الرامي إلى تحقيق السلام لجعله يأخذ الواقع الجديد (المقصود واقع عدم الاستقرار الإقليمي) بعين الاعتبار، وكذلك الأمر بالنسبة للوظائف والمسؤوليات الجديدة التي يتحملها الجيران العرب".

كذلك تقوم على أساس أنه إذا كان "كثيرون يرون منذ فترة طويلة أن السلام الإسرائيلي الفلسطيني قد يساهم في دفع المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي، فإن الأمر يسير حالياً في الاتجاه المعاكس، إذ إن المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي قد تساهم في دفع السلام الإسرائيلي الفلسطيني. ويقتضي تحقيق هذا السلام التطلّع ليس إلى القدس ورام الله فحسب بل أيضاً إلى القاهرة وعمّان وأبو ظبي والرياض وعواصم أخرى. وأعتقد بأنه يمكن تحقيق السلام من خلال اضطلاع الدول العربية بدور فعال أو تلك منها المستعدة لتقديم المساهمات السياسية والمادية وغيرها من المساهمات الحيوية"، كما لا يني نتنياهو نفسه يؤكد.

ويكرّر نتنياهو- كما تجسّد ذلك مثالاً في سياق "خطاب بار إيلان ٢" الذي ألقاه بعد مرور أكثر من نصف عام على ولاية حكومته الثالثة- أن "البقرة المقدسة" التي كانت تعتبر أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط يعود إلى القضية الفلسطينية، أصبحت من ضحايا الثورات العربية الحالية.

وتؤيد عدة أطراف في الائتلاف الحكومي هذه العقيدة.

فأخيراً أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، رئيس "إسرائيل بيتنا"، بعد عدة أشهر من قيامه بفك التحالف مع حزب الليكود في إطار "الليكود- بيتنا"، أنه أعدّ برنامجاً سياسياً جديداً لحزبه سيخوض من خلاله الانتخابات العامة المقبلة. ويشمل "خطة سلام إقليمي" تتضمن موافقته على انسحاب إسرائيلي من مناطق في الضفة الغربية. ومن بين بنود برنامج ليبرمان السياسي أن "الدول العربية المعتدلة باتت تدرك أن التهديد عليها يأتي من جانب المنظمات الإسلامية المتطرفة مثل داعش، جبهة النصرة، الإخوان المسلمين، حماس وحزب الله، ولذلك بالإمكان اليوم، لأول مرة، التوصل إلى تسوية شاملة تكون شروطها مقبولة على إسرائيل".

وتحدث ليبرمان في بند آخر عن أن "الصراع ليس إقليمياً فقط وإنما صراع ذو ثلاثة أبعاد مندمجة ببعضها بعضاً: الدول العربية، الفلسطينيون وعرب إسرائيل. ولذا يجب أن تشمل التسوية مع الفلسطينيين اتفاقيات سلام مع الدول العربية وتبادل أراض وسكان من بين عرب إسرائيل". وأضاف أن "خطة تبادل الأراضي والسكان ستسمح لعرب إسرائيل الذين

يشعرون أنهم جزء من الشعب الفلسطيني أن يحلوا مشكلة الازدواجية وانفصام الشخصية التي يعانون منها. وعلى دولة إسرائيل أن تشجعهم على ذلك بواسطة محفزات اقتصادية". وفيما يتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية، قال ليبرمان في برنامجه السياسي إنه "بدون التنازل عن مبدأ أرض إسرائيل الكاملة، واضح لي أنه في نهاية المطاف سيتعين التوصل إلى تسوية متفق عليها ومدروسة تؤدي إلى وحدة الشعب، وهي الأمر الأهم. وفي الجدل حول سلامة الشعب مقابل سلامة البلد، تتغلب سلامة الشعب، ولا يمكن التنازل عن سلامة الشعب".[١٠٥]

كما أكد وزير المالية الإسرائيلي يائير لبيد، رئيس "يوجد مستقبل"، أن الجامعة العربية وعلى رأسها مصر تشكل مفتاحاً لتحقيق تسوية سياسية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وأنه يستحيل تحقيق ازدهار اقتصادي في إسرائيل في المدى البعيد من دون إنجاز تسوية كهذه.[١٠٦]

من ناحية أخرى، ما تزال هذه العقيدة تصرّ على مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة اليهودية، وتؤكد أن السلام لن يحلّ ما لم يفعلوا ذلك، وأن تحقيق السلام لن يتسنى إلا بعد اعترافهم بحق الشعب اليهودي في أن يعيش هنا في دولة سيادية أو دولة قومية خاصة به. ولعل الأمر الأعمق في هذه السيرورة هو تطلع إسرائيل إلى أن يتحوّل الاعتراف بها إلى اعتراف بالصهيونية وممارساتها الكولونيالية، وبالتالي يتحول الاعتراف الفلسطيني من اعتراف بحكم الأمر الواقع إلى اعتراف مبدئي بشرعيتها التاريخية، وهذا لا يعني إلاّ أنها كانت تاريخياً على حق، فيما كان الفلسطينيون والعرب على خطأ.

وفي هذا السياق يعمل نتنياهو على الدفع قدماً بسن "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي". كما دفع الهيئة العامة للكنيست إلى المصادقة بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ١٢/ ٣/ ٢٠١٤ على قانون جديد يقضي بإجراء استفتاء عام قبل التنازل عن أراض خاضعة للسيادة الإسرائيلية بموجب القانون (القدس الشرقية وهضبة الجولان) في أي اتفاق سياسي يتم توقيعه في المستقبل. وهو قانون أساس، ولذا يعتبر دستورياً، ويهدف إلى التضييق على أي تسوية مع الفلسطينيين وإفشالها.

وبموازاة ذلك تطرح "عقيدة نتنياهو" موافقة الفلسطينيين على ترتيبات أمنية بعيدة المدى

وفي مقدمها بسط السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن. ومع أن فكرة هذه السيطرة ليست جديدة، إلا إنها لم تطرح قط فيما مضى كمطلب مركزي كما تطرح الآن. ورغم أن كثيرين من رجالات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية سبق أن أكدوا عدم وجود حاجة جوهرية إلى منطقة غور الأردن وأنه يمكن حماية حدود إسرائيل من دون هذا الشريط[١٠٧]، فقد نجح نتنياهو في تحويل هذا المطلب إلى عقبة كأداء.

وتتعالى يوماً بعد يوم أصوات تؤكد أن "المشروع الاستيطاني" في مناطق الضفة الغربية تحوّل إلى مشروع ضخم لا رجوع عنه تقريباً، مع ما يعنيه ذلك من دلالة سحب البساط من تحت أقدام "حل الدولتين". وبحسب أحد هذه الأصوات ازدادت قوة المستوطنين السياسية بصورة كبيرة جداً، ففي منتصف القرن الفائت كان من الممكن كبح جماح المستوطنين، الذين باتوا يسيطرون اليوم على الحزب الحاكم (يقصد الليكود) ويحركون خيوط الحكومة ويتحكمون في شؤون الإدارة وكأنها ملك لهم. ولا يوجد اليوم أي حزب إسرائيلي مركزي يستطيع مواجهتهم، كما أنه ليس هناك زعيم باستطاعته التصدّي لهم. وحلّت محلّ الدولة التي كانت قادرة على تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة العام ٢٠٠٥، دولة عاجزة حتى عن وقف أعمال مثيرة للاشمئزاز تقوم بها جماعات "تدفيع (جباية) الثمن".[١٠٨]

ووفقاً لأستاذ العلوم السياسية في جامعة بنسلفانيا الأميركية إيان لوستيك، فإن احتمال اختفاء إسرائيل كمشروع صهيوني عقب حرب طاحنة أو إعياء ثقافي أو تغيرات ديمغرافية، يبدو معقولاً ليس أقل من احتمال القيام في المستقبل بإخلاء نحو نصف مليون مستوطن إسرائيلي يعيشون الآن فيما وراء خطوط ١٩٦٧، أي فيما وراء الخط الأخضر، وهو إخلاء ضروري من أجل إتاحة إمكان إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.[١٠٩]

وبرأي أحد منظري اليمين الإسرائيلي، تبدو أفضل مقاربة بالنسبة إلى إسرائيل عقب فشل مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية هي "عدم فعل شيء"، والاكتفاء بإدارة الصراع، واعتماد سياسة "انتظر وراقب"، لا الإقدام على أي خطوات بما في ذلك خطوات أحادية الجانب جذرية.[١١٠]

وفي قراءته، فإن حلّ هذا الصراع مستحيل، في حين أن إدارته بهدف خفض معاناة الطرفين وتقليص خسائر إسرائيل الدبلوماسية إلى حدّها الأدنى هي في متناول اليد. كما أن ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل، بقصد تغيير الوضع القائم، أمر مستبعد، وفرضية أن الوقت الذي يمرّ هو في غير مصلحة إسرائيل، خطأ بكل بساطة. وفي واقع الأمر، فإن أغلب الظن هو أن المسألة الفلسطينية ستصبح أقل بروزاً في الساحة الدولية مع مرور الزمن. ومن المستبعد أيضاً أن تواجه الولايات المتحدة ضغوطاً عربية ترمي إلى التركيز على المسألة الفلسطينية ما لم تقدم إسرائيل على اتخاذ خطوات جذرية. فالعالم العربي يعاني أزمة اقتصادية واجتماعية – سياسية شائكة للغاية، وهو مشغول بمشكلات داخلية. بل أكثر، فإن مسألة التهديد النووي الإيراني لا تزال أشد مسائل السياسة الخارجية إلحاحاً، الأمر الذي يضع معظم الدول السنّية وإسرائيل في القارب الإستراتيجي ذاته.

كما أن الفلسطينيين أنفسهم لا يحملون الضريبة الكلامية التي يدفعها العرب لهم على محمل الجد. ولا يملك الفلسطينيون أي تأثير ملحوظ في المسائل الإستراتيجية المهمة حقاً، مثل انتشار الأسلحة النووية أو الطاقة، والتي من شأنها أن تحثّ القوى الكبرى على التدخل. وفيما مضى، كان الفلسطينيون عاملاً مهماً في الإرهاب الدولي، وهذا الأمر لم يعد كذلك. وقد أصبحوا حالياً، كثيري الاعتماد على المساعدات الدولية، وهزّ القارب بعنف زائد عن اللزوم يهدد سبل عيش الفلسطينيين الذين يتلقون رواتب وإعانات من السلطة الفلسطينية، كما أنه يُعرّضهم لردود إسرائيل الانتقامية.

وبكل بساطة، ليس لدى الفلسطينيين للتأثير في المجال الدولي سوى وسيلة محدودة الفعالية، وهم عرضة لإجراءات إسرائيل المضادة المحتملة والمؤذية. كما أن الجهات الفاعلة السياسية المهووسة بالمسألة الفلسطينية، أي اليسار الإسرائيلي والأوروبيين، هم في وضعية انحدار. فعملية أوسلو التي أطلقها اليسار الإسرائيلي فشلت، ونزعت الشرعية عن مُبادريها. وتواجه منطقة اليورو مشكلات عويصة، الأمر الذي يُضعف أكثر قدرتها على أن تؤدي دوراً إستراتيجياً فاعلاً. وقدرة هذه الجهات السياسية الواهنة على دفع المسألة الفلسطينية إلى رأس

جدول الأعمال الدولي تضعف باستمرار، ويمكن أن تؤدي ظروف دولية راهنة إلى زيادة تهميش المسألة الفلسطينية.

والنتيجة المرجّحة من ذلك كله هي أن معظم دول العالم تستطيع التعايش مع مسألة فلسطينية معلّقة. فهناك نزاعات إقليمية عديدة تغلي برفق على نار هادئة في أرجاء العالم كافة، وتتصدر حالياً التطورات في جزيرة القرم وأوكرانيا نشرات الأخبار، وفي الأشهر والأعوام المقبلة ستُحوّل مآسٍ إنسانية وسياسية عديدة الانتباه عن المسألة الفلسطينية.

ومع أن موضوعً "العلاقات الخاصة" بين إسرائيل والولايات المتحدة يحتاج إلى معالجة خاصة، إلا إن عدة تحليلات إسرائيلية مستجدّة تشير إلى أن وقائع الفترة الأخيرة تتيح المجال أمام إمكان الاستنتاج أن إسرائيل لم تعد ترى في نفسها بأي حال من الأحوال دولة تتلقى الأوامر من الإدارة الأميركية، وبالتالي يمكنها فعلاً أن تشعر بحريتها في قبول أو رفض طلبات الولايات المتحدة منها في حال قدرت أن مثل هذه الطلبات تضر بـ"مصالحها القومية العليا".[١١١]

كذلك، على الرغم من أن أداء مؤيدي التسوية على أساس "حل الدولتين" يتطلب وقفة أخرى، لا بُد من الإشارة إلى أن قيام اليمين ببذل قصارى الجهد من أجل تخريب المفاوضات كما اعترف بذلك علناً أخيراً، يؤدي من ضمن أشياء أخرى إلى أن يكون مؤيدو التسوية هؤلاء بالذات هم المتضررون سياسياً من أحداث الفترة الأخيرة. فنظراً إلى أن "عملية السلام" محسوبة على معسكر الوسط- اليسار في إسرائيل، فإن عدم القدرة على إحراز تقدم حقيقي في هذه العملية يضعف بالضرورة هذا المعسكر رغم أن الذي يديرها ويقودها ويفشلها هم ممثلو اليمين.

وفي إثر استئناف آخر جولة مفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني نشر "مركز مولاد من أجل تجدّد الديمقراطية في إسرائيل" وثيقة (ورقة موقف) تعلل لماذا يتعيّن على معسكر الوسط- اليسار الإسرائيلي معارضة المفاوضات بموجب الآلية والمرجعية اللتين تمت بهما حتى الآن. وسعت الوثيقة إلى إيضاح كيف يمكن لمفاوضات سياسية أن تتحوّل بسهولة ويُسر من أداة للتوصل إلى تسوية سياسية، إلى وسيلة ناجعة جداً في أيدي جهات

مستهترة تسعى إلى تكريس الوضع القائم. وأكدت أن المفاوضات التي لا تجري بحُسن نية تلحق ضرراً أكبر بكثير من مفاوضات لا تجري نهائياً. وأضافت: على ما يبدو يخيل لنا الآن، وقد لفظت المفاوضات أنفاسها الأخيرة، أن الوقت قد حان لإجراء مراجعة وإعادة التفكير حول السلوك السياسي لمعسكر الوسط – اليسار، سواء الموجود داخل الحكومة أو خارجها، في مواجهة اليمين الإسرائيلي.[١١٢]

أخيراً يجب ملاحظة أنه إذا كان إرساء "خطاب السلام" معظم الوقت بمثابة إرساء "خطاب عملية السلام" فقط بمعزل عن أي أفعال ملموسة من شأنها أن تدفع السلام قدماً، فإن إرساء ذلك الخطاب تحوّل على يد نتنياهو ومعه اليمين الإسرائيلي إلى مجرّد غطاء على أفعال أقل ما يُقال فيها إنها تناقض السلام نفسه على نحو جليّ ومفضوح للغاية.

الهوامش

١. يحيعام فايتس: نتنياهو الأول والوحيد، هآرتس ١٨/ ٩/ ٢٠١٤.
٢. آري شافيط: سقوط نتنياهو الثاني، هآرتس ٤/ ٩/ ٢٠١٤.
3 - Bibi's First War: Why Benjamin Netanyahu Has Never Liked Military Conflict. By Hussein Ibish. JULY 16, 2014.http://www.foreignaffairs.com/articles/141641/hussein-ibish/bibis-first-war
٤. أفيعاد كلاينبرغ: يفعلون عدم الفعل، يديعوت أحرونوت ٧/ ١٠/ ٢٠١٤.
٥. هآرتس (مقال افتتاحي): نتنياهو يضحي بمصالح الدولة، ١٢/ ١١/ ٢٠١٤.
٦. سيفي ريخليفسكي: قصة بيبي، هآرتس ٣٠/ ٤/ ٢٠١٤.
٧. ألوف بن: سلم الخوف، هآرتس ٢/ ١٢/ ٢٠٠٩.
٨. رون بن يشاي: مقابلة مع رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بيني غانتس، موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني ٣/ ١٠/ ٢٠١٤.
٩. يعقوب عميدرور: سبب شعور الإسرائيليين بالمرارة حيال نتائج الحرب على غزة، يسرائيل هيوم ٢/ ٩/ ٢٠١٤.
١٠. شلومو تسيزانا: مقابلة مع وزير الدفاع موشيه يعلون، يسرائيل هيوم ١٥/ ١٠/ ٢٠١٤.
١١. تسفي برئيل: "حماس" ليست "داعش"، هآرتس ١٧/ ٩/ ٢٠١٤.
١٢. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
١٣. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
١٤. رون بن يشاي: الجديد والمضمر في عقيدة نتنياهو الإستراتيجية، الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت" ٣٠/ ٦/ ٢٠١٤.
١٥. رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
١٦. رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
١٧. عكيفا إلدار: الشرق الأوسط الجديد بحسب نتنياهو، إلمونيتور ١/ ١٠/ ٢٠١٤.
١٨. غيورا أيلاند: بلبلة لا لزوم لها، يديعوت أحرونوت ١٣/ ١٠/ ٢٠١٤.
١٩. عكيفا إلدار، مصدر سبق ذكره.
٢٠. شالوم يروشالمي: نتنياهو قضى على الشريك الوحيد له في المفاوضات (يقصد الرئيس الفلسطيني محمود عباس)، معاريف ٣٠/ ٩/ ٢٠١٤.
٢١. معاريف ٥/ ٦/ ٢٠١٤.
٢٢. معاريف ٥/ ٦/ ٢٠١٤.
٢٣. هآرتس ٢٩/ ٥/ ٢٠١٤.
٢٤. المصدر السابق.
٢٥. يديعوت أحرونوت ٥/ ٥/ ٢٠١٤ .
٢٦. شلومو بروم: ماذا بعد فشل المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين؟، مباط عال، ٢٠/ ٥/ ٢٠١٤، معهد دراسات الأمن القومي- جامعة تل أبيب.

٢٧. مارك هيلر: اتفاق المصالحة لن تكون له انعكاسات مباشرة على المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، مباط عال ٢٨/ ٤/ ٢٠١٤، معهد دراسات الأمن القومي- جامعة تل أبيب.
٢٨. بن درور يميني: كيري يتبنى وجهة نظر إشكالية إزاء مشكلات العالم، يديعوت أحرونوت ١٥/ ٥/ ٢٠١٤.
٢٩. باراك رافيد: نتنياهو: ثمة تأييد متزايد في إسرائيل لخطوات أحادية الجانب حيال الفلسطينيين، هآرتس ٢٣/ ٥/ ٢٠١٤.
٣٠. بن كسبيت: لبيد صب ماء بارداً على أفكار ضم المناطق، معاريف ١٠/ ٦/ ٢٠١٤.
٣١. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الشبكة.
٣٢. يديعوت أحرونوت ٦/ ٦/ ٢٠١٤.
٣٣. إفرايم سنيه: الحكومة الحالية (المقصود حكومة نتنياهو الثالثة) لن توافق على أي اتفاق مع الفلسطينيين، يديعوت أحرونوت ٨/ ٤/ ٢٠١٤.
٣٤. نحميا شترسلر: هدف نتنياهو البقاء في المناطق إلى الأبد، هآرتس ٨/ ٤/ ٢٠١٤.
٣٥. يديعوت أحرونوت ٣/ ٣/ ٢٠١٤.
٣٦. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة.
٣٧. معاريف ٦/ ٣/ ٢٠١٤.
٣٨. بلغ الهجوم على وزير الخارجية الأميركي ذروته في تصريحات أدلى بها وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون خلال جلسات مغلقة عقدت مع مسؤولين أميركيين كبار ومع مصادر رفيعة من المؤسسة السياسية الإسرائيلية في أواسط كانون الثاني ٢٠١٤ وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت النقاب عنها. وقد وصف يعلون في سياق هذه الأحاديث كيري بأنه شخص موسوس ومسياني ويسعى للحصول على جائزة نوبل للسلام، وأكد أنه لا تجري في الوقت الحالي أي مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين وأن الأميركيين يجرون مفاوضات مع كل جانب على حدة، وأن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ليس شريكاً للتسوية وهو يحتفظ بمنصبه هذا بفضل الحراب الإسرائيلية، وفي اللحظة التي سيترك فيها الجيش الإسرائيلي مناطق الضفة الغربية فإن سلطته ستنهار كلياً. وأضاف يعلون أن الخطة الأمنية التي عرضتها الولايات المتحدة على إسرائيل لا تضمن أمن إسرائيل ولا تحقق سلاماً، مشيراً إلى أن استمرار مرابطة الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة وغور الأردن فقط، من شأنه أن يوفر الحماية لمطار بن- غوريون الدولي ومنطقة وسط إسرائيل من خطر الصواريخ. كما شدّد على أن كيري لا يمكنه أن يضيف أي شيء جديد إلى المعلومات التي لدى المسؤولين الإسرائيليين في كل ما يتعلق بنزاعهم مع الفلسطينيين. وقد اضطر يعلون في وقت لاحق إلى إصدار بيان اعتذار عن هذه التصريحات. وأشارت تحليلات إسرائيلية إلى أن ما قاله يعلون علناً هو ما يعتقده رئيس الحكومة نتنياهو في سريرته.
٣٩. نشر المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل يوم ٣/ ٣/ ٢٠١٤ معطيات جديدة حول أعمال البناء التي بدأت حكومة نتنياهو الثالثة بتنفيذها خلال العام ٢٠١٣ أظهرت أن حجم هذه الأعمال في مستوطنات الضفة الغربية ازداد بنسبة ١٢٣ بالمئة مقارنة بأعمال البناء التي تم تنفيذها في العام ٢٠١٢، كما ازدادت أعمال البناء في مدينة القدس بما في ذلك القدس الشرقية. ووفقاً لهذه المعطيات، فإن إسرائيل بدأت خلال العام ٢٠١٣ ببناء ٢٥٣٤ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، في حين أنها بدأت ببناء ١١٣٣ وحدة سكنية جديدة خلال العام ٢٠١٢. وأشارت المعطيات نفسها إلى أنه خلال العام ٢٠١٣ تم البدء ببناء ٣٤٣٢ وحدة سكنية في القدس في مقابل ٢٤٦٨ وحدة سكنية تم البدء ببنائها خلال العام ٢٠١٢ .

٤٠. معاريف ٤/ ٣/ ٢٠١٤.
٤١. زئيف شتيرنهيل: اتفاق يكون عبارة عن استسلام فلسطيني كامل، هآرتس ١٨/ ٤/ ٢٠١٤.
٤٢. هآرتس ٢٤/ ٢/ ٢٠١٤.
٤٣. يديعوت أحرونوت ١٣/ ٢/ ٢٠١٤.
٤٤. معاريف ٢٤/ ٢/ ٢٠١٤.
٤٥. شلومو تسيزانا: مقابلة مع وزير الدفاع موشيه يعلون، يسرائيل هيوم ١٥/ ١٠/ ٢٠١٤.
٤٦. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
٤٧. مقال افتتاحي، هآرتس ٩/ ١٠/ ٢٠١٤ .
٤٨. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
٤٩. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
٥٠. إيتان هابر، يديعوت أحرونوت ٧/ ١٠/ ٢٠١٠ .
٥١. معاريف ٦/ ٩/ ٢٠١٠ .
٥٢. هآرتس ١٣/ ٩/ ٢٠١٠ .
٥٣. هآرتس ٦/ ٩/ ٢٠١٠ .
٥٤. هآرتس ٨/ ١٠/ ٢٠١٠ .
٥٥. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة.
٥٦. يديعوت أحرونوت ٨/ ٩/ ٢٠١٠ .
٥٧. هآرتس ٧/ ٩/ ٢٠١٠.
٥٨. معاريف ٣/ ٩/ ٢٠١٠ .
٥٩. يديعوت أحرونوت ٣/ ٩/ ٢٠١٠.
٦٠. هآرتس ٨/ ٩/ ٢٠١٠.
٦١. يديعوت أحرونوت ١٥/ ٩/ ٢٠١٠ .
٦٢. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة.
٦٣. هآرتس ٣/ ٩/ ٢٠١٠.
٦٤. يديعوت أحرونوت ٢٩/ ٩/ ٢٠١٠ .
٦٥. هآرتس ١٥/ ٧/ ٢٠٠٩.
٦٦. موقع بنيامين نتنياهو على الشبكة /http://www.netanyahu.org.il.
٦٧. هآرتس ١٩/ ٦/ ٢٠٠٩.
٦٨. مثال على ذلك، كتب المعلق الاقتصادي والسياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، سيفر بلوتسكر، ما يلي: على الرغم من أن الفلسطينيين أجروا، منذ توقيع اتفاق أوسلو (في العام ١٩٩٣)، مفاوضات مع الحكومات الإسرائيلية كلها، إلا إن قيادتهم بدأت بعد تسلم بنيامين نتنياهو مهمات منصبه رئيسا للحكومة الإسرائيلية، في نيسان ٢٠٠٩، بإيجاد الذريعة تلو الأخرى كي تتهرّب من إجراء حوار مهم مع إسرائيل. ويبدو أن صعوبة تفسير هذا الموقف الفلسطيني قد تسللت إلى البيت الأبيض أيضا،

فإن كل من يقرأ بتمعن المقابلة الكاملة، التي أدلى بها الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى مجلة "تـايم" الأميركية، يجد أنه هو أيضا واجه صعوبة كبيرة في فهم هذا التصرّف الفلسطيني. وإزاء ذلك فإن السؤال المطروح: ما هو السبب الواقف وراء رفض القيادة الفلسطينية مبادرة الإدارة الأميركية الحالية، التي تعتبر إدارة مريحة من ناحيتهم؟. إنني أعتقد أن الفلسطينيين لا يرغبون في إجراء مفاوضات مع نتنياهو، لأنه يُعتبر في نظرهم سياسيا عمليا يتطلع إلى حلّ عمليّ. ويبدو أن القيادة الفلسطينية غير راغبة، في الوقت الحالي، في التورط في مثل هذا الحل، بل وحتى غير راغبة في الاقتراب منه. إن هذه الحقيقة تعتبر الجانب العبثي للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني في العام ٢٠١٠. فالفلسطينيون على استعداد لمفاوضات عامّة مع حكومة نتنياهو لا تؤدي إلى أي نتيجة، لكنهم ليسوا على استعداد لمفاوضات عملية يُحتمل أن تؤدي إلى نتائج ميدانية. إنهم يخافون مواجهة وضع يكونون مطالبين، في خضمه، برفض أو قبول تسوية مؤقتة قابلة للتنفيذ، تشمل تفكيك جزء من المستوطنات، ونقل مزيد من المناطق إلى سيطرتهم. إنهم يهربون من نتنياهو لأنه في نظرهم سياسي جاد (يديعوت أحرونوت ٢٧/ ١/ ٢٠١٠).

٦٩. هآرتس ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩.

٧٠. يديعوت أحرونوت ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩.

٧١. هآرتس ٦/ ٧/ ٢٠٠٩.

٧٢. يديعوت أحرونوت ٣١/ ١/ ٢٠١٠.

٧٣. هآرتس ١٧/ ١/ ٢٠١٠.

٧٤. يسرائيل هيوم ١٠/ ٢/ ٢٠١٠.

٧٥. يسرائيل هيوم ١٢/ ١١/ ٢٠١٤.

٧٦. هآرتس ٧/ ١٠/ ٢٠١٣

٧٧. مردخاي كيدار: خطاب عمرنا، موقع i24 news، 18/10/2013.

٧٨. عزمي بشارة: دوافع إسرائيل إلى الاعتراف بها دولة يهودية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٩، عدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨.

٧٩. كلمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الكنيست حول قضية غلاء المعيشة خلال نقاش خاص جرى بناءً على جمع تواقيع ٤٠ نائباً (٢٦/ ١١/ ٢٠١٤). طالع النص الكامل للكلمة في قسم "ملاحق".

٨٠. زئيف شتيرنهيل: اتفاق يكون عبارة عن استسلام فلسطيني كامل، هآرتس ١٨/ ٤/ ٢٠١٤.

٨١. يشير الكاتب بذلك إلى تأثير أفكار والد نتنياهو على نجله. اقرأ عن ذلك في سياق لاحق.

٨٢. هيلل كوهين: دولة يهودية؟ ليس في بلدنا، معاريف ٢١/ ٢/ ٢٠١٤ .

٨٣. بيتر بينارت: الفلسطينيون عديمو الأهمية، هآرتس ٢/ ١٠/ ٢٠١٤.

٨٤. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".

٨٥. بنيامين نتنياهو: مكان تحت الشمس، منشورات يديعوت أحرونوت- سيفري حيمد، الطبعة الثانية ٢٠٠٢.

٨٦. عميت سيغل: المقابلة الأخيرة لبن تسيون نتنياهو، موقع قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية على الشبكة، ٣٠/ ٤/ ٢٠١٢.

٨٧. كارل فيك: الحكمة المنقولة؟ كيف تركت الأيديولوجيا التي اعتنقها والد نتنياهو بصماتها على ابنه، نُشر بالإنكليزية على الموقع الإلكتروني:
http://world.time.com/2012/05/02/received-wisdom-how-the-ideology-of-netanyahus-late-father-influenced-the-son/
٨٨. ساري مكوفر- بليكوف: خطة أصلية- بن تسيون نتنياهو يقدّم مشورة لابنه، معاريف ٣/ ٤/ ٢٠٠٩.
٨٩. هآرتس ١/ ٥/ ٢٠١٢.
٩٠. أقوال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مستهل اجتماع الحكومة يوم ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤، موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة.
٩١. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة.
٩٢. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
٩٣. ألوف بن: الرجل الواقف وراء ليبرمان، هآرتس ١٣/ ١٠/ ٢٠١٠ .
٩٤. موقع "مؤتمر هرتسليا" على الشبكة /http://www.herzliyaconference.org
٩٥. ألوف بن، مصدر سبق ذكره.
٩٦. نُشر "التصور المستقبلي" في كانون الأول ٢٠٠٦، و"الدستور الديمقراطي" في آذار ٢٠٠٧، و"وثيقة حيفا" في أيار ٢٠٠٧.
٩٧. ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل: استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع ٢٠٠٧، ترجمة سعيد عياش، أوراق إسرائيلية ٤٠، أيار ٢٠٠٧، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.
٩٨. طالع النص الكامل للخطاب في قسم "ملاحق".
٩٩. أقوال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مستهل اجتماع الحكومة الإسرائيلية يوم ٩/ ١١/ ٢٠١٤. موقع رئيس الحكومة على الشبكة.
١٠٠. معاريف ٣٠/ ٦/ ٢٠١٤.
١٠١. نحيل الراغبين في التوسع حول سياسة إقصاء وحرمان الفلسطينيين في الداخل من موارد القوة والأراضي العامة إلى العدد رقم ٦٤ من سلسلة "أوراق إسرائيلية" الذي يتضمن تقريراً كتبه ينون كوهين، أستاذ علم الاجتماع في جامعة كولومبيا الأميركية، بعنوان "اللامساواة المكانية/ الإقليمية: اليهود والعرب في مناطق إسرائيل، ١٩٩٥- ٢٠١٢"، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار ٢٠١٤.
١٠٢. هآرتس: التهويد عنصريـة (مقال افتتاحي)، ٣/ ١٢/ ٢٠١٣.
١٠٣. هآرتس: مقال افتتاحي، ١٠/ ١١/ ٢٠١٤.
١٠٤. هآرتس: مقال افتتاحي، ١٨/ ١١/ ٢٠١٤ .
١٠٥. يديعوت أحرونوت ٢٨/ ١١/ ٢٠١٤.
١٠٦. يديعوت أحرونوت ٢٦/ ١١/ ٢٠١٤.
١٠٧. مثال على ذلك، أصدر "مجلس السلام والأمن" في إسرائيل، الذي يضم مجموعة واسعة من كبار الضباط والمسؤولين الأمنيين السابقين، يوم ١٣/ ١١/ ٢٠١٣، تقريرا تناول فيه ادعاءات نتنياهو حول حاجة إسرائيل الأمنية إلى مواصلة سيطرتها على غور الأردن وضم مناطق واسعة في غرب الضفة الغربية إلى إسرائيل بعد

التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. ونفى "مجلس السلام والأمن" بشكل لا لبس فيه أن يكون بقاء السيطرة الإسرائيلية في الغور أو أي منطقة أخرى في الضفة الغربية سيساهم بأي حال من الأحوال في تعزيز أو تحسين أمن إسرائيل. وشدّد التقرير على أن العكس هو الصحيح، وأن التوصل إلى اتفاق دائم سيحسن أمن إسرائيل وسيمنحها شرعية دولية.

١٠٨. آري شافيط: العقد الماضي كان عقداً ضائعاً، هآرتس ٢٢/ ٥/ ٢٠١٤.

١٠٩. إيان لوستيك: وهم الدولتين، هآرتس ٣/ ١٠/ ٢٠١٣.

١١٠. إفرايم عنبار: عدم الإقدام على أي خطوات أحادية هو أفضل خيار، أوراق مركز بيغن – السادات للدراسات الإستراتيجية– جامعة بار إيلان، رقم ٢٤٧، ١٥/ ٥/ ٢٠١٤. وعنبار هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار- إيلان، ومدير مركز بيغن – السادات للدراسات الإستراتيجية.

١١١. زكي شالوم: سفير إسرائيل في الولايات المتحدة إذ يتحدّث عن العلاقات بين الدولتين، مباط عال رقم ٥٥٠، ١٨/ ٥/ ٢٠١٤، معهد دراسات الأمن القومي– جامعة تل أبيب.

١١٢. ميخائيل منكين: من الدفاع إلى الهجوم– كيف يتعين على معسكر الوسط– اليسار (في إسرائيل) أن يتصرّف إزاء انهيار المفاوضات؟، ورقة موقف، ٦/ ٤/ ٢٠١٤، "مركز مولاد من أجل تجدّد الديمقراطية في إسرائيل".

ملاحق

بنيامين نتنياهو- خطابات مختارة

[المصدر: موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة]

(١)

كلمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الكنيست حول قضية غلاء المعيشة خلال نقاش خاص جرى بناءً على جمع تواقيع ٤٠ نائباً (٢٠١٤/١١/٢٦)

السيد رئيس [الكنيست]،
أعضاء الكنيست،

لقد أرهفتُ السمع إلى كلماتكم وأنوي التطرق إليها. وكان الموضوع الرئيسي الذي احتلّ الجزء الأكبر من هذه الكلمات هو قضية مشروع قانون الدولة القومية اليهودية بالإضافة إلى عدد من المواضيع الأخرى. غير أنني أرجو أولاً إطلاعكم على أنني أنوي أن أطرح على مجلس الوزراء- مع وزير الداخلية غلعاد إردان- مشروع قانون لسحب حق الإقامة من الضالعين في الإرهاب والتحريض والعنف. إننا مصممون على مكافحة الإرهاب بقوة لاستعادة الأمن للمواطنين الإسرائيليين وبالأخص لسكان أورشليم القدس. ولن نكتفي بتعزيز القوات التي تمنع الأعمال المخلّة بالنظام العام وتكافحها فضلاً عن هدم منازل المخربين. إذ لا يمكن أن يتمتع المحرِّضون ومثيرو الخواطر وأولئك الذين يرسلون المخربين، ناهيك عن المخربين أنفسهم وأبناء عائلاتهم المساندين لهم، بالحقوق الناتجة عن كونهم مواطنين إسرائيليين. إن

أولئك الذين يمجّدون القتلة ويسمّونهم «شهداء» ويدعونهم إلى مواصلة نهجهم لن يستمتعوا بمخصصات التأمين الوطني؛ إن أولئك الذين ينادون بتدمير دولة إسرائيل ويعملون من أجل تدميرها لن يستمتعوا بكل هذه الحقوق الاجتماعية، حيث لا توجد مفارقة أكبر من ذلك عجباً وغرابةً، وعليه نعمد إلى تعديل الحالة العبثية هذه.

أرجو الآن الحديث عن قضية مشروع قانون الدولة القومية. إن مشروع قانون الدولة القومية كما سأطرحه- وبناءً على المبادئ التي سأفصّلها بعد قليل- ينص على أن دولة إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية. إن هذيْن المبدأيْن متداخلان ولا يغلب أي منهما الآخر. إن إسرائيل تضمن مساواة الحقوق الشخصية لجميع مواطنيها دون أي تمييز على أساس الدين والعرق الجنس، إلا أنها تكون في الوقت ذاته الدولة القومية للشعب اليهودي حصراً. إن هذا التكامل ما بين الحقوق القومية للشعب اليهودي وحقوق الفرد أو حقوق المواطنين إنما يشكل فكرة مُهيْمِنة ثابتة في جميع الوثائق الأساسية التي واكبت قيام دولة إسرائيل. إذ كان وعد بلفور [المقدَّم من بريطانيا العظمى للحركة الصهيونية العام ١٩١٧] قد تحدث عن ضرورة إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي إلى جانب الالتزام بالحفاظ على الحقوق المدنية (لاحِظوا الكلمات) والدينية لجميع سكان البلاد.

[مقاطعة عدد من نواب الكنيست لكلمة رئيس الحكومة]

ثم كرر الانتداب البريطاني [ضمن صكّ الانتداب الذي منحته عصبة الأمم لبريطانيا العظمى العام ١٩٢٢ تفويضاً لحكمها في أرض إسرائيل- فلسطين] هذه الصيغة تماماً. أما خطة التقسيم التي تبنّتها الأمم المتحدة يوم ٢٩ تشرين الثاني [من العام ١٩٤٧]- وسنحيي بعد فترة قصيرة ذكرى هذا التاريخ- فقد تحدثت عن دولة يهودية إلى جانب دولة عربية، فيما تحدثت وثيقة الاستقلال [لدولة إسرائيل] عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل تُسمى دولة إسرائيل وتتيح هجرة اليهود إلى البلاد وجمع الشتات اليهودي مع ضمان مساواة الحقوق لكافة مواطنيها.

أرجو الآن التطرق إلى أسئلتكم: إذا كانت كل هذه الأمور واضحة تماماً منذ البداية، بمعنى [كون إسرائيل] دولة قومية خاصة باليهود تؤمِّن الحقوق المتساوية لمواطنيها، فلماذا استدعت الضرورة أصلاً تشريع القانون الأساسي حول كرامة الإنسان وحريته [الذي كان

الكنيست قد اعتمده العام ١٩٩٢]، إذا أخذنا بعين الاعتبار ورود هذه المسائل بصيغة جلية في تلك الوثائق الأساسية المشار إليها أعلاه؟ إن سبب تشريع القانون الأساسي حول كرامة الإنسان وحريته بعد مضي ٤٤ عاماً على اعتماد وثيقة الاستقلال يعود إلى حقيقة مفادها أن هذه الأمور ما عادت واضحة، إذ كان هناك مَن اعترضوا على الحقوق المدنية أو مَن تحدّوا هذا المبدأ، وعليه تم تشريع القانون الأساسي المذكور لغرض تثبيته.

أيها السيد رئيس الكنيست، أعتقد بأن نواب الكنيست المعارضين، الذين كنتُ قد أصغيت إليهم ببالغ الاهتمام، يصعب عليهم جداً الاستماع إلى الإجابات على الأسئلة التي طرحوها بأنفسهم، وها أنني أقدم هذه الأجوبة بشكل مرتب، علماً بأنه يحق لأي منهم الإدلاء بكلمته في الموعد المحدد لها، لكن لا يمكن السعي لإسكات الجواب الحقيقي والصادق والمرتب [قال رئيس الحكومة هذا الكلام تعقيباً على استمرار مقاطعة نواب المعارضة لكلمته]. أما السؤال الذي أطرحه فهو: لماذا كانت الضرورة حينها تستدعي تشريع القانون الأساسي حول كرامة الإنسان وحريته إذا كانت حقوق هؤلاء المواطنين محمية؟

[مقاطعة عدد من نواب الكنيست لكلمة رئيس الحكومة]

إن سبب الأمر كان يعود إلى وجود مَن تحدّوا حقوق المواطنين حيث كانت الحاجة تقتضي تثبيتها بصفتها مدماكاً أساسياً للنظام الديمقراطي. غير أن تثبيت هذا المقوِّم صار منذ اعتماد القانون الأساسي المذكور [حول كرامة الإنسان وحريته] عنصراً يخلّ بالتوازن بين الحقوق المدنية والحقوق القومية الخاصة بنا [قاصداً اليهود]، حيث تمثل غياب هذا التوازن في حالات مختلفة. وأرجو تقديم مثاليْن على هذا الأمر يستطيع الناس استيعابهما فوراً: إن المتسللين الذين يدخلون أراضي دولة إسرائيل هم من أبناء البشر ويتمتعون بالحقوق بمقتضى القانون الأساسي حول كرامة الإنسان وحريته، إنهم بشر ولديهم حقوقهم ولا مراء في الأمر، لكن عندما نأتي لمناقشة مسألة تغليب حقوقهم على حقنا في الحفاظ على الدولة القومية للشعب اليهودي فإننا نتعرض [بحكم الحالة القانونية السائدة حالياً] لحالة من اختلال التوازن؛ ويتكرر الأمر نفسه [هنا يسوق رئيس الحكومة المثال الثاني] بالنسبة لقضية لمّ الشمل: إن الفلسطينيين الذين يرغبون في لم الشمل داخل دولة إسرائيل

لهم حقوقهم أيضاً، ولا مراء في الأمر، غير أن هذه الحقوق تصطدم برغبتنا في الحفاظ على دولة إسرائيل بصفتها الدولة القومية [اليهودية].

وبالتالي نشأت على مرّ السنين حالة من غياب واضح للتوازن بين المقوِّميْن الأساسيين [لدولة إسرائيل] أي بين يهوديتها وديمقراطيتها، بمعنى غياب التوازن أو الثقل الواجب إعطاؤه لحقيقة كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، ومن هذا المنطلق تقتضي الحاجة كلا القانونيْن الأساسييْن، سواء قانون كرامة الإنسان وحريته أو قانون الدولة القومية. وكان من الأحرى في رأيي سنّ كلا القانونيْن بصورة متزامنة، لكن الأمر لم يحدث حينها. أما ما نفتقد إليه اليوم فلا يمكن اختزاله بحالة من عدم التوازن صارت واضحة للجميع، بل إن المسألة تنطوي على بُعد آخر ألا وهو – تكراراً لما كان قد حدث في حينه بالنسبة للحقوق المدنية – وجود مَن يتحدى الحقوق القومية للشعب اليهودي. إن مَن يتجنب النظر إلى هذا الأمر إنما يضع رأسه في الرمل، حيث هنالك مَن يتحدى سواء من خارج البلاد أو من داخلها حقيقة كون دولة إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي. بالطبع نسمع ذلك مثلاً من جمعية (عدالة) [المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل]، إذ إنها تطرح مشروع دستور وتطالب بسنّ قوانين معينة وتطالب بإلغاء النشيد الوطني والعَلم وبإنشاء دولة ليس لها أي طابع قومي وتكون عبارة عن نظام فيدرالي، علماً بأن هناك منظمات أخرى كثيرة [تطرح مطالب مماثلة]. وكان يكفيني الاستماع إلى أقوال النائب باسل غطاس [من كتلة التجمع الوطني الديمقراطي] الذي يتحدث بصورة واضحة ولا يعترف ولو بالنزر اليسير أو بشبر من حقنا القومي في النقب والجليل وأي جزء من أراضي دولة إسرائيل. إن هذا الأمر واضح تماماً إذا أنصفنا الحقيقة ويقوله [النائب غطاس] علناً. ويعني الأمر أن هناك من يعترض – داخلياً وخارجياً – على مجرد كون إسرائيل دولة قومية يهودية، علماً بأن هذا الموقف تدعمه هيئات وجمعيات غير حكومية وكذلك بعض الحكومات التي تنفي حق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم.

[مخاطباً نواب الكنيست المعارضين الذين قاطعوه] إنكم لا تريدون الآن الاستماع – حيث أصبحتم تشعرون بحالة من عدم الارتياح أقرّ بوجودها – لكن أرجو منكم أن تستمعوا على

أي حال: هناك أيضاً اعتراض يأتي من الخارج، هناك اعتراض أساسي وتحدٍ لحقيقة وجود إسرائيل دولة قومية. إن مَن يتجنب النظر إلى هذا الأمر كأنه لا يستمع هنا إلى بعض نواب الكنيست ولا يستمع إلى الاعتراض الوارد من جانب السلطة الفلسطينية التي ترفض بإلحاح وصرامة الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، ناهيك عن حركة حماس التي أبدت معارضتها لقانون الدولة القومية. وأستطيع فهم سبب معارضة حماس لقانون الدولة القومية، لكن لا يسعنا فهم سبب معارضة عدد من أفضل أصدقائي له. دعوني أخبركم بهذا السبب: إنني أعارض فكرة الدولة ثنائية القومية وأريد أن تكون الدولة أحادية القومية. ويعني الأمر أن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي رغم وجود غير اليهود فيها الذين يُعتبرون مواطنين متساوي الحقوق، ولا خلاف حول هذا الأمر. غير أن أولئك الذين يتكلمون بصورة متزامنة عن فكرة الدولتيْن للشعبيْن [بصفتها الحلّ المحبَّذ للقضية الفلسطينية] وعن معارضتهم للدولة القومية الخاصة بالشعب اليهودي هنا- أي في إحدى هاتيْن الدولتيْن- إنما يقولون الشيء ونقيضه. إذ يقول هؤلاء من جهة إنه يحق للفلسطينيين بالطبع أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم، دولة قومية فلسطينية، ولا خلاف حول الأمر (رغم أنه يجب القول بالمناسبة إن تلك الدولة لن تشهد حالة من تساوي حقوق اليهود [مع العرب الفلسطينيين] لأنها ستكون خالية من اليهود حيث يتم طردهم من أراضيها..)؛ أما دولتنا القومية فهي [بنظر هؤلاء] مرفوضة أصلاً، حيث يرى هؤلاء أن الدولة التي توجد هنا [في إسرائيل] ستكون دولة هجينة يهودية- عربية أو «الدولة فوق القومية». إنني أعارض الدولة ثنائية القومية وعليه أدعم قانون الدولة القومية. ولم يبدأ اعتقادي بوجوب تمرير مشروع هذا القانون بالأمس القريب بل كنت قد أعلنت عن ذلك في عيد الاستقلال السابق حيث وقفت في قاعة الاستقلال [قاعة في تل أبيب حيث كان قد تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل العام ١٩٤٨] وقلت إن الوقت قد حان لإحداث التوازن المطلوب بين القانون الأساسي حول كرامة الإنسان وحريته وقانون الدولة القومية الخاص بنا.

إن إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية، وتبعاً لذلك- وعلى ضوء الحاجة المزدوجة التي كنت قد تحدثت عنها، والتي تعني أولاً ضرورة إحداث التوازن [بين المقوِّميْن اليهودي

والديمقراطي للدولة] وثانياً التصدي لكل أولئك الذين يتحدّون وطننا القومي- فإنني عاقد العزم على دفع مشروع قانون الدولة القومية وفق الصيغة التي سأطرحها، ذلك لأن هناك نصب عينيَّ هدفاً واحداً ألا وهو ضمان وجود ومستقبل الشعب اليهودي في بلاده. وسيعرقل هذا القانون المبادرات الرامية إلى النيل من الطابع اليهودي للدولة ويحول دون المحاولات الرامية إلى تغيير نشيدنا الوطني وعلمنا بالإضافة إلى عرقلته أي محاولة لإغراق إسرائيل باللاجئين الفلسطينيين بأي طريقة وخاصة من خلال آلية لمّ الشمل، والوقوف سداً منيعاً أمام من يطمحون إلى تكوين حكم ذاتي عربي في الجليل والنقب وإتاحة الفرصة للتعامل الأفضل مع ظاهرة التسلل غير القانوني إلى دولة إسرائيل. وعليه فإن الحاجة لسن هذا القانون صارت أكثر إلحاحاً من أي وقت آخر، بل إن الضرورة تتطلبه اليوم كما كانت عليه في الماضي، علماً بأنني أرى أنه كان مطلوباً منذ زمن.

هذه هي المبادئ الأساسية لقانون الدولة القومية الذي أنوي تقديمه:

أ. إن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي ومكان إقامة دولة إسرائيل.

ب. إن دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي الذي يجسد فيها حقه في تقرير المصير بناءً على تراثه الحضاري والتاريخي.

ج. إن حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل مقصور على الشعب اليهودي.

د. إن دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تقوم على أسس الحرية والعدالة والسلام على ضوء رؤية أنبياء إسرائيل وتلتزم بحماية الحقوق الشخصية لجميع مواطنيها بمقتضى القانون.

أرجو أن تشرحوا لي [مخاطباً نواب المعارضة] ما هي النقاط التي لا توافقون عليها، أريد أن أعرفها تحديداً.

[مقاطعة عدد من نواب الكنيست لكلمة رئيس الحكومة]

سبق وقلت إنني سوف أتطرق إلى المواضيع الأخرى وها أنني أتطرق إليها. تتوالى أقوال الناطقين باسم المعارضة ليس الآن فحسب بل أيضاً في الأيام التي سبقت هذا النقاش، لا بل

في أي وقت، حيث يشرحون موقفهم قائلين الآتي: «أيها السيد رئيس الحكومة، إنك تتولى مقاليد رئاسة الحكومة على مدى ٩ سنوات [مع احتساب فترة ولاية السيد نتنياهو الأولى بين عاميْ ١٩٩٦ – ١٩٩٩]..»، ثم يردفون القول ويطرحون هذا الادّعاء الذي عفا عليه الزمن: «ماذا فعلته طيلة فترة السنوات التي تتولى فيها رئاسة الحكومة؟». [مخاطباً نواب المعارضة] إنكم تعتمدون بالفعل معادلة بسيطة مفادها كالآتي: «إذا لم تُخلِ أي منطقة [أي لم توعز بانسحاب إسرائيل منها] – فكأنك لم تعمل شيئاً». والقول صحيح لأنني لم أخْلِ ولم تُغْرِني– بخلافكم– فكرة تسليم أي منطقة لتصبح خاضعة لسيطرة وكيل من وكلاء إيران على حدودنا، لكنني أعمل طيلة هذه السنوات على تكريس أمن دولة إسرائيل أمام الإسلام المتشدد الذي يجتاح المنطقة. غير أن هذا الأمر ليس كافياً بالنسبة لكم، وبالفعل أقرّ باستحالة إغلاق الدولة بصورة مُحْكَمة تماماً بوجه تأثير الجهاد العالمي، لكننا عملنا كل ما في وسعنا لإصابة أعدائنا بقوة وتصرفنا بمسؤولية تجنباً لجرّ المنطقة إلى دائرة الكفاح الأعنف. لكن هذا الأمر لا يكفيكم [مخاطباً نواب المعارضة] لأنكم تقولون: «أيها السيد رئيس الحكومة، إن هذه الحالة حيث يختلّ الوضع في الشرق الأوسط ويتفكك تلزمك بالمبادرة، حيث يتعين عليك أن تخلي منطقة معينة وتقفز من الصخرة إلى الأسفل وكأنك تجد فيها الكحل والورد».. لكنني لن أجد هناك الآن إلا (داعش) وحماس، كما أصرّ على المطالبة بأن يتعامل معنا شريك [فلسطيني] يعترف بالدولة القومية للشعب اليهودي بالإضافة إلى اعتماد تدابير أمنية تضمن التواجد طويل الأمد لجيش الدفاع وأجهزتنا الأمنية [في أراضي الدولة الفلسطينية حال قيامها]. هذه هي المطالب التي أصرّ عليها، غير أنكم [نواب المعارضة] ما زلتم ترددون نغمة «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

كما أنكم سألتم: «ماذا فعلته؟»، فإذن يمكنني القول إنني أتولى رئاسة الحكومة إجمالاً خلال ٩ سنوات، وعندما عيِّنتُ رئيساً للحكومة في المرة الأولى [العام ١٩٩٦] كانت الحالة السائدة آنذاك هي أن أي شخص إذا نقل معه حفنة من الدولارات إلى خارج البلاد ثم عاد دون إيداعها في البنك، أو إذا لم يحصل على تصديق من موظف لبنك إسرائيل، كان هذا الشخص عاجزاً عن عمل أي شيء، ما عدا– طبعاً– الذهاب إلى الصرافين [الذين

كانوا يعملون بشكل غير قانوني] في شارع ليلنبلوم في تل أبيب. وقد استمرت الحالة هذه إلى أن اتخذتُ ذات يوم قراراً بإلغاء كل إجراءات مراقبة العملات الخارجية وحوَّلت بالتالي إسرائيل إلى دولة عصرية. غير أنكم [نواب المعارضة] ما زلتم ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

فيما يتعلق بالاقتصاد فقد اعتمدنا سلسلة إصلاحات أوصلت دولة إسرائيل التي كان ناتجها القومي الخام أدنى مما كان عليه في اليونان وقبرص إلى حالة سمحت لهذا الناتج بتجاوز قبرص واليونان ثم إيطاليا وإسبانيا لنقبل قريباً إلى تجاوز فرنسا أيضاً. وهكذا حققنا طفرة هائلة للاقتصاد الإسرائيلي. غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

كما أننا وضعنا العراقيل أمام إيران وعملنا على فرض عقوبات [اقتصادية دولية] عليها لتأخير برنامجها النووي ثم- في الفترة الراهنة- لمنع التوصل إلى اتفاق سيء [بين إيران والقوى العظمى المتفاوضة معها] من شأنه تعريض إسرائيل والعالم أجمع للخطر. غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

ثم أقدمنا على إمداد جيش الدفاع بالآلاف من القذائف المعترضة [للصواريخ المعادية] والخاصة بمنظومة «القبة الحديدية»، الأمر الذي سمح بحماية المواطنين الإسرائيليين، كما أننا سددنا ضربة قاصمة لحماس خلال عملية «الجرف الصامد» [في قطاع غزة الصيف الماضي]. غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

ونعمل على إيصال مناطق النقب والجليل [بأواسط البلاد] عبر الطرق وخطوط سكك الحديد وتحويلات الطرق والأنفاق والجسور. غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

وتمكنّا أيضاً من إغلاق وسدّ حدود دولة إسرائيل أمام محاولات المخربين والمتسللين دخولها، علماً بأننا الدولة الوحيدة التي تمكنت من ضبط حدودها، غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

وقمنا بمدّ الألياف الضوئية [للاتصالات السريعة] انطلاقاً من كريات شمونة وصولاً إلى

إيلات، غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

وبالنسبة لمسألة الاحتكارات [في فروع الاقتصاد] فقد شكّلت اللجنة المختصة بها ثم كسرنا نظام «الشركات الهرمية» [القائمة على سيطرة بعض رجال الأعمال وأرباب البورصة على مجمعات صناعية كبرى بشكل هرمي]، غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

وها نحن نحوِّل الآن بئر السبع إلى عاصمة الفضاء الإلكتروني في إسرائيل وإحدى أهم مدن العالم في مجال الفضاء الإلكتروني، غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

وأنشأنا أيضاً كلية الطب في الجليل وهي مشروع جديد تترتب عليه تكهنات بتحقيق انطلاقة في صفد ومحيطها، غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

ثم اعتمدنا نظام «السماء المفتوحة» [فتح سوق رحلات الطيران المدني أمام المنافسة] وألغينا رسوم [الإذاعة والتلفاز المفروضة على المواطنين]، غير أنكم [نواب المعارضة] ترددون: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً».

وبالتالي ما زال أمامنا الكثير مما يجب القيام به، حيث أقرّ بهذا الأمر. لقد عملنا الكثير- وإنني أرجو اختصار الوقت، أيها السيد رئيس الكنيست، وعدم الخوض في تفاصيل كل ما أنجزناه- لكن ما زال أمامنا الكثير من العمل بما في ذلك ما يتعلق بخفض غلاء المعيشة، على أن يتحقق الأمر- بين أمور أخرى- من خلال خفض الرسوم الجمركية، حيث أعتقد بأن هذا الأمر قد يؤدي إلى انخفاض ملحوظ وسريع لأسعار الأغذية. أما ادّعاؤكم المتكرر: «إذا لم تُخلِ [أي منطقة] فكأنك لم تفعل شيئاً» فأردّ عليه بالآتي: إنني لم أخلِ لكنني فعلت، وسوف نفعل الكثير الكثير من أجل دولة إسرائيل ومواطنيها وهي الدولة القومية للشعب اليهودي.

(٢)

كلمة نتنياهو أمام مؤتمر الجاليات اليهودية في أميركا الشمالية

(٢٠١٤/١١/١١)

أرجو نقل التهاني إلى جميع المشاركين في المؤتمر العام لسنة ٢٠١٤ من أورشليم القدس العاصمة الأبدية والموحَّدة للشعب اليهودي [ملاحظة: تم نقل كلمة رئيس الحكومة عبر نظام الاتصال المرئي]. وأرجو تقديم الشكر لصديقي منذ سنوات طوال مايكل سيغال على كلماته الحارة وعلى أدائه الاستثنائي بصفته رئيساً لمجلس أمناء اتحاد الجاليات اليهودية [في أميركا الشمالية]. كما أرجو التعبير عن الشكر وأداء تحيّة الإجلال لديدي [ديان] فاينبرغ رئيسة إدارة [الاتحاد المذكور] ولجيري سيلبرمان رئيس ومدير عام JFNA [اختصار بالإنكليزية لاتحاد الجاليات اليهودية في أميركا الشمالية] ولمئات القادة والمهنيين الحاضرين هذا المساء على عملهم المتميز لتعزيز الجاليات اليهودية في أميركا الشمالية ولزيادة الدعم لإسرائيل.

إن جالياتكم قد وقفت إلى جانب إسرائيل في الوقت الذي كانت تدافع عن نفسها مرة تلو أخرى إزاء الأعداء المصرِّين على إبادتنا، بما في ذلك خلال عملية «الجرف الصامد» [في قطاع غزة] الصيف الماضي. لقد توليتم قيادة وفود تضامنية وجنّدتم الأموال لمعاونة المحتاجين وأقمتم المهرجانات دعماً لإسرائيل. وفي الوقت الذي قام فيه جنودنا بحماية إسرائيل في

ميدان القتال فإنكم أسهمتم في حمايتها في «ميدان قتال» آخر ألا وهو محكمة الرأي العام، حيث فعلتم ذلك ببساطة من خلال قول الحقيقة عن الكفاح العادل الذي تخوضه إسرائيل مع إرهابيي حماس. وعليه أرجو أن أقول لكم كلمتيْن لا أكثر: شكراً لكم. شكراً لكم على وقوفكم إلى جانب إسرائيل وإلى جانب الحقيقة.

كما أنني أرجو التعبير عن مشاعر الاحترام لرئيس الوكالة اليهودية نتان شيرانسكي وهو بطل حقيقي للشعب اليهودي. إن نتان- مثله مثلكم- يعمل ليلاً ونهاراً من أجل تعزيز مستقبل الشعب اليهودي.

أما في الختام فأرجو إبداء احترامي لرون دريمر سفيرنا متعدد المواهب في واشنطن. أشكرك يا رون على كل ما تقوم به من أجل تمتين العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة وبين الإسرائيليين والأميركيين (سواء أكانوا يهوداً أم غيرهم). بالمناسبة، يا رون، يمكنك إبلاغ نائب الرئيس [الأميركي، جو] بايدن بأنني أعلم حقيقة بقائنا أصدقاء، حيث سنظل أصدقاء إلى الأبد.

وكان نائب الرئيس [الأميركي] قد قال أمس إننا لا نتفق في جميع الأحوال، وهو قول صحيح، لكننا نتفق دون شك على أن إسرائيل لا تتمتع بأي صديق وحليف أكبر من الولايات المتحدة، فيما لا تتمتع الولايات المتحدة بأي صديق وحليف أكبر من دولة إسرائيل. إنني أكنّ التقدير العميق للصداقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وكذلك للصداقة الكبرى بين إسرائيل وكندا.

سيداتي وسادتي،

إن أصدقاء من قبيل أميركا [الولايات المتحدة] وكندا لهم أهميتهم لأن أي دولة تحتاج إلى تحالفات كهذه، لكن الأمر ينطبق على دولة مثل إسرائيل بوجه خاص كونها تواجه تحديات لا تواجهها أي دولة أخرى على وجه الأرض. ويأتي في مقدمة [هذه التحديات] التهديد الوارد من إيران. ولا يجوز أن يقتصر هدفنا على منع إيران من تطوير السلاح النووي اليوم، بل يجب علينا منعها من تطوير السلاح النووي غداً أيضاً. إن إيران ملتزمة علناً بالقضاء على إسرائيل. وقد دعا زعيمها [مرشدها] الأعلى آية الله خامنئي قبل ثلاثة أيام ليس إلا- وعبر

حساب (التويتر) الخاص به- وبصورة تنمّ عن الوقاحة، إلى إبادة إسرائيل (وكانت هذه كلماته حرفياً وليس كلماتي..)، على الرغم من أن إيران تتفاوض مع الدول العظمى سعياً للتوصل إلى اتفاق بشأن [برنامجها] النووي.

هكذا ينظر النظام الإيراني إلى مفهوم الحداثة، بمعنى إطلاق التغريدات عبر موقع (تويتر) عن إبادة إسرائيل.. لكنني أخشى من أن الأمر قد يتجاوز مجرد الكلمات أو التصريحات الجاري إطلاقها في الجو (رغم أنها ضارَّة بحد ذاتها)، إذ إن هذا الخطاب الأرعن الذي يوجهه هذا النظام مدعوم بممارسات قاتلة. وتقوم إيران بتسليح وتدريب وتمويل التنظيمات الإرهابية الفلسطينية وبالأخص حماس والجهاد الإسلامي، وتزوّدها- وكذلك الأمر بالنسبة لربيبتها الإرهابية الرئيسية حزب الله- بعشرات الآلاف من القذائف الصاروخية لغرض إطلاقها على المواطنين الإسرائيليين. وتسيّد إيران الإرهاب والرعب في أرجاء الشرق الأوسط، في سورية والعراق ولبنان وغزة واليمن وأماكن أخرى. كما أنها تجري معركة إرهابية تشمل خمس قارات انطلاقاً من بانكوك وصولاً إلى بورغاس [منتجع بلغاري] وواشنطن.

إن قسوة تعامل إيران مع العالم تتطابق مع عنفها الداخلي. إذ يُعدم نظام الملالي معارضيه السياسيين والأقليات الدينية والعرقية ومثليي الجنس وناشطات الحركة النسائية والصحافيين. ويشار إلى أن معدل عمليات الإعدام [في إيران] قد ارتفع- ولم ينخفض- تحت قيادة [الرئيس حسن] روحاني التي تتظاهر بالاعتدال. وإذا كانت إيران تقوم بهذه الممارسات في الوقت الذي لا تمتلك فيه السلاح النووي، فتصوّروا كيف سيكون عليه نهجها إذا تم تحقيق صفقة ستبقيها «دولة عتبة» نووية.

أيها الأصدقاء،

من الواضح للجميع أن إيران تسعى لرفع العقوبات التي ألحقت ضرراً جسيماً باقتصادها. غير أنه من الوضوح بمكان- بدرجة لا تقلّ عن ذلك- أنها ليست مستعدة لإزالة برنامجها النووي مقابل ذلك. ولشديد الأسف يبدو حسب التقارير الواردة (وأرجو أن لا تثبت صحتها) أن المجتمع الدولي مستعد- بدلاً من الوقوف ثابتاً ومطالبة إيران بإزالة برنامجها

[النووي]- لإبقاء هذا البرنامج بأكمله تقريباً على حاله. ويُؤمل في الاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية والمفتشين لغرض منع إيران من تطوير السلاح النووي.

غير أنني أعتقد بأن هذه الصفقة ستكون سيئة وتمثل خطأ جسيماً. إذ يتعين علينا الإقرار بأن قدراتنا على جمع المعلومات الاستخباراتية لها حدودها. ولا تنسوا أن وكالات الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية على السواء لم تتمكن على مدى سنوات من كشف منشآت التخصيب السرية التي أقامتها إيران في نتانز وقم. وعليه لا يوجد أي سبب يبعث على الاعتقاد بأن معلوماتنا الاستخباراتية ستكون كاملة في المستقبل.

أما المفتشون فإنهم لم يتمكنوا في حينه من منع كوريا الشمالية من وضع يدها على القنبلة [النووية]. وإذا ما استفدنا بشيء من السنوات العشر التي خدعت فيها إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن هذا الشيء يتمثل بعجز المفتشين عن منع إيران أيضاً من الحصول على القنبلة. وكانت الوكالة الدولية نفسها قد أعلنت الأسبوع الماضي أن إيران تواصل إخفاء التفاصيل المتعلقة بالجوانب الأكثر إثارة للشبهات حول برنامجها النووي وحجبها عن عيون المفتشين الدوليين المتواجدين في أراضيها.

أيها السيدات والسادة،

ثمة مَن ادّعى بأن إيران قد تُناصر أميركا على حل مشاكل الشرق الأوسط. غير أن إيران ليست جزءاً من الحل بل تمثل جزءاً كبيراً للغاية من المشكلة. إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست شريكة لأميركا [الولايات المتحدة] بل إنها عدو لها، ويجب معاملتها معاملة العدو من خلال الحرص على العقوبات [الدولية المفروضة عليها] وكذلك من خلال توضيح المجتمع الدولي أنه مصمم على القيام بكل ما يلزم لمنع إيران من تحقيق الاختراق نحو القنبلة [النووية] أو الحصول عليها بطرق خادعة.

إن أسوأ تطور قد يحدث الآن يتمثل بموافقة المجتمع الدولي على صفقة تبقي إيران بصفة «دولة عتبة نووية» وترفع العقوبات عنها، إذ سيكون هذا الأمر بمثابة كارثة ذات أبعاد تاريخية، إنه سيمنح دفعة تشجيعية لكل الجهات الإرهابية التي ترعاها إيران في ربوع المنطقة ويشعل سباق تسلح نووي بين السنّة والشيعة من شأنه تعريض العالم أجمع للخطر.

وغني عن القول إن تطوراً كهذا سيشكل خطراً هائلاً على دولة إسرائيل. إن إسرائيل لا يسعها السماح لنظام ملتزم بالقضاء عليها بتطوير السلاح الذي يمكّنه من تحقيق هدفه.

غير أن البديل عن الصفقة السيئة [مع إيران] لا يعني بالضرورة الحرب، بل إنه يعني إفساح المجال الأوسع زمنياً أمام العقوبات الحالية بل أمام عقوبات أشدّ منها لغرض إزالة كامل قدرات إيران المتعلقة بالحصول على السلاح النووي. أما رفع العقوبات قبل تحقيق هذه الغاية فيعني زوال أي أمل في تحقيق حل دبلوماسي حقيقي. ولهذا السبب يجب أن تنتهج أي حكومة مسؤولة سياسة تقوم على تدارك الاتفاق السيء والاستمرار في ممارسة الضغط الشديد على إيران.

كما يجب على جميع الحكومات المسؤولة مساعدة الرئيس أوباما في جهوده لدحر (داعش) [تنظيم الدولة الإسلامية]. غير أن- كما سبق وقلت ذلك في الأمم المتحدة قبل عدة أشهر- دحر (داعش) مع إبقاء إيران بصفة دولة عتبة نووية يعني الانتصار في المعركة وخسارة الحرب. إن أكبر تهديد يتعرض له العالم حالياً يتمثل بامتلاك قوى التشدد الإسلامي السلاح النووي. ولا يجوز السماح بحصول هذا الأمر أبداً وذلك من باب حماية إسرائيل وتحقيق السلام في الشرق الأوسط والسلام والأمن في العالم أجمع.

سيداتي وسادتي،

في الوقت الذي نعمل فيه على عرقلة خطر تحوّل إيران إلى قوة نووية، يتعين علينا أيضاً التصدي بقوة للإرهاب والتحريض الذي يمارسه الفلسطينيون. وقد شهدنا خلال الأسابيع الأخيرة تزايداً دراماتيكياً لعدد الاعتداءات الإرهابية ضد اليهود في أنحاء البلاد بما في ذلك هنا في أورشليم القدس.

وتقترن هذه الاعتداءات بحملة مُمَنْهجة من التحريض بما فيها الافتراءات القائلة إن إسرائيل تسعى لتغيير الوضع القائم في الحرم القدسي، ناهيك عن الاتهامات الرعناء بأننا ننوي هدم مواقع إسلامية مقدسة. إن هذه الاتهامات باطلة، لا بل إنها محض أكاذيب. إن إسرائيل ملتزمة تماماً بالوضع القائم. وقد تحدثتُ الأسبوع الماضي مع [الملك] عبد الله عاهل الأردن وأكدت له مجدداً التزام إسرائيل بالحفاظ على الوضع القائم- من الناحية الدينية- في

الحرم القدسي. وسأواصل بذل أي جهد مستطاع لإعادة الهدوء والأمن لكي ينعم الجميع بالحرية الدينية المكفولة بمقتضى القانون الإسرائيلي.

غير أنه يؤسفني القول إن السلطة الفلسطينية التي كان يجب عليها التحرك لتهدئة الخواطر قد انضمت إلى حماس والإسلاميين المتشددين الآخرين في تأجيج النار. وكان الرئيس عباس [رئيس السلطة الفلسطينية] نفسه قد دعا الفلسطينيين إلى منع اليهود من دخول الحرم القدسي مستخدماً الكلمات «بكل الوسائل المتاحة». وقال عباس إنه لا يجوز أن تطأ أقدامنا أرض الحرم القدسي وهو أقدس مكان لليهودية، وكان اليهود يزورونه بشكل مسالم منذ سنوات. ويشكل هذا الموقف تغييراً للوضع القائم. كما أن الرئيس عباس امتدح علناً المخرب من الجهاد الإسلامي الذي كان قد حاول اغتيال الحاخام يهودا غليك [ناشط يميني معروف عنه بالذات عمله من أجل تأمين صلاة اليهود في باحة الحرم القدسي، وقد تعرض لإطلاق النار في القدس يوم ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٤ وأصيب بجروح خطيرة]، وأدلى بالتصريح الآتي (وأستشهد بكلامه): إن مرتكب محاولة الاغتيال [المدعو معتزّ إبراهيم حجازي الذي قتِل فيما بعد في اشتباك تخلل عملية اعتقاله في أحد أحياء شرقي القدس] «يرتقي إلى العلا شهيداً دفاعاً عن حقوق شعبنا وحرماته ومقدساته». كما أن الرئيس عباس اتهم اليوم اليهود بأنهم «يدنسون» الحرم القدسي.

وهكذا- مرة أخرى- يقترن هذا التحريض على العنف بإعادة كتابة التاريخ الرامية بدورها إلى نزع شرعية الشعب اليهودي والدولة اليهودية. وتنكر صفحة (الفيسبوك) الرسمية لحركة فتح وجود أي صلة للشعب اليهودي بالحرم القدسي، ناهيك عن إنكارها مجرد وجود هيكل مقدّس في الحرم القدسي. وبالتالي يتم بكل بساطة محو أورشليم- مدينة داود القديمة، شأنها شأن أرض إسرائيل بأكملها، من كتب التاريخ الفلسطينية.

يؤسفني القول إن المجتمع الدولي لا يحاسب الفلسطينيين على هذا التحريض وإنكار الحقائق التاريخية، حيث أعتبر الأمر مأساوياً لأن هذه التحريفات والممارسات التحريضية تمسّ بشكل خطير بالجهود المبذولة للتوصل إلى السلام الحقيقي. وبدلاً من دعم جهود دفع

السلام إلى الأمام، فإن المجتمع الدولي يعيد السلام إلى الوراء بإقناعه الفلسطينيين بإمكان حصولهم على دولتهم دون صنع السلام مع إسرائيل.

إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية من دون مطالبة السلطة الفلسطينية بفكّ تحالفها مع حماس- المعروفة عالمياً بصفة تنظيم إرهابي- لهو أمر عبثي. كما أن الاعتراف بالدولة القومية الفلسطينية من دون مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة القومية للشعب اليهودي لهو أمر غير عادل. أما الاعتراف بالدولة الفلسطينية من دون المطالبة بوقف التحريض الجاري عبر الإعلام الرسمي والمدارس الخاصة بالسلطة الفلسطينية فهو أمر غير مسؤول، بينما يشكل الاعتراف بالدولة الفلسطينية من دون المطالبة بتدابير أمنية راسخة تمكن إسرائيل من الدفاع عن نفسها وحماية السلام أمراً خطيراً.

وإذا تم تقديم قضية الدولة الفلسطينية إلى مجلس الأمن الدولي خارج إطار اتفاق سلام مع إسرائيل فيجب رفضها رفضاً باتاً. وإذا تم طرح مشروع قرار أحادي الجانب ومناوئ لإسرائيل على طاولة مجلس الأمن فيجب معارضته بصرامة. إن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني لن يُحلّ من خلال إساءة استغلال الأغلبية التلقائية المناهضة لإسرائيل في هيئات الأمم المتحدة. ويمكن إحالة أي قضية إليها لكن هذه الطريقة لن تؤدي إلى تحقيق السلام. أما الطريقة الوحيدة للسلام فتمرّ عبر المفاوضات المباشرة التي تتناول كافة القضايا الجوهرية.

إن إسرائيل مستعدة لهذه المفاوضات، بل إنها مستعدة للسلام وهكذا الأمر بالنسبة لي شخصياً. غير أن هذا السلام يجب أن يكون حقيقياً ودائماً، الأمر الذي يستوجب وجود شريك فلسطيني ملتزم بتحقيق السلام ومستعدّ لمحاربة الإرهاب ووضع حد للتحريض والاعتراف بالدولة القومية للشعب اليهودي والتعامل بجدية مع الهموم الأمنية الشرعية الإسرائيلية، ما يعني الشريك الذي لا يرغب في استمرار الدولة الفلسطينية في النزاع مع إسرائيل بل وضعها حداً نهائياً له.

سيداتي وسادتي،

هنالك حالياً دول كثيرة في المنطقة تريد عن حق وحقيق وضع هذا النزاع خلفها، الأمر الذي استمدّ الأمل منه. وثمة دول سنّية قيادية في العالم العربي تعيد تقدير موقفها التقليدي

القائم على معاداة إسرائيل. إنها أصبحت تدرك بشكل متزايد أن التهديد الحقيقي الذي تتعرض له لا يأتي من إسرائيل وإنما من متشددين سنّة مثل (داعش) ومن جانب إيران إذا صارت قوة نووية. وأعتقد بأن التعاون مع هذه الدول التي باتت مستعدة أكثر من أي وقت مضى للعمل من أجل السلام والأمن مع إسرائيل من شأنه أن يساهم في فتح باب السلام مع الفلسطينيين، حيث أعتبر هذا الأمر ممكناً. غير أننا نحتاج إلى وقوف المجتمع الدولي إلى جانب إسرائيل ومطالبته الفلسطينيين بالكفّ عن التحريض والسير على درب السلام.

أيها الأصدقاء،

إن الجاليات اليهودية في أميركا الشمالية هي شريكات وفيّة في إعمار دولة إسرائيل منذ ٦٦ عاماً [أي منذ قيام الدولة]. لقد ساعدتمونا على تحويل إسرائيل إلى دولة كبرى تكنولوجياً على نطاق العالم وإلى صنع المعجزات في مجالات الطب والعلوم والابتكارات بالإضافة إلى النظام الديمقراطي الديناميكي والنابض بالحياة. لقد وقفتم إلى جانب إسرائيل عندما تم وضع اتفاقات السلام التاريخية مع مصر والأردن وفي الوقت الذي سعينا فيه لدفع السلام مع الفلسطينيين.

أما إسرائيل فمثلما تقفون إلى جانبها فإنها تقف إلى جانبكم على صعيد مواجهة اللاسامية وتعزيز الهوية اليهودية والمجهود الرامي إلى بقاء الجيل القادم من اليهود ملتزماً تماماً بهذه الشراكة الرائعة القائمة بيننا والمجهود الرامي إلى توعية اليهود في ربوع المعمورة بحقيقة توفر وطن دائم لهم في إسرائيل.

إننا شعب واحد. إننا نتقاسم التاريخ والمصير.

شكراً جزيلاً لكم جميعاً. شكراً على وقوفكم إلى جانب إسرائيل، وإلى الملتقى من أورشليم القدس.

(٣)

كلمة نتنياهو لدى افتتاح دورة الكنيست الشتوية (٢٠١٤/١٠/٢٧)

أيها الفاضل رئيس الدولة رؤوفين ريفلين وعقيلته،
رئيس الكنيست يولي إدلشتاين،
نائبة رئيس المحكمة العليا القاضية مريام ناؤور،
وزراء الحكومة،
مراقب الدولة يوسيف شابيرا،
أعضاء السلك الدبلوماسي،
رئيس المعارضة النائب إسحق هرتسوغ،
أيها الأكارم أعضاء الكنيست،

كانت المناسبة السابقة التي وقفت فيها هنا [على منبر الكنيست] قد سبقت عملية «الجرف الصامد» [في قطاع غزة]. وقد أظهرت دولة إسرائيل للعالم أجمع خلال هذه العملية- وإزاء هجمة إرهابية آثمة- معنى العزيمة والقوة والوحدة. وقد تمثلت هذه القيم بشكل مثالي لدى الشعب والجيش وبالأخص في صفوف جنودنا الذين جرِحوا أو سقطوا ولدى أبناء عائلاتهم.

إخواني وأخواتي أبناء العائلات الثكلى، أعرف تماماً أنني أتحدث باسم الكنيست

والشعب في الوقت الذي أشدّ فيه أزركم فيما تعيشون حالة الحزن الشديد. كما أعلم يقيناً بأنني أتحدث نيابة عنكم جميعاً عندما أبعث تمنيات الشفاء الكامل والعاجل لجنودنا الجرحى. لقد زرتهم في المستشفيات- مثل الكثيرين منكم- وتأثرتُ بشجاعتهم ورغبتهم في العودة سريعاً إلى زملائهم في ميدان القتال. وقد أحبط جنودنا في هذا القتال، أي خلال عملية «الجرف الصامد»، هجمة متعددة الاتجاهات خططت لها حماس على مدى سنوات طويلة. وقد استهدفت الهجمة إثخان القتل في المواطنين الإسرائيليين وخطف جنودنا واحتجاز المدنيين لدينا رهائن. وقد أطلقت حماس آلاف القذائف الصاروخية باتجاه المدن الإسرائيلية وحاولت مهاجمتنا عبر عمليات التوغل براً وبحراً وجواً وتحت الأرض. وقد تمكنّا من إجهاض الغالبية العظمى من هذه الهجمات، حيث اعترضنا القذائف الصاروخية ودمرنا عشرات الأنفاق وقتلنا مئات المخربين وأسقطنا أبراج الإرهاب وصفّينا العديد من قادة الإرهاب. لقد سددنا لحماس أشدّ ضربة تلقتها في تاريخها ونقلنا بذلك رسالة واضحة مفادها كالآتي: إن مَن يحاول استهداف مدننا ومواطنينا سوف يدفع الثمن أبهظ مما يتحمله.

أرجو إعادة تقديم الشكر لجنود وقادة جيش الدفاع وأفراد جهاز الأمن العام (الشاباك) وباقي الأجهزة الأمنية. شكراً لكم، أيها الجنود والمجندات لجيش الدفاع، على بطولتكم وبسالتكم. إننا فخورون بكم. لقد دافعتم عن الدولة في المعركة العسكرية فيما ستدافع الدولة عنكم في المعركة القضائية والإعلامية. وكما فعلتُ ذلك مؤخراً من على منبر الأمم المتحدة [قاصداً لدى مخاطبته الجمعية العامة للأمم المتحدة]، فإننا سنكشف الأكاذيب والافتراءات التي يرميها البعض بجيش الدفاع وهو أكثر جيوش العالم أخلاقية، الذي كان قد خاض في عملية «الجرف الصامد» حرباً لا نظير لها بعدالتها. إن إسرائيل ستواصل الوقوف مرفوعة القامة واثقة من عدالة طريقها فخورة بشعبها وجيشها. وكانت هناك بطولات جنودنا الشبان (التي كان هناك مَن شكك فيها) وتماسك الشعب حيال الظروف البالغة الصعوبة، ووقوف إسرائيل وحدها أمام قوة إرهابية إسلامية متطرفة- إن حقيقة وقوفنا وقفة كهذه ومقاتلتنا قتالاً كهذا وتكتلنا بهذه الطريقة- كانت مجتمعة مصدراً هائلاً للأمل. ويخص هذا

الأمل الأمن والمستقبل وأيضاً- نعم- السلام. لقد مكّنتنا هذه الوقفة الصامدة والموحَّدة من رفض إملاءات حماس رفضاً باتاً علماً بأنها كانت ستعرِّض دولة إسرائيل للخطر.

إن المطلوب منا اليوم في المعركة السياسية هو إبداء القدر ذاته من العزيمة والقوة والوحدة. إذ يوجد على هذا الصعيد أيضاً مَن يريد فرض الإملاءات علينا بصورة تعرِّض أمننا ومستقبلنا للخطر وتُبعد السلام الذي نتمناه. إن ما يطالبنا الفلسطينيون به هو إقامة الدولة الفلسطينية بغياب السلام والأمن. إنهم يطالبون بالانسحاب إلى خطوط ٦٧ وإدخال اللاجئين [الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل] وتقسيم أورشليم القدس. وبعد كل هذه المطالب الباطلة فإنهم غير مستعدين للاتفاق على الشرط الأساسي للسلام ألا وهو الاعتراف المتبادل. وفي الوقت الذي يتوقعون منا الاعتراف بدولتهم القومية، فإنهم يرفضون الاعتراف بدولتنا القومية. كما أنهم يرفضون الاتفاق على تدابير أمنية طويلة الأمد تتيح لنا الإبقاء على دولتنا. إنهم لا يُجرون المفاوضات الثنائية الخالية من الشروط المسبقة بل يعملون بصورة أحادية الجانب في الأمم المتحدة والساحات الدولية في محاولة لإملاء مشروع إقامة الدولة الفلسطينية علينا، وذلك ليس لغرض إنهاء النزاع بل لمواصلته. غير أن هذا الأمر لن يفيدهم. إن السلام لن يتحقق إلا بالمفاوضات بين الطرفيْن فيما سيخلّ أي طريق آخر بالاستقرار. كما أن إسرائيل لن توافق على وجود دولة فلسطينية بدون تسوية سلمية حقيقية يتم بموجبها الاعتراف بإسرائيل بصفة دولة الشعب اليهودي. ويتعين أن تشمل هذه التسوية ترتيبات أمنية ميدانية راسخة وطويلة الأمد تستطيع إسرائيل من خلالها الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية إزاء أي تهديد. ثمة من يقول لي: «تنازَلْ عن الأرض مسبقاً، أرسم خارطة، ثم نحدد الإجراءات الأمنية وغيرها من التدابير، سيكون الوضع على ما يُرام!». غير أنني أسأل هؤلاء: هل سيكون الوضع حقاً على ما يُرام؟ هل سيُشبه ذلك الوضع ما حصل- وكان أيضاً «على ما يُرام» [يقولها من باب السخرية] بعد خروجنا من غزة؟ وكما كان الوضع «على ما يُرام» بعد خروجنا من لبنان؟ إنني رئيس للحكومة لا يكتفي بمقولة «على ما يُرام»، بل أطرح سؤالاً بسيطاً: ما الفائدة في رسم الحدود إذا لم نعرف طبيعة الدولة التي ستنشأ في الجانب الآخر من الحدود؟ هل سنواجه غزة أخرى؟ إيران أخرى؟ أم أننا سنواجه عدة دُوَيْلات هائجة مائجة

كما يحدث الآن في سورية والعراق وليبيا واليمن (بالأحرى في كل مكان تقريباً [في الشرق الأوسط])؟ لعلنا نلاقي «جمهورية على نمط داعش» [تنظيم الدولة الإسلامية المتشدد]؟ إنني على يقين بأن هذه الأسئلة ليست الشغل الشاغل بالنسبة لجهات مختلفة في المجتمع الدولي، كما أنه يبدو أن بعض الجهات في مجتمعنا الوطني ليست منشغلة بها. أعلم بأنها لا تشغل بال عدة برلمانات أوروبية. غير أنها تشغلني بإلحاح واستمرار بصفتي رئيساً لحكومة إسرائيل يتحمل المسؤولية عن سلامة ٨ ملايين مواطن إسرائيلي. إنني أرفض تقديم التنازلات في القضايا الأمنية، ولست جاهزاً للاكتفاء بالكلمات العامة عن الالتزام بأمن إسرائيل، كون هذه الكلمات خالية من أي مفعول عملي في واقع الحال. ذلك لأن المعيار الفاصل لن يكون الكلمات الجميلة المكتوبة على الورق بل الجنود في الميدان. وأرجو السؤال: مَن يكون هؤلاء الجنود؟ مَن يمنع إنتاج القذائف الصاروخية في نابلس وجنين؟ مَن يمنع حفر الأنفاق الإرهابية من طولكرم وقلقيلية باتجاه المدن الإسرائيلية؟ إن يونيفيل [قوة الطوارئ الدولية المرابطة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية] لن تفعل ذلك قطعاً.

[تعرضت كلمة رئيس الحكومة هنا لمقاطعة من بعض نواب الكنيست]

حسبما ترون [مخاطباً نواب المعارضة]، مَن ستكون القوات الضامنة للسلام والمانعة لانطلاق الإرهاب من المناطق التي سنخليها؟ هذا هو السؤال. وعليه أعتقد بأنكم ستوافقونني الرأي على أن هذه القوة لن تكون اليونيفيل. وكان من المفروض أن تحول قوات اليونيفيل دون تسلح حزب الله بعد خروجنا من لبنان، إلا أن حزب الله ضاعف كميات أسلحته ١٥ ضعفاً تقريباً. وبالطبع لن تكون هذه القوة هي الأوندوف [قوة المراقبة الدولية على جانبيْ خط الفصل بين إسرائيل وسورية في هضبة الجولان] التي أخلت جميع مواقعها في هضبة الجولان [عقب تعرضها لهجمات قوات المعارضة المسلحة للنظام السوري] وهربت إلى أراضينا. أرجو التوضيح بالمناسبة أنني لا ألوم أياً من هذه القوات لأن محاربة جيوش الإرهاب ليست من دورها أو مهمتها ولا تتلاءم مع كفاءاتها. غير أن السؤال يدور حول الجهة التي نستطيع الاعتماد عليها. هناك من يقول- وأسمع هذا الرأي هنا- إننا قد نستطيع التعويل على القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية وهي ذات القوات التي كانت قد

انكفأت خلال ساعات أو أيام قليلة أمام قوات مخرِّبي حماس [في قطاع غزة لدى انقلاب حماس على السلطة الفلسطينية العام ٢٠٠٧]. هذا هو واقع الأمور. وعليه أعتقد بأنني لا أدلي بأي جديد لأي من الحاضرين هنا عندما أقول إنه لا بديل عن جنود جيش الدفاع فيما يتعلق بحماية إسرائيل. هذه هي حقيقة بسيطة، وتنضم إليها حقيقة أخرى تفيد بالآتي: إن أي منطقة كنا قد أخليناها خلال فترة الأعوام الـ٢٠ الماضية منذ صعود التطرف الإسلامي قد استولت عليها هذه القوات التي تهاجمنا انطلاقاً من الأراضي التي أخليناها. وبالتالي، وفي الوقت الذي نواجه فيه قوى الإسلام المتشدد التي تطرق أبوابنا من كافة الجوانب، بالإضافة إلى ما نواجهه من التحريض الذي يمارسه أبو مازن [رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس] وتعاونه مع حماس، فلا بديل عن الإصرار على مطالبنا، بما فيها التواجد الأمني طويل الأمد في غور الأردن وحقنا في العمل بأي مكان يشكل خطراً لأمننا.

ها أنني أجدد التصريح أمام نواب المقرّ [الكنيست]: إنني لا أريد الدولة ثنائية القومية، غير أنني بالقدر نفسه لا أريد نشوء كيان آخر يشكل امتداداً لإيران ويعرَّض مجرد وجودنا للخطر. سبق وقلت- وها أنني أعيد الكلام: إن التسوية السلمية لن تتسنى إلا باعتماد الصيغة التالية: وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بدولة اليهود. ولهذا الغرض يجب على الفلسطينيين الإقرار باحتياجاتنا الأساسية بوجود دولة قومية خاصة بنا بالإضافة إلى موافقتهم على الاعتراف المتبادل وتحقيق الأمن الحقيقي. أما التجربة فهي تدلّ على أن التخلّي عن هذه المطالب واعتماد نهج «سيكون كل شيء على ما يُرام» يعني عملياً أن أي شيء لن يكون على ما يُرام.. لا شكّ في أننا سنحظى [حال اعتماد هذا النهج] بالكثير من المجاملات وسيكيلون لنا (ولي شخصياً) المديح لمدة يوميْن أو شهريْن أو حتى سنتيْن، لكننا سندفع بعد وقت قصير الثمن باهظاً للغاية لنواصل الكفاح من أجل ضمان حياتنا وسط ظروف أسوأ بكثير. وبالتالي لا نملك أي خيار سوى مقاومة الضغوط الممارسة علينا بحزم وقوة.

أيها النائب هرتسوغ [رئيس المعارضة]، إنني أتوجه إليك: ما قلتُه للتو لا يحظى بالشعبية في بعض العواصم العالمية لكن يجب علينا الحرص على الحقيقة، ذلك لأنه يستحيل بناء السلام على أسس من الكذب والوهم. فالحقيقة هي أن أصل النزاع كان وما زال رفض الاعتراف

بدولة اليهود أياً كانت حدودها. يا «بوجي» [اسم دلع خاص بالنائب هرتسوغ]، إن أحد الأشخاص الذين أقدّرهم غاية التقدير لاعتمادهم هذه المقاربة كان والدك رئيس الدولة الراحل حاييم هرتسوغ. إنه وقف في حينه بصفته سفيراً لإسرائيل [لدى الأمم المتحدة] على منبر الأمم المتحدة ومزّق ورقة القرار الذي قارن الصهيونية بالعنصرية [العام ١٩٧٥ لدى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بهذا المعنى]. وكانت تلك اللحظة عظيمة بالنسبة لشعب إسرائيل كله. وقد فكرتُ عن والدك عندما استمعت إلى أبو مازن لا يطلق علينا من على المنبر نفسه [للجمعية العامة للأمم المتحدة في كلمته الشهر الماضية] اسم «عنصريين» فحسب بل ينعتنا بـ«مرتكبي جريمة إبادة شعب» أيضاً. وعليه أرجو أن أقول لك [النائب هرتسوغ] ولكم [نواب المعارضة]: إن الحرص على الحقيقة ليس شأناً سياسياً يتعلق بالائتلاف والمعارضة بل إنه قضية وطنية، ناهيك عن كونه قضية دولية إزاء كل ما تُقذف به دولة إسرائيل والصهيونية وجيش الدفاع من تُهم باطلة. إنني أتوقع منك أن تواجه معي مَن يسمّي شعبنا بـ«عنصريين» وجنودنا بـ«مرتكبي جريمة إبادة شعب» ومواطنينا بـ«مدنّسي القدس». إن هذه النداءات تحرِّض على التصعيد الذي نشهده في أورشليم القدس، حيث نفعّل كافة الوسائل للتعامل مع هذا التصعيد إلى حين استعادة الهدوء.

إننا حريصون على الوضع القائم ونتيح للجميع حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، بل سنستمر في هذا النهج. وهنالك توافق واسع لدى الجمهور حول امتلاك إسرائيل الحق الكامل في إقامة مشاريع البناء في الأحياء اليهودية من أورشليم القدس وفي الكتل الاستيطانية. إن هذه المسألة تشكل- على ما كنت أعتقد به على الأقل- أساساً للإجماع حيث كانت جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مدى السنوات الـ٥٠ الماضية تمارس هذه السياسة، علماً بأن حقيقة بقاء هذه المواقع تحت السيادة الإسرائيلية أياً كانت التسوية المستقبلية واضحة بالنسبة للفلسطينيين أيضاً.

إن الفرنسيين ينفذون مشاريع البناء في باريس فيما يفعل ذلك الإنكليز في لندن والإسرائيليون في أورشليم القدس. هل يجوز القول لليهود إنهم لا يستطيعون الإقامة في أورشليم القدس؟ لماذا يا ترى؟ هل لمجرد [الخوف من] تسخين الأجواء؟ علماً بأن

هناك مَن لا يعجبهم أي توقيت لبناء منازل من أجل اليهود في أورشليم القدس أو أجزاء أخرى من بلادنا، لا بل لو كان الأمر مرهوناً بهم خلال السنوات الـ٦٥ الماضية [أي منذ قيام دولة إسرائيل] لما كنا سنبني ولو منزلاً واحداً، لأن التوقيت هو غير مناسب على الدوام..

دعوني إذن أقول لكم شيئاً: هنالك جهات معينة في المنطقة تعتبر مجرد وجودنا مدعاة لتسخين الأجواء. هل سنتوقف بالتالي عن الوجود؟ لقد وجه اليهود طيلة آلاف السنين أدعيتهم إلى الله بمقولة «لنلتقِ العام المقبل في أورشليم القدس العامرة»، وأنتم تقولون لنا إنه لا يجوز لنا البناء؟ ليس الآن؟ وإذا لم يكن الأمر الآن فمتى؟ فالجواب سيكون دوماً: ولا بأي حال من الأحوال. غير أننا نقوم بالبناء مثلما كنا قد فعلناه منذ قيام الدولة بل فيما سبقها، وذلك كما أعمرنا هار حوما [حي بجنوب شرق أورشليم القدس] وكما نبني الآن بصورة تشبه ما فعلته الحكومات الإسرائيلية [السابقة]، ويجب أن يكون الأمر محلّ توافق واسع جداً.

هنالك بالطبع خطأ واحد يجب اقتلاعه من جذوره وهو كالآتي: إن العنف لا يأتي نتيجة مشاريع البناء في أورشليم القدس. إن الإرهاب القاسي الذي طال حياة طفلة رضيعة تبلغ من العمر ٣ أشهر كان والداها قد انتظراها فترة طويلة، طفلة كانت راقدة في العربة لدى عودتها من حائط المبكى مع والديْها اللذيْن أرادا أداء الصلاة وتقديم الشكر لله بعد ميلادها [قاصداً تلك الطفلة التي قتِلت في اعتداء الدهس المتعمد في أورشليم القدس يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٤]، إن هذا الإرهاب لم يأتِ بسبب البناء في أورشليم القدس. كما استهدفت هذه العملية الإرهابية شابة بريئة أخرى وكلفتها حياتها ليس بسبب البناء في جزء ما من أورشليم القدس أو تل أبيب أو حيفا أو بئر السبع أو أي مكان آخر.

لذلك تشكّل مشاريع البناء منذ فجر الحركة الصهيونية الرد الطبيعي والحاسم على أولئك الذين يتحرّشون بوجودنا ويسعون لاجتثاثنا من بلادنا. إنهم يطلبون الموت فيما نحن نبني الحياة. غير أن الحاجة تقتضي توفر الرغبة في السلام لدى الجانب الفلسطيني أيضاً. ويؤسفني القول إنني لم ألاحظ مؤخراً رغبة كهذه. كما أنني لا أشهد أي ضغط يُمارَس على

الجانب الفلسطيني، بل بالعكس حيث أشهد الضغط على إسرائيل لتقديم المزيد والمزيد من التنازلات بدون أي مقابل ودون [ضمان] الأمن. أرجو التوضيح أن أي ضغط سواء أكان داخلياً أو خارجياً لن يجدي نفعاً، حيث أنني لن أتراجع عن مطالبنا الأساسية الخاصة بالحياة والسلام وفي مقدمتها الأمن.

إن إسرائيل لن تفقد الأمل في السلام لكن الأمر لا يعني أننا سنُصاب بالأوهام. ولو كنا نتبع أي مبادرة طائشة وغير مسؤولة يجري طرحها علينا كل فترة قصيرة، لكانت حماس قد حفرت الأنفاق باتجاه كفار سابا وأطلقت آلاف القذائف الصاروخية على مطار بن غوريون [انطلاقاً من الضفة الغربية]. لذا، أيها السادة، أرجو أن تتحلوا بقليل من الصبر وكثير من المسؤولية، إذ إن الأمل موجود على اعتبار أن هناك تغييراً بطيئاً لكن واضحاً يجري الآن في الدول المحورية للعالم العربي التي تتطابق نظرتها مع نظرة إسرائيل حيال الكثير من التحديات التي نواجهها. إنها تدرك أن أكبر المخاطر لها- ولنا- تأتي من الإسلام المتشدد. وسوف نواصل مراجعتها لاستطلاع الفرص السانحة لدفع الحلول الإقليمية التي يمكنها المساهمة أيضاً في حل نزاعنا مع الفلسطينيين. وقد قِيل دائماً إن التسوية مع الفلسطينيين ستؤهِّل الطريق لعلاقاتنا مع العالم العربي- وهناك بعض الحقيقة في الأمر- غير أن هناك حقيقة أخرى وهي أن التسوية مع العالم العربي قد تساعد على تسوية علاقاتنا مع الفلسطينيين. إن التسوية الإقليمية تصبّ في مصلحة الجميع.

وقد تم مؤخراً توقيع اتفاق لنقل الغاز من إسرائيل إلى الأردن، علماً بأننا أحيينا بالأمس ذكرى مرور ٢٠ عاماً على توقيع معاهدة السلام معه. إن اتفاقات كهذه في مجالات الطاقة والمواصلات والتجارة والزراعة والطب هي اتفاقات واقعية، لا بل إن العمل على تجسيدها قد بات جارياً، وهي قد تخدم [مصالح] إسرائيل والدول المعتدلة في الشرق الأوسط بغية تكوين جبهة مشتركة لاغتنام الفرص وصدّ الأخطار.

نواب الكنيست، ما من خطر لمستقبل المنطقة يزيد على سعي إيران للتحوّل إلى دولة عتبة نووية.

[مقاطعة الكلمة]

ذلك لأن الخطر الأكبر في الصراع الدائر بين المتطرفين الشيعة والسنّة يتمثل بحصول أحد الطرفيْن على السلاح النووي. أرجو أن أكرر القول: إن الانتصار على (داعش) إلى جانب الإبقاء على إيران بصفة دولة عتبة نووية لا يعني سوى الانتصار في المعركة وخسارة الحرب. وآمل أن لا يرتكب المجتمع الدولي خطأ تاريخياً من خلال رفع العقوبات عن إيران مع السماح لها بالاحتفاظ بقدرة تخصيب اليورانيوم المطلوب لإنتاج القنبلة النووية خلال فترة قصيرة. وأرجو أيضاً توضيح الآتي: إن إسرائيل، التي تتعرض لتهديد إيران بإبادتها، ستحتفظ دوماً بحقها في الدفاع عن نفسها.

نواب الكنيست، يمكن ملاحظة كل هذه التحديات أو عدم ملاحظتها، يمكن «تكنيسها» ووضعها جانباً والانشغال بأمور أخرى تمثل مشاكل حقيقية ببعضها ومشاكل وهمية ببعضها الآخر، لكن يستحيل اعتبار ما قلته هنا أمراً بعيداً عن الواقع. إنها مسائل تمثل عين الحقيقة ويجب التعامل معها. غير أنني أتبيّن كل هذه التحديات ولا يدركني التشاؤم على الإطلاق. إنني لست متشائماً قطعاً لأنني أشهد قوتنا وتقدمنا، وأطّلع على حقيقة كون إسرائيل دولة عصرية صالحة ومتقدمة تزداد قوةً عاماً بعد عام. وأرصد هذا الأمر من خلال اختراقنا الأسواق الجديدة في الصين والهند واليابان. كما يتبيّن الأمر من خلال خط السماء لتل أبيب وفي الطرقات وخطوط السكك الحديدية وتحويلات الطرق والجسور التي نقوم بمدّها وشقها في أنحاء البلاد لإيصال مناطق الجليل والنقب بأواسطها. وألاحظ الأمر ذاته بالألياف الضوئية [للاتصالات السريعة] التي نمدّها انطلاقاً من متولا [على الحدود اللبنانية] وانتهاء بإيلات. كما أشخّص الأمر بحقيقة تحوّل إسرائيل إلى دولة كبرى عالمياً في مجال الفضاء الإلكتروني، علماً بأن ما يقارب ١٠٪ من مجموع الاستثمارات في هذا المجال تتم في إسرائيل، وهو أمر مدهش. ويتكشّف الأمر أيضاً بحقيقة كون معطيات البطالة الخاصة بنا هي الأدنى في العالم، بالإضافة إلى حقيقة كون إسرائيل الدولة الوحيدة التي نجحت في التصدي لعمليات التسلل غير الشرعي عبر حدودها، وكذلك تطوير منظومة «القبة الحديدية» [لاعتراض القذائف الصاروخية المعادية] والتزوّد بها بشكل غيّر صورة المعركة العسكرية [الأخيرة في قطاع غزة] وأنقذ حياة الكثيرين. وأرصد حقيقة استمرار وجود المشاكل لكنني على ثقة من أن تلك

الطاقات التي كانت قد مكّنتنا من إنجاز كل هذه الأمور والصمود في كل المعارك- بما فيها معركة الصيف الأخير- سوف تمكّننا من التغلب على هذه المشاكل.

ومن أكثر هذه المشاكل محورية غلاء المعيشة. غير أننا سنوحّد الطاقات بهدف تقديم الحل لهذه القضية أيضاً من خلال كسر الكارتيلات [الاحتكارات] وتحطيمها وخفض الرسوم الجمركية [على الواردات]. لقد اتخذنا خطوات هامة في الحكومة السابقة لخفض غلاء المعيشة من قبيل اعتماد نظام التعليم المجاني اعتباراً من سنّ ٣ سنوات مما يسمح لمئات الآلاف من العائلات بتوفير مبلغ ٨٠٠ شيكل [شهرياً]، لكن ما زال أمامنا الكثير مما يجب القيام به في الحكومة الحالية. هاتان هما المهمتان الكبريان أمامنا: حماية الحياة وتحسين جودة الحياة، بمعنى تحقيق الأمن والازدهار والرخاء والسلام. هذه هي المهامّ الملقاة على عاتقنا وأتمنى أن نستطيع معاً- وأرجو أن يكون الأمر بمعاونتكم أيضاً [نواب الكنيست]، ناهيك عن عون الله- ممارسة العمل لتحقيق النجاح.

(٤)

كلمة نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٤/٩/٢٩)

شكراً لك، أيها السيد الرئيس [الدوري للجمعية العامة للأمم المتحدة]،

أيها الممثلون الكرام [لمختلف الدول في الجمعية العامة]،

إنني وصلت إلى هنا من أورشليم القدس للحديث باسم شعبي، شعب إسرائيل. لقد أتيتُ لأتحدث عن المخاطر التي نواجهها والفرص التي نرصدها. لقد جئت لكشف النقاب عن الأكاذيب السافرة التي قِيلت من على هذا المنبر [للجمعية العامة للأمم المتحدة] ضد دولتي والجنود البواسل الذين يدافعون عنها.

سيداتي وسادتي،

إن شعب إسرائيل يدعو إلى السلام غير أن آمالنا في حلول السلام وآمال العالم في السلام تتعرض للخطر، ذلك لأن التشدد الإسلامي يكتسب الزخم في كل مكان نشاهده تقريباً. إن هؤلاء ليسوا متطرفين فحسب. ولا يتعلق الأمر بالإسلام بل بالتشدد الإسلامي الذي يكون ضحاياه الأوائل في أغلب الأحيان من المسلمين لكنه لا يرحم أحداً ولا تفلت من يديْه أي عقيدة أو ديانة أو مجموعة عرقية سواء أكان أبناؤها من المسيحيين أو اليهود أو الأيزيديين أو الأكراد.

كما أن [التشدد الإسلامي] ينتشر بسرعة في جميع بقاع الأرض. هل تعرفون تلك المقولة الأميركية الشهيرة القائلة «إن أي سياسة ما هي إلا محلية»؟ غير أن المتطرفين الإسلاميين يعتبرون أن «أي سياسة ما هي إلا عالمية»، ذلك لأن هدفهم النهائي يتمثل بالسيطرة على العالم. وهناك مَن يفكر بأن هذا التهديد مبالغ فيه، لكن الأمر ينبع من انطلاق هذه الظاهرة الصغيرة شأنها شأن مرض السرطان الذي يداهم جزءاً معيناً من جسم الإنسان، لكنه يتفشى ويتمدد وينتقل إلى مناطق أوسع أكثر فأكثر إذا لم يتم علاجه. وعليه تستوجب حماية السلام والأمن في العالم استئصال هذا السرطان في الوقت اللازم.

وكانت مجموعة كبيرة من الدول الممثلة هنا [في الجمعية العامة] قد أثنت قبل أسبوع- وبحق- على الرئيس [الأميركي، باراك] أوباما على قيادته الصراع مع (داعش) [تنظيم الدولة الإسلامية]. غير أن بعض هذه الدول التي صارت تساند الآن الكفاح ضد (داعش) كانت قد أدانت إسرائيل لمجرد كفاحها ضد حماس.

يبدو أن [هذه الدول] لا تدرك حقيقة كون داعش وحماس فرعيْن لذات الشجرة السامة. إذ يتشارك داعش مع حماس العقيدة المتطرفة التي يسعى كلاهما لفرضها على مساحة أبعد بكثير عن المناطق التي يسيطران عليها حالياً. أنصتوا إلى أبي بكر البغدادي الذي نصّب نفسه خليفة عن داعش حيث كان قد صرح قبل شهريْن: «ليس ببعيد ذلك اليوم حيث يسير المسلم في أي مكان حاكماً.. ويجعل المسلمون العالم يسمع ويفهم معنى الإرهاب ليدمِّروا رمز الديمقراطية». ثم أنصتوا الآن إلى خالد مشعل زعيم حماس الذي يطرح رؤية مستقبلية مماثلة: «إننا نقول هذا الكلام للغرب.. سوف يهزمكم الله لتتربّع أمتنا غداً على عرش العالم».

ويوضح ميثاق حماس أن الهدف الفوري للحركة يتمثل بالقضاء على إسرائيل، غير أن لديها طموحاً أوسع نطاقاً، كونها تريد أيضاً إنشاء نظام الخلافة. وهكذا تتشارك حماس مع نظيراتها الإسلامية المتطرفة ذات المطامع العالمية. ولهذا السبب كان أنصار الحركة قد هتفوا متلهفين في شوارع غزة عندما قتِل آلاف الأميركيين في الحادي عشر من سبتمبر [أيلول ٢٠٠١]؛ ولهذا السبب كان قادة الحركة قد استنكروا الولايات المتحدة لإقدامها على قتل

أسامة بن لادن الذي أشادوا به كمجاهد. وبالتالي، وكلما كان الأمر يتعلق بالأهداف النهائية، فإن حماس هي داعش وداعش هو حماس.

ويتشارك جميع الإسلاميين المتطرفين في هذا القاسم المشترك ليضمّوا كلاً من: بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشباب في الصومال، وحزب الله في لبنان، وجبهة النصرة في سورية، وجيش المهدي في العراق، وفروع القاعدة في كل من اليمن وليبيا والفلبين والهند وأماكن أخرى.

ويكون بعضهم من السنة المتطرفين وبعضهم الآخر من الشيعة المتطرفين. ويرغب بعضهم في تجديد نظام الخلافة على غرار ما كان عليه قبل القرون الوسطى أي في القرن السابع [للميلاد]، فيما يسعى الآخرون إلى إعادة المهدي المنتظر [الشيعي] من القرن التاسع. إنهم ينشطون في بلدان مختلفة ويستهدفون ضحايا مختلفي الأشكال، ناهيك عن قتلهم بعضهم البعض ضمن سعيهم لتحقيق التفوق. غير أنهم يشتركون جميعاً في العقيدة المتطرفة. إن جميعهم يسعون لإقامة الجيوب المتزايدة من التشدد الإسلامي حيث تنعدم الحرية أو التسامح، حيث تصبح النساء ملكاً، حيث تتم إبادة المسيحيين ويتعرّض أبناء الأقليات للاضطهاد بل يجري- في بعض الأحيان- وضعهم أمام خياريْن لا ثالث لهما: إما أن تُسْلِموا أو تموتوا. إنهم يكفّرون أي شخص بما في ذلك أخوانهم المسلمون.

أيها السيدات والسادة،

إن طموح التشدد الإسلامي للسيطرة على العالم يبدو أمراً جنونياً. غير أن المطامح العالمية لعقيدة متطرفة أخرى كانت قد صعدت إلى الحكم قبل ثمانية عقود كانت أيضاً محطّ نظرة مماثلة. إذ كان النازيون يؤمنون بوجود عُنصر أعلى. أما الإسلاميون المتشددون فإنهم يؤمنون بوجود دين أعلى. ولا يدور الخلاف بينهم إلا حول مسألة هوية أسياد هذا الدين الأعلى، بل تشكل هذه القضية جوهر خلافاتهم. وعليه فإن السؤال الذي يواجهنا هو كالآتي: هل يملك أي نظام إسلامي متشدد القوة اللازمة لتحقيق هذه الطموحات؟

يوجد مكان واحد حيث هناك احتمال بوقوع هذا التطور قريباً، ألا وهو الجمهورية

الإسلامية في إيران. إذ كانت إيران تسعى بلا هوادة طيلة ٣٥ عاماً للوفاء بالمهمّة العالمية التي كان مؤسسها آية الله الخميني قد حددها قائلاً: «لنصدِّر ثورتنا إلى العالم أجمع إلى أن يدوّي النداء (لا إله إلا الله) في أنحاء العالم بأسره..».

وقد فعل الوكلاء التنفيذيون المتعاملون بعنف- بمعنى حراس الثورة الإيرانيين- ذلك تماماً منذ ذلك الحين. أنصتوا إلى قائدهم الحالي اللواء محمد علي جعفري الذي يقول ذلك صراحة: «إن إمامنا [آية الله الخميني] لم يقيّد الثورة الإسلامية بحدود هذه الدولة [إيران] فحسب.. بل من واجبنا شق الطريق المؤدي إلى نشوء حكومة إسلامية عالمية..».

وكان الرئيس الإيراني روحاني قد وقف هنا [على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة] الأسبوع الماضي وذرف دموع التماسيح على ما سمّاه «عوْلمة الإرهاب». لكن دَعوه يجنِّبنا هذه الدموع الزائفة ليتبادل عوضاً عنها أطراف الحديث مع قادة حرس الثورة الإيراني. إذ يمكنه أن يطلب منهم وقف حملة الإرهاب العالمية الإيرانية التي طالت هجماتها منذ العام ٢٠١١ أكثر من ٢٠ دولة في ٥ قارات.

وبالتالي فإن الادّعاء بأن إيران لا تمارس الإرهاب يشبه الادّعاء بأن [اللاعب] ديرك جيتير لم يمارس قط لعبة (البيسبول) ضمن فريق نيويورك يانكيز. وتشكل حسرة الرئيس الإيراني على تمدّد الإرهاب أحد مظاهر النفاق الأكبر على مدى التاريخ كله.

هناك من يدّعي- رغم ذلك- بأن حملة الإرهاب العالمية التي تمارسها إيران وسعيها لتقويض بعض الدول في ربوع الشرق الأوسط وما عداه محصورة في الجهات المتطرفة. إذ يدّعي هؤلاء بأن الأمور تتغير مستدلّين بذلك على الانتخابات [الرئاسية] التي كانت قد جرت في إيران العام الماضي. ويدّعي هؤلاء أيضاً بأن الرئيس الإيراني ووزير خارجيته اللذيْن يتميّز كلاهما بفصاحة اللسان لم يغيِّرا نغمة السياسة الخارجية الإيرانية فحسب بل غيَّرا أيضاً جوهر هذه السياسة. إذ يعتقد هؤلاء بأن روحاني [الرئيس الإيراني] وظريف [وزير الخارجية الإيراني] يريدان عن حق وحقيق مصالحة الغرب وأنهما تخلَّيا عن الرسالة العالمية للثورة الإسلامية.

هل تكون الأمور كذلك حقاً؟ دَعونا نطالع ما كان وزير الخارجية ظريف قد كتبه في كتاب نشره قبل عدة سنوات ليس إلا، حيث قال: «لدينا مشكلة أساسية مع الغرب وخاصة مع أميركا، ذلك لأننا وَرَثة رسالة عالمية ترتبط بجوهر وجودنا..». ثم طرح ظريف سؤالاً أجده مثيراً للاهتمام: «ما سبب عدم تعرّض ماليزيا [وهي الدولة ذات الغالبية المسلمة الحاسمة] للمشاكل ذاتها؟» ويجيب بنفسه قائلاً: «إن السبب يعود إلى عدم سعي ماليزيا لتغيير النظام العالمي».

هذه هي صورة «الشخصيات المعتدلة» كما تتوهّمونها. لذلك لا تَدَعوا حملة التلاعب بالعقول الإيرانية الساحرة أن تسخر منكم. إنها لا تستهدف سوى تحقيق أمر واحد: رفع العقوبات [الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران] وتذليل العراقيل التي تعترض طريق إيران إلى القنبلة [النووية]. ذلك لأن الجمهورية الإسلامية تحاول الآن- من خلال ممارسة الأساليب الخادعة- شق طريقها إلى اتفاق ينص على رفع العقوبات التي ما زالت تواجهها مع احتفاظها بآلاف أجهزة الطرد المركزي القادرة على تخصيب اليورانيوم.

وسيرسّخ هذا الأمر عملياً مكانة إيران بصفة دولة عتبة نووية. وبالتالي سيكون بوسع إيران- وهي أخطر نظام في العالم- أن تحصل مستقبلاً- في التوقيت والمكان اللذيْن ترتئيهما- على أخطر سلاح في العالم [السلاح النووي]. وإذا أفسحنا المجال أمام حدوث هذا التطور فإنه سيعرِّضنا جميعاً لأكبر خطر ممكن. إذ هناك فرق بين الإسلاميين المتشددين الذين يستقلون سيارات البيك آب مسلحين برشاشات كلاشنيكوف وبين أولئك المتشددين المسلحين بأسلحة الدمار الشامل.

ولا أزال أذكر كيف كان الجميع هنا قلقين العام الماضي- وكان الحق معهم- من السلاح الكيميائي في سورية واحتمال سقوطه بأيدي الإرهابيين. غير أن هذا الأمر لم يحدث. ويعود فضل ذلك كله إلى الرئيس أوباما لقيادته المجهود الدبلوماسي الرامي إلى إزالة مجمل الأسلحة الكيماوية في سورية تقريباً.

تصوَّروا مدى الخطورة التي كان يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لو حصل

على السلاح الكيميائي؛ وتصوَّروا بالتالي مدى تزايد الخطورة التي تشكلها إيران لو كانت تملك السلاح النووي.

أيها السيدات والسادة،

هل كنتم تسمحون لـ(داعش) بتخصيب اليورانيوم؟ هل كنتم تسمحون لـ(داعش) بالحصول على مفاعل للماء الثقيل؟ هل كنتم تسمحون لـ(داعش) بتطوير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات؟ كلاّ! وعليه لا يجوز لكم السماح للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقيام بهذه الممارسات.

إن الأمور ستؤول حينها إلى الآتي: سوف يتبخّر السحر وتختفي الابتسامات بمجرد إقدام إيران على إنتاج القنابل النووية. وسيكشف الملالي [رجال الدين الحاكمون في إيران] حينها وجههم الحقيقي ويطلقون لأنفسهم العنان لينشروا تطرّفهم العدواني في العالم أجمع. ولا توجد إلا طريقة مسؤولة وحيدة تستطيع التعامل مع هذا التهديد، أي نزع كامل لقدرة إيران على إنتاج السلاح النووي.

لا تُخطئوا في تفسير معنى الكلام، إذ يجب أيضاً دحر (داعش). غير أن هزيمة (داعش) مع إبقاء إيران بصفة دولة عتبة نووية تعني الانتصار في المعركة ولكن الخسارة في الحرب برمتها.

أيها السيدات والسادة،

إن مكافحة التشدد الإسلامي لا تسمح بالفصل بين مقوِّماته. عندما يحقق التشدد الإسلامي النجاح في مكان ما فإنه يتعاظم بذلك في كل مكان. وعندما يتعرض بالمقابل للضربة في مكان معيَّن، فإنه بذلك يتراجع في كل مكان. ولهذا السبب فإن الكفاح الذي تخوضه إسرائيل ضد حماس لا يخصّنا وحدنا بل إنه يعنيكم أيضاً. إن إسرائيل تحارب اليوم التشدد الذي قد تواجهه دولكم غداً.

وكانت حماس قد أطلقت على مدى ٥٠ يوماً خلال الصيف الماضي آلاف الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، علماً بأن إيران كانت قد زوّدت حماس بالكثير منها. أرجو منكم أن تفكروا فيما كانت دولكم ستفعله لو كانت مدنكم ستتعرض لإطلاق آلاف الصواريخ. تصوَّروا أن الملايين من مواطنيكم لا يملكون إلا بضع ثوانٍ للفرار إلى المناطق الآمنة والمحصنة

يوماً بعد يوم. إنكم لما كنتم ستمكّنون الإرهابيين من إطلاق الصواريخ على مدنكم دون أن تحصّلوا منهم الثمن. كما أنكم ما كنتم ستسمحون للإرهابيين بحفر عشرات الأنفاق تحت حدودكم لاختراق مدنكم وقتل وخطف المدنيين لديكم.

إن إسرائيل قد دافعت عن نفسها دفاعاً عادلاً إزاء الاعتداءات الصاروخية والأنفاق الإرهابية. ومع ذلك، فقد اضطرَّت إسرائيل لمواجهة تحدٍ آخر يتمثل بحرب الدعاية. إذ استخدمت حماس- سعياً منها لكسب تعاطف العالم- المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية بصورة تهكّمية. كما أنها استخدمت المدارس- لا بل مدارس الأمم المتحدة- والمنازل والمساجد وحتى المشافي لتخزين وإطلاق الصواريخ على إسرائيل. وفي الوقت الذي هاجمت فيه إسرائيل بصورة دقيقة منصّات إطلاق الصواريخ والأنفاق، فقد قتِل مدنيون فلسطينيون عن طريق الخطأ وبصورة مأساوية. واستُخدمت هذه المشاهد الممزِّقة لنياط القلب لترسيخ الافتراءات القائلة إن إسرائيل تستهدف المدنيين [الفلسطينيين] عمداً.

غير أننا لم نفعل ذلك. إذ يؤسفنا كثيراً أي حالة إصابة [للمدنيين] الفلسطينيين. أما الحقيقة فهي كالتالي: لقد عملت إسرائيل كل ما في وسعها للتقليل من عدد المصابين بين المدنيين الفلسطينيين، فيما عملت حماس كل ما في وسعها لزيادة عدد المصابين بين المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

لقد أسقطت إسرائيل من الجو المناشير وأجرت اتصالات هاتفية وأرسلت الرسائل النصية [إلى المدنيين الفلسطينيين المنوي استهداف منازلهم لاستخدامها لأغراض إرهابية]، فضلاً عن التحذيرات التي بثتها بالعربية عبر التلفاز الفلسطيني، حيث جاءت هذه الإجراءات لمنح الفلسطينيين الوقت الكافي لمغادرة المواقع المستهدفة. ولا توجد حقيقةً أي دولة أخرى وأي جيش آخر على مدى التاريخ ممن بذلوا مجهوداً كبيراً إلى هذا الحدّ لتجنّب إصابة السكان المدنيين لدى العدو.

ومما يجعل القلق [الإسرائيلي] على حياة الفلسطينيين أشد دهشة هو حقيقة تعرّض المدنيين الإسرائيليين للصواريخ يوماً بعد يوم وليلة تلو أخرى. وفي الوقت الذي كانت فيه عائلاتهم

تتعرض للاعتداءات الصاروخية الحمساوية، فقد تمسّك جنود جيش الدفاع البواسل – أبناؤنا وبناتنا من الشبان – بقيم أخلاقية أرقى مما يوجد في أي جيش آخر في العالم. وعليه لا يستحق الجنود الإسرائيليون الإدانة بل يحق لهم أن يصبحوا محلّ إعجاب الناس المستقيمين أينما كانوا.

أما الآن فأرجو التطرق إلى ممارسات حماس. لقد نصبت حماس بطاريات صواريخها داخل مناطق سكنية وأوعزت إلى الفلسطينيين بتجاهل نداءات إسرائيل بمغادرتها. وإذا كان البعض يرفضون استيعاب هذه الرسالة فقد أقدمت حماس على إعدام المدنيين الفلسطينيين الذين تجرأوا على الاحتجاج في غزة.

ومما لا يقلّ عن ذلك بشاعة حقيقة تعمّد حماس إلى نصب صواريخها في الأماكن التي يعيش ويلعب فيها الأطفال الفلسطينيون. دعُوني أعرض عليكم صورة. لقد التقطها طاقم من قناة (فرانس ٢٤) خلال المواجهة الأخيرة. وتظهر في الصورة منصّتان لإطلاق الصواريخ تابعتان لحماس وكانت تُستخدمان لمهاجمتنا. كما أنكم تشاهدون ثلاثة أطفال يلعبون بجوارهما. وقد تعمّدت حماس إلى وضع صواريخها داخل المئات من المواقع السكنية المماثلة.

أيها السيدات والسادة،

إن هذا الأمر هو جريمة حرب. وأرجو القول للرئيس عباس [رئيس السلطة الفلسطينية]: هذه هي جرائم الحرب التي ارتكبتها حماس شريكتك في حكومة الوفاق الوطني التي تتولى رئاستها وتتحمل المسؤولية عنها. هذه هي جرائم الحرب الحقيقية التي كان يجب عليك استقصاؤها وإدانتها من على هذا المنبر في الأسبوع الماضي [لدى إلقاء السيد عباس كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة].

سيداتي وسادتي،

في الوقت الذي كان فيه الأطفال الإسرائيليون يختبئون في المناطق الآمنة، وفيما كانت منظومة «القبة الحديدية» الإسرائيلية الدفاعية المضادة للصواريخ تقوم باعتراض صواريخ حماس في الجو، فقد تجلّى الفرق الأخلاقي الشاسع بين إسرائيل وحماس بأوضح صوره: لقد استخدمت إسرائيل صواريخها للدفاع عن أطفالها، بينما استخدمت حماس أطفالها للدفاع عن صواريخها.

وقد خان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رسالته العليا المتمثلة بحماية الأبرياء عندما اتخذ قراره بالتحقيق مع إسرائيل بدلاً من التحقيق مع حماس. لا بل إن المجلس قلب بذلك قوانين الحرب رأساً على عقب. إذ إن إسرائيل التي اتخذت إجراءات غير مسبوقة لتقليص الخسائر اللاحقة بالمدنيين الفلسطينيين تتعرض للإدانة. أما حماس التي تعمّدت استهداف المدنيين [الإسرائيليين] وتستّرت خلفهم [أي خلف المدنيين الفلسطينيين]- ما يشكل جريمة حرب مزدوجة- تحظى بشهادة إعفاء [من أي تحقيق دولي].

إن مجلس حقوق الإنسان يرسل بذلك رسالة واضحة إلى الإرهابيين أينما كانوا مفادها كالآتي: استخدِموا المدنيين دروعاً بشرية، وأعِيدوا استخدامهم هكذا دواليك. أتعرفون لماذا؟ لأن هذا الأسلوب- لشديد الأسف- إنما يحقق مبتغاه.

إن مجلس الأمن الدولي قد تحوَّل بمجرد منحه الشرعية الدولية لاستخدام الدروع البشرية إلى «مجلس حقوق الإرهابي». وسوف تترتب على هذا الأمر بعض الانعكاسات، لا بل يبدو أن هذه الانعكاسات أصبحت حاضرة في كل ما يتعلق باستخدام المدنيين دروعاً بشرية. إن ما يتعرّض للهجوم لا يشمل مصلحتنا أو قيمنا فحسب بل مصالحكم وقيمكم أيضاً.

أيها السيدات والسادة،

إننا نعيش في عالم تجتاحه مظاهر الطغيان والإرهاب، حيث يتم إعدام مثليي الجنس شنقاً على رافعات في طهران، حيث يجري إعدام السجناء السياسيين في غزة، حيث يتم اختطاف أعداد كبيرة من الفتيات في نيجيريا، حيث يتعرض مئات الألوف للمجازر في سورية وليبيا والعراق.

ورغم ذلك فإن ما يقارب نصف مجموع القرارات التي يتخذها مجلس حقوق الإنسان [الدولي] تتمحور حول دولة واحدة وتستهدف إسرائيل وهي الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط، حيث تتم فيها مناقشة مختلف القضايا علناً في برلمان مفعم بالنشاط، حيث تدافع المحاكم المستقلة عن حقوق الإنسان، حيث تعيش النساء والمثليون وأبناء الأقليات في مجتمع يتمتع بالحرية الحقيقية.

إن تحيّز مجلس حقوق الإنسان (وسوف أستخدم هذا المصطلح «مجلس حقوق الإنسان» رغم أنه ينطوي على التناقض اللفظي) ضد إسرائيل ليس سوى آية من آيات عودة أقدم عداوة في العالم بمنتهى قوتها. إذ أصبحنا نسمع اليوم عن حشود من الرعاع في أوروبا الذين ينادون بإبادة اليهود بالغاز. كما نسمع عن قيادات وطنية تقارن إسرائيل بالنازية. بيْد أن هذا الأمر لم ينتج عن سياسة إسرائيل بل إنه نتاج العقول الموبوءة بداء ليس بمجهول ألا وهو معاداة اليهود. ويتفشى هذا الداء في مجتمعات متحضرة تحت غطاء الانتقاد الشرعي لإسرائيل. وقد تعرض الشعب اليهودي على مدى قرون للشيطنة من خلال نشر أكاذيب «فرية الدم» ضد اليهود واتهامهم بقتل السيد المسيح. أما اليوم فتتعرض الدولة اليهودية للشيطنة من خلال وصمها بالتمييز العنصري واتهامها بإبادة شعب.

هل هذه إبادة شعب حقاً؟ أين هو العالم الأخلاقي حيث تشتمل «إبادة الشعب» على تنبيه السكان المدنيين لدى العدو إلى مغادرة المناطق المستهدفة، حيث يجري نقل الأطنان من المساعدات الإنسانية كل يوم (بل حتى في الوقت الذي نتعرّض فيه لإطلاق آلاف الصواريخ)، حيث يتم إنشاء مستشفى ميداني لمعالجة جرحاهم؟ إنني أفترض أن هذا العالم الأخلاقي هو ذات العالم حيث يستطيع شخص- كان قد وضع مؤلفاً مليئاً بالأكاذيب عن المحرقة ولا يزال مصراً على ضرورة جعل فلسطين خالية من اليهود- يستطيع الوقوف من على هذا المنبر والتجرؤ بوقاحة على اتهام إسرائيل بممارسات إبادة الشعب والتطهير العرقي [ويقصد رئيس الوزراء بذلك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس].

وكانت الاتهامات المخزية الموجَّهة لليهود تسبق فيما مضى المجازر المتكررة بحق أبناء شعبنا. لكن كفى! إذ أصبحنا- نحن الشعب اليهودي- نملك الآن القوة اللازمة للدفاع عن أنفسنا. وسوف ندافع عن أنفسنا أمام أعدائنا في ميدان القتال. سوف نكشف أكاذيبهم الموجَّهة إلينا أمام محكمة الرأي العام. إن إسرائيل ستواصل رفع رأسها بشموخ دون إطراقه.

سيداتي وسادتي،

بالرغم من التحديات الهائلة التي تواجه إسرائيل فإنني أعتقد بوجود فرصة تاريخية أمامنا، إذ أصبحت بعض الدول القيادية في العالم العربي تقرّ- بعد عقود من النظر إلى إسرائيل بصفة عدو- بحقيقة مواجهتنا المشتركة لنفس التهديدات المتمثلة تحديداً بحصول إيران على القدرات النووية وبالحركات الإسلامية المتشددة التي تضرب جذورها في العالم السنّي.

إن التحدي الذي يواجهنا هو الاستفادة من هذه المصالح المشتركة لإقامة شراكة مثمرة لأجل بناء شرق أوسط أكثر استقراراً وأمناً وازدهاراً. سنستطيع معاً العمل على تعزيز الأمن الإقليمي ودفع المشاريع المشتركة في مجالات المياه والزراعة والمواصلات والصحة والطاقة وغيرها من المجالات الكثيرة.

كما أنني أعتقد بأن الشراكة بيننا قد تساهم في دفع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان الكثيرون يرون منذ فترة طويلة أن السلام الإسرائيلي الفلسطيني قد يساهم في دفع المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي. غير أنني أعتقد حالياً بأن الأمر يسير في الاتجاه المعاكس: إذ إن المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي قد تساهم في دفع السلام الإسرائيلي الفلسطيني. ويقتضي تحقيق هذا السلام التطلّع ليس إلى القدس ورام الله فحسب بل أيضاً إلى القاهرة وعمّان وأبو ظبي والرياض وعواصم أخرى. وأعتقد بأنه يمكن تحقيق السلام من خلال اضطلاع الدول العربية بدور فعال أو تلك منها المستعدة لتقديم المساهمات السياسية والمادية وغيرها من المساهمات الحيوية.

إنني مستعد لحل وسط تاريخي ليس لكوْن إسرائيل تحتل أرضاً لا تتبع لها، إذ إن شعب إسرائيل ليس بمثابة محتلّ في أرض إسرائيل. إن التاريخ وعلم الآثار والمنطق السليم يدلّ على صلتنا المميَّزة والخاصة بهذه البلاد منذ ثلاثة آلاف عام. بل إنني أريد السلام كوني معنياً بخلق مستقبل أفضل لشعبي. غير أن هذا السلام يجب أن يكون حقيقياً وقائماً على الاعتراف المتبادل والتدابير الأمنية الميدانية الراسخة والثابتة كالصخر.

وكان انسحاب إسرائيل من لبنان ثم من غزة قد ولّد جيبيْن من التشدد الإسلامي متاخميْن لحدودنا أصبحا منطلقاً لإطلاق عشرات آلاف الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. وقد

زادت هذه التجارب من وعي إسرائيل وهمومها الأمنية فيما يتعلق بتقديمها تنازلات إقليمية مستقبلية محتملة.

وقد أصبحت الهموم الأمنية هذه اليوم أكبر من ذي قبل. إذ يشهد الشرق الأوسط حالة من الفوضى، حيث تتفكك الدول وتملأ عناصر إسلامية متشددة هذا الفراغ. أما إسرائيل فلا يمكنها أن تسلّم بحالة أخرى من سيطرة الإسلاميين المتشددين على مناطق تقوم بإخلائها مثل ما حدث في غزة ولبنان. وسيضع هذا الأمر الحركات الموازية لـ(داعش) على مسافة كيلومترات لا أكثر [من الأراضي الإسرائيلية] مما يعني أن ٨٠٪ من سكاننا سيصبحون في مرمى قذائف الهاون. فكِّروا بالأمر، إذ إن المسافة بين خطوط ١٩٦٧ وضواحي تل أبيب تماثل المسافة بين مقرّ الأمم المتحدة هنا وميدان (تايمز) [وسط جزيرة مانهاتن في نيويورك]، علماً بأن إسرائيل دولة صغيرة للغاية.

ولهذا السبب فإنني سأصرّ ضمن أي اتفاق سلام- مما يقتضي بالطبع التنازل الإقليمي- على تمكين إسرائيل من الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية إزاء أي تهديد.

مع ذلك، ورغم كل ما جرى، هنالك من لا يأخذون هموم إسرائيل الأمنية مأخذ الجد، لكنني أكترث بالأمر وسأظل حريصاً عليه دوماً. إنني أتحمل بصفتي رئيساً لحكومة إسرائيل المسؤولية الجسيمة المتمثلة بضمان مستقبل الشعب اليهودي ومستقبل الدولة اليهودية. ومهما اشتدّت الضغوط الممارسة عليّ فإنني لن أتراجع عن الوفاء بمقتضيات هذه المسؤولية.

إنني أعتقد بأننا نستطيع المضي بالسلام قدماً رغم الصعوبات التي تواجهنا شريطة اعتماد جيراننا مقاربة جديدة. لدينا في إسرائيل تاريخ قائم على جعل المستحيل ممكناً. لقد جعلنا الأرض القاحلة أرضاً غناء، ثم استخدمنا- رغم قلة الموارد الطبيعية- عقول رجالنا الخصبة لجعل إسرائيل مركزاً عالمياً من التقنيات والابتكارات. وسيتيح السلام لإسرائيل فرصة لتحقيق كامل طاقاتها ويؤمِّن المستقبل الواعد ليس للشعبيْن الإسرائيلي والفلسطيني فحسب بل لشعوب أخرى عديدة في منطقتنا أيضاً. غير أنه يجب تجديد النمط القديم الرامي إلى تحقيق السلام لجعله يأخذ الواقع الجديد

بعين الاعتبار وكذلك الأمر بالنسبة للوظائف والمسؤوليات الجديدة التي يتحملها جيراننا العرب.

أيها السيدات والسادة،

هناك بالفعل شرق أوسط جديد. إنه ينطوي على مخاطر جديدة ولكن على فرص جديدة أيضاً. إن إسرائيل مستعدة للعمل مع شركاء عرب ومع المجتمع الدولي لمواجهة تلك المخاطر واغتنام تلك الفرص. يجب علينا أن نعي معاً الخطر العالمي للتشدد الإسلامي والأهمية القصوى في إزالة قدرات إيران على إنتاج السلاح النووي والدور الحيوي للدول العربية الكبرى على صعيد دفع السلام مع الفلسطينيين.

قد لا تنسجم هذه الأقوال مع المعتقدات الرائجة إلا أنها تمثل الحقيقة. فالحقيقة يجب أن تُقال دوماً خاصة هنا في مقرّ الأمم المتحدة. وكان إشعيا، نبينا الأعظم المنادي بالسلام، قد علّمنا قبل نحو ٣ آلاف سنة في أورشليم القدس ضرورة سوق الحقيقة إلى دول العالم، حيث قال [كتاب إشعيا، الفصل ٦٢، الآية ١]: «لأجلِكِ يا صِهيَونُ لا أسكُتُ، لأجلِكِ يا أورُشليمُ لا أهدأُ حتى يخرُج كالضِّياءِ حقُّكِ وكمِصباحٍ متَّقِدٍ خلاصُكِ».

سيداتي وسادتي،

لنوقد شعلة الحقيقة والعدالة التي تحمي مستقبلنا المشترك.

شكراً.

(٥)

كلمة نتنياهو أمام المؤتمر الدولي الرابع عشر لـ «معهد سياسة مكافحة الإرهاب» في هرتسليا (٢٠١٤/٩/١١)

إن الشرق الأوسط ينشطر حيث تنهار بعض الدول فيه. وتصعد من فتحات الكثبان الرملية التيارات الإسلامية المتشددة بمختلف أشكالها حاملة معها عداواتها القديمة الجديدة، حيث يواجه الشيعة السنة، وتتصارع التيارات السنية مع بعضها البعض، فيما أنها تُجمع على مكافحة الغرب وإسرائيل. إن الجدل الرئيسي الدائر بينها لا يخص ضرورة إقامة نظام الخلافة الإسلامية- أولاً في الشرق الأوسط ثم بسطه على العالم أجمع- بل يدور حول هوية الخليفة.

وتوظّف جميع هذه التيارات المتشددة الأسلوب ذاته بمعنى الإرهاب. ويستهدف هذا الإرهاب أولاً أبناء شعوبهم كما كان قد حصل في الإعدامات الجماعية في إيران ثم في الإعدامات الفظيعة الجارية الآن من قبل تنظيم (داعش) أو الإعدامات في غزة [من قبل حماس لعناصر مشتبه بتعاملها مع إسرائيل]. وبالتالي يستهدف الإرهاب أولاً أبناء شعوبهم ثم يستهدفنا [أي إسرائيل]. غير أن الإرهاب الذي يستهدفنا يُمارَس بشكل ذي خصوصية كونه لا يستهدف المدنيين لدينا فحسب بل يجري تطبيقه أولاً من خلال استخدام المدنيين لديهم [الفلسطينيين] دروعاً بشرية.

إنهم يقدمون على إعدام المدنيين لديهم لكنهم يستخدمونهم دروعاً بشرية. إنهم يُسيطرون على شرائح سكانية شاملة في مناطق حضرية مكتظّة ويتحصّنون فيها ويستولون على عمارات ويقومون ببناء الأنفاق والخنادق تحت الأرض، ثم يطلقون نيرانهم من داخل هذه المناطق. ويجعلنا هذا الواقع نواجه- وأقصد بذلك الأنظمة الديمقراطية وأولها إسرائيل إلى جانب الدول الديمقراطية جميعاً- تحديَيْن كبيرَيْن:

إن التحدي الأول الذي نواجهه هو ضرورة استخدام الأسلحة الدقيقة لإصابة الإرهابيين أنفسهم حصراً- كلما أمكن ذلك- مع تقليل عدد الخسائر اللاحقة بالسكان أو الأشخاص غير الضالعين [بالإرهاب] قدر المستطاع، ذلك لأننا لا نريد إصابة ولو مدني واحد، علماً بأن الأسلحة الدقيقة تقتضي التقنيات [المتقدمة] ورؤوس الأموال بسبب كلفتها الباهظة.

أما الأمر [التحدي] الثاني الذي يواجهنا فيتمثل بالدفاع عن أنفسنا إزاء عمليات إطلاق النار العشوائية التي يقوم بها هؤلاء [الإرهابيون] مستهدفين مدننا وتجمعاتنا السكنية. وقد أطلق هؤلاء خلال العملية الأخيرة- عملية (الجرف الصامد)- ما لا يقلّ عن ٣٥٠٠ قذيفة صاروخية على أراضينا. وكنا قد طوّرنا بمعاونة سخية من الولايات المتحدة منظومة (القبة الحديدية). غير أن هذه المنظومة- التي تشكل نموذجاً من العبقرية التقنية- شأنها شأن البندقية، بمعنى أن امتلاكك لصاروخ اعتراضي واحد منها لا يكفي بل هناك حاجة لآلاف الصواريخ من هذا القبيل. وكنت قد اتخذتُ قراراً عند انتهاء عملية (عامود السحاب) [في قطاع غزة العام ٢٠١٢] بإنتاج الآلاف من الصواريخ الاعتراضية التابعة لمنظومة (القبة الحديدية) مما أتاح إنشاء «قبة حديدية» تغطي جميع مدن الدولة.

إننا أصبحنا نواجه اليوم واقعاً يُلزمنا بزيادة مواردنا، سواء الهجومية منها التي تكلّف الأموال الطائلة أو الدفاعية التي تكلّف الأموال الطائلة أيضاً، ما يعني ضرورة الحصول على موارد مالية أكبر بكثير مما يحتاج إليه الجيش التقليدي الذي يخوض حرباً بالأسلحة التقليدية. لكن هذه هي الحرب التي أصبحنا نواجهها الآن.

إن [جبهة] النصرة والقاعدة تطرقان الآن جدراننا [الحدودية] في هضبة الجولان فيما لا يزال حزب الله المجهَّز بعشرات الآلاف من الصواريخ وأيضاً حماس حاضرَيْن في الساحة.

وإذا رفع [حزب الله] رأسه فسيتم الردّ عليه الصاع صاعيْن. أما (داعش) [تنظيم الدولة الإسلامية] فإنه يقترب من أراضينا سواء من جهة الشرق أو من جهة الشمال.

إننا نحتاج إزاء هذه التحديات، التي تطال مختلف الساحات، إلى الكثير من أنواع الأسلحة الهجومية والدفاعية، بمعنى الكثير من بطاريات (القبة الحديدية) والكثير من الصواريخ الدقيقة، بالإضافة إلى الكثير من الوسائل الاستخباراتية ومن منظومات (معطف الريح) [منظومة لحماية المدرّعات من القذائف الصاروخية المعادية] وغيرها من الوسائل التي لن أذكرها هنا تفصيلاً، ما يعني أننا نحتاج إلى الكثير الكثير من الموارد. وبالتالي تقتضي الضرورة منا- عند التعامل مع الواقع الجديد الذي بات العالم بأسره يعرفه- إحداث تغيير في سلّم أولوياتنا. ولا يمكننا القول إننا سنخوض القتال وفق مفاهيم الحروب السابقة، بل يتعين علينا أن نتأهب لمواجهة الواقع الجديد، ما يعني بالضرورة اضطرارنا إلى زيادة ميزانية الدفاع سواء في العام القادم أو في الأعوام التي تليه. ولا خيار آخر أمامنا ذلك لأن الحياة أو الأمن يأتي في صدارة [الاعتبارات].

غير أن الأمن يستند بالطبع إلى الاقتصاد ولا نرغب في تعريض اقتصادنا للخطر، علماً بأننا كنا قد تمكنّا من حمايته [من الأزمات الدولية]. وعليه يجب زيادة ميزانية الدفاع ولكن بصورة مسؤولة لا تؤدي إلى زيادة جامحة للعجز [في ميزانية الدولة]. إذ يستحيل على المرء الذهاب إلى البنك والقول «طيب، لدي حساب مع السحب على المكشوف وسأواصل السحب منه دون أي قيد»، ذلك لأن البنك سيعمد إما إلى إغلاق هذا الحساب المصرفي أو إلى زيادة الفائدة عليه بنسبة تجعلك عاجزاً عن سداد ديونك المتراكمة. لذا يجدر بنا زيادة نفقات الدفاع دون زيادة العجز [في ميزانية الدولة] بصورة مفرطة. ويعني ذلك إيجاد التوازن المطلوب بين الزيادة الضرورية لميزانية الدفاع والاستمرار في انتهاج السياسة الاقتصادية المسؤولة التي تحقق بدورها المزيد من الأمن وتضمن استمرار النمو الاقتصادي الذي تميّزت به إسرائيل على مدى العقد الأخير.

وقد ازداد خلال العقد الأخير مدى التقدير الذي يكنّه العالم لمتانة وضع إسرائيل الاقتصادي. وفي الوقت الذي تم فيه خفض مستوى التصنيف الائتماني لدول كثيرة فإن

مستوى التصنيف الخاص بإسرائيل قد ارتفع بالتزامن مع بلوغ الأزمة [الاقتصادية الدولية] ذروتها. ويشكّل هذا الأمر رصيداً غالياً جداً بالنسبة لإسرائيل، علماً بأن خفض مستوى التصنيف الائتماني بدرجة واحدة يكلّف إسرائيل ٣ مليارات شيكل سنوياً. ويجب علينا الحرص على عدم حدوث هذا التطور السلبي وبالتالي الحفاظ على التوازن بين الاحتياجات الأمنية المتزايدة والاحتياجات الاقتصادية الأخرى. وأعتقد بأننا نستطيع التعامل مع هذا التحدي إلى جانب مواجهة التحديات الأخرى الكثيرة.

أعتقد بأننا سنصمد أيضاً أمام التحدي الكبير المتمثل بالتشدد الإسلامي الذي يهددنا والعالم بأسره. وكانت دولة إسرائيل قد أثبتت قدرتها العظيمة على تجاوز التهديدات التي طالتها حتى قبل نشأتها ثم بعدها. لقد تصدّينا لجميع هذه التهديدات وواصلنا إعمار دولتنا ومدننا واقتصادنا واستيعاب الملايين من القادمين الجدد.

وكانت الضمانة الكبرى لتأمين مستقبلنا- في نهاية المطاف- تتمثل بقوة جيش الدفاع وبقوة الشعب، كما تجلى الأمر بصورة استثنائية خلال العملية الأخيرة [في قطاع غزة]. إنني على قناعة بأن مناعة المجتمع والشعب والجيش والجيل الناشئ الرائع لدينا- إلى جانب القيادة المسؤولة- ستتوفر لدينا لاحقاً أيضاً.

(٦)

كلمة نتنياهو أمام مؤتمر معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب

(٢٠١٤/٦/٢٩)

يقام في هذه الأثناء في مكان غير بعيد عنّا مهرجان تضامني مع الشبان المخطوفين [الثلاثة] إيال [يفراح] وغيلعاد [شاعر] ونفتالي [فرينكل]. لقد أوعزتُ إلى رئيس الأركان ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) ووزير الدفاع بعدم ادّخار أي جهد، حيث لا نواجه أي قيود من حيث الموارد أو الجهود، لإعادة الأبناء [الشبان المخطوفين] إلى بيوتهم. وآمل أن نحقق النجاح في هذه المهمة حيث نتمسك بها.

ويأتي هذا الحدث [عملية الاختطاف] كجزء من أو كاستمرار لظاهرة أوسع نطاقاً بكثير، حيث إنني على قناعة بأنكم تهتمّون بها في المناقشات التي تجرونها في هذه الأيام. إذ يحدث تغيير تاريخي في منطقتنا ستترتب عليه انعكاسات رئيسية فيما يخص أمن إسرائيل والعالم بأسره. إذ إن اتفاق «سايكس بيكو» [الاتفاق البريطاني الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى على تقاسم مناطق الحكم والنفوذ بين الدولتيْن الاستعماريتيْن في الشرق الأوسط]، قد بلغ نهايته. وقد حافظت القوى الاستعمارية على هذا الاتفاق خلال النصف الأول من القرن الـ٢٠ ثم التزمت به الأنظمة الديكتاتورية العربية العلمانية. غير أن انهيار هذه الأنظمة في الثورة

العربية [يقصد ما يُعرف باسم «الربيع العربي»] أدى إلى خروج جميع «المَرَدَة المكبوتين» من القمقم الشرق الأوسطي على شكل اقتتال الشيعة مع السنة، والقبيلة مع القبيلة الأخرى، والطائفة مع الطائفة الأخرى، والحركة مع الحركة الأخرى.

وقد تلاشت على وجه السرعة الآمال بتولي حركات ليبرالية معتدلة السلطة في الدول العربية، حيث يُتوقع أن نشهد سنوات طويلة من الصراعات وحالة عدم الاستقرار. ويجب القول إنني كنت في بداية «الربيع العربي» من المشككين (وهذا أقلّ ما يمكن قوله) بانتصار الليبرالية، ما جعلني عرضة لنعوت مختلفة ومنها أنني صاحب نظرة ماضوية، أو أنني عاجز عن رؤية الشرق الأوسط الجديد الناشئ أمام نواظرنا وما إلى ذلك. غير أنه لهذا السبب تحديداً لعلكم تتفاجأون بما أقوله الآن من أن المدى الطويل- أي فترة العقود أو نصف القرن القادم، ناهيك عن قرن كامل- سوف يشهد انحسار التشدد الإسلامي، ذلك لأنه يفسح المجال أمام حرية الفرد والمبادرة الخاصة أي أمام أسس التنمية الاقتصادية. وكنت سأقول أيضاً «[إفساح المجال أمام] الحداثة»، إلا أن الأمر ليس صحيحاً.. وبالتالي سينحسر [التشدد الإسلامي] لأن ثورة المعلوماتية وتقنية المعلومات سوف تهزمه، كونها ستجعل من الصعب على الحركات وأنظمة الحكم المتشددة التحكم على مدى فترة طويلة بعقول الشبان. وكان من الممكن قول كلام مماثل عما كان قد جرى خلال ثلاثينيات القرن الماضي بالنسبة لمصير النازية في صراعها مع العالم الحرّ، وبالفعل اندحرت النازية، إلا أن ٦٠ مليون شخص- ومنهم ثلث أبناء شعبنا- قد هلكوا قبل قيام قوى الحرية والتقدم بهزم النازية. وعليه، ورغم احتمالات انحسار التشدد الإسلامي مستقبلاً كما أرجّحه، يجب علينا الاستعداد الآن لمواجهة ٤ تحديات كبرى يضعنا هذا التشدد أمامنا.

إن التحدي الأول يتمثل- بكل بساطة- بحماية حدودنا. إذ صارت قوى التشدد الإسلامي تطرق أبوابنا شمالاً وجنوباً، حيث تتسلح القوى الشيعية الممثلة بحزب الله وإيران في لبنان وسورية وتتأهب لمعركة مستقبلية ضدنا- فضلاً عن سعيهم لاختبارنا بين حين وآخر- فيما ينضم إلى الهجمات علينا في سورية وسيناء أيضاً أعداء هذه القوى من السنة والجهاديين، في الوقت الذي تعمل ضدنا في غزة حركتا حماس والجهاد الإسلامي. وقد أنشأنا على امتداد كل هذه الحدود العوائق البرية لعرقلة التوغل في أراضي دولة إسرائيل، ولم يبق إلا قطاع واحد [من الحدود] من

دونها، وبالتالي فإن أول خطوة يجب علينا القيام بها تتمثل بإنشاء سياج أمني على الحدود الشرقية [الأردنية] بشكل تدريجي انطلاقاً من إيلات وصولاً إلى السياج الذي أنشأناه خلال العامين الماضيين في هضبة الجولان. أرجو التوضيح أن السياج لا يحول دون التوغلات بشكل مطلق، كما أنه لا يمنع إطلاق النار عبر السياج مثلما شهدناه- في حادثة مأساوية قبل أسبوع [قاصداً حادث مقتل الصبي عمر قراقرة لدى تواجده بمحاذاة الحدود السورية]- كما أنه لا يحول دون إطلاق الصواريخ فوق السياج أو حفر الأنفاق تحته. غير أن السياج إنما يقلص بصورة دراماتيكية احتمالات الاجتياح البري إلى داخل دولة إسرائيل. أرجو منكم تصور أوضاعنا إزاء القوى الجهادية في سيناء لولا إنشائنا السياج الأمني على الحدود الإسرائيلية المصرية. كما صار واضحاً الآن سبب إصراري على بقاء الحدود الأمنية الإسرائيلية شرقاً على امتداد نهر الأردن، إذ كيف سيكون مآل الأمور، يا ترى؟ قد يستهدف مدّ تنظيم (داعش) [الدولة الإسلامية في العراق والشام] الأردن خلال فترة وجيزة، وسوف أتطرق إلى هذه المسألة لاحقاً. على كل يجب أن نستطيع صدّ موجات الإرهاب والتشدد التي قد تأتي من الشرق على خط الأردن وليس في ضواحي تل أبيب.

أما التحدي الثاني الذي نواجهه فيتمثل بتحقيق الاستقرار في المنطقة الواقعة غربي خط الأمن على [نهر] الأردن. إذ تخلو هذه المنطقة الوسطية- يهودا والسامرة- من أي قوة قادرة على ضمان أمن إسرائيل ما عدا جيش الدفاع وأجهزتنا الأمنية. وقد ثبت مرة تلو أخرى أنه لا يمكن بعد مغادرة القوى الغربية الاعتماد على قوى محلية قام الغرب بتأهيلها لصدّ الإسلاميين. وقد وقع في حالة الجيش اللبناني لدى تعامله في حزب الله بعد خروج إسرائيل من لبنان، ثم في قطاع غزة عند اندحار قوات السلطة الفلسطينية أمام حماس بعد مغادرتنا، وهكذا يتكرر الأمر نفسه الآن في العراق بعد خروج القوات الأميركية منه. أيها الأصدقاء، هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها بسبب تصورات سياسية لم تعُد سارية المفعول. لذلك يجب إدراك حقيقة اضطرار إسرائيل- ضمن أي تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين- لمواصلة سيطرتها الأمنية الميدانية وصولاً إلى [نهر] الأردن خلال فترة طويلة جداً. هذه هي القاعدة العملية لفكرة الدولتين القوميتين التي كنت قد عرضتها في خطابي بجامعة بار إيلان [العام ٢٠٠٩ حيث كان السيد نتنياهو قد أعلن رسمياً موافقته على حل الدولتين] الذي كان وما زال يعكس تصوري. لقد عرّفت الموضوع حينها بالكلمات الآتية:

«[وجود] دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بالدولة اليهودية». لكن ماذا تعنيه هذه الكلمات، لا سيما في ضوء ما يجري في المنطقة المحيطة بنا؟ مَن يمنع التوغل [المعادي] في أراضيها [قاصداً الدولة الفلسطينية بعد نشأتها] وامتداده إلى أراضينا؟ مَن يمنع إنتاج القذائف والصواريخ داخل الأراضي الفلسطينية وإطلاقها على المدن الإسرائيلية؟ علماً بأن الأمر نفسه يحدث حالياً في قطاع غزة الذي أخليناه بالكامل. مَن يمنع إرسال الإرهابيين الانتحاريين انطلاقاً من المدن الفلسطينية إلى مدننا؟ مَن يمنع حفر الأنفاق من أراضيهم إلى أراضينا؟ علماً بأن هذا ما يجري حالياً في قطاع غزة وليس فيه وحده بالمناسبة، مَن يمنع كل ذلك؟ لا أحد ما عدا جيش الدفاع وجهاز الأمن العام (الشاباك) سواء بالتعاون مع القوات الفلسطينية من عدمه. يجب أن تتحكم إسرائيل بمسألة نزع أراضي الدولة الفلسطينية من السلاح وإلا فإنها لن تصمد.

أعتقد بأنه يجب علينا دفع هذا التصوّر المنسجم مع التطورات الجارية والخاص بالتسوية مع الفلسطينيين، ما يعني سيطرتهم سياسياً واقتصادياً على أراضيهم بالتوازي مع استمرار النشاط الأمني الإسرائيلي الميداني طبقاً للاحتياجات العملياتية ضماناً لخلوّها من العناصر الإرهابية. إن إخلاء القوات الإسرائيلية لهذه الأراضي سوف يؤدي على الأرجح إلى سقوط السلطة الفلسطينية أمام قوى التشدد الإسلامي مثلما حدث في غزة، كما أن الأمر سيعرِّض دولة إسرائيل للخطر الجسيم. وأسمع الادعاءات والمواقف المعارضة حيث يقال إن هذا التصور لا يتماشى مع السيادة الفلسطينية أو أنه يستحيل إبقاء قوات كانت في حالة تنازع فيما بينها [بمعنى إبقاء قوات إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية].. هل يقال هذا الكلام عن جد؟ هل لا تتوافق السيادة الألمانية مع وجود قوات أميركية هناك؟ هل لا تتناغم السيادة الكورية الجنوبية مع تواجد قوات أميركية هناك؟ علماً بأن هذه التدابير ما زالت سارية بعد مضي ٦٠ أو ٧٠ أو ٨٠ سنة بعد إرسائها [في حالة ألمانيا حيث تُعتمد هذه التدابير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية] (وفترة أقل من ذلك في حالة كوريا الجنوبية). هل لا تنسجم السيادة اليابانية مع وجود قوات أميركية؟ ولماذا تم اعتماد هذه التدابير أصلاً في الحالات المشار إليها؟ لم يكن ذلك إلا لمجرد تلبية الاحتياجات الأمنية للولايات المتحدة كما كانت تفهمها. وعليه يمكن أن تتساوق السيادة مع حالة كهذه، لا بل يجب عليها أن تتكيف مع الاحتياجات الأمنية الحقيقية التي أصبحت تتجلى أمامنا، والتي تتداولون حولها الآن، علماً

بأنها تستوجب استمرار التواجد الإسرائيلي والنشاط الأمني الإسرائيلي في أراضي يهودا والسامرة وعلى خط [نهر] الأردن، وكل مَن يرفض إدراك هذه الحقيقة إنما يرفض مواجهة الواقع. بالطبع هناك جهات في المجتمع الدولي تصرّ على رفضها الاعتراف بهذا الواقع، مع أنني لا أنفي احتمال إقناعهم بالأمر، لكن آخر مَن يقتنع هي عدة دول في أوروبا الغربية التي تظل تدعو إلى فرض مقاطعات بمختلف أشكالها على إسرائيل لمجرد تواجدنا ونشاطنا في يهودا والسامرة والجولان- لا أكثر ولا أقل من ذلك- وكأن الجولان هو موطن حلّ المشاكل..

فيما يتعلق بقضية المستوطنات فهي من القضايا التي يجب علينا حلها ضمن التسوية الدائمة، وأرى جواز حلها، لكنها ليست أصل النزاع بيننا وبين الفلسطينيين، بل إن هذا الأصل يعود إلى رفض الاعتراف بالدولة اليهودية ضمن أي حدود كانت، وعليه فلن تغير عملية إخلاء أي مستوطنة شيئاً دون حل هذه القضية، مثلما كنا قد شهدناه بعد عملية إخلاء غزة. وبالتالي يتعين على أبو مازن [رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس]- وبعد أن أدلى بتصريح هامّ في العربية السعودية منذداً بعملية اختطاف [الشبان الإسرائيليين الثلاثة]- فك تحالفه مع حماس التي ترفع لواء عمليات الاختطاف والإرهاب، ناهيك عن رفعها لواء القضاء على دولة إسرائيل. وستقتضي الضرورة لدى عودتنا إلى طاولة المفاوضات- كما أتمنى ذلك- التعامل ليس مع قضية الاعتراف المتبادل بين دولتيْن قوميتيْن ووقف التحريض المتواصل ضدنا [في أراضي السلطة الفلسطينية] فحسب- بل أيضاً مع قضية الترتيبات الضامنة لاستمرار سيطرتنا الأمنية الميدانية وصولاً إلى خط [نهر] الأردن. ويأتي ذلك لأنه لا توجد- على الأقل في المستقبل المنظور- أي جهة أخرى تستطيع القيام بهذه المهمة بدلاً منا، سواء أكان الأمر يتعلق بالقوات الفلسطينية أو القوات الدولية. إذ كنا قد شهدنا مرة تلو أخرى أن الجهة الأولى [القوات الفلسطينية] عاجزة عن ذلك فيما ستنسحب الجهة الثانية [القوات الدولية] من الميدان عاجلاً أم آجلاً.

أما التحدي الثالث الذي يواجهنا فيتعلق بإنشاء محور للتعاون الإقليمي. ولا أعتبر هذا الأمر تحدياً فحسب بل فرصة سانحة أيضاً. إذ نعجز عن حل الصراعات بين المتشددين السنة والشيعة سواء في سورية أو في العراق أو في أي مكان آخر. إن كلا المعسكريْن عدوّان لدودان لنا، سواء المعسكر الشيعي بقيادة إيران أو المعسكر السني بقيادة القاعدة وداعش.

غير أنهما يعاديان أيضاً جهات أخرى مما يفسح المجال أمام تكثيف التعاون الإقليمي علماً بأنه صار موجوداً ويمكن تشديده. ويجب علينا وبإمكاننا تقليص الأذى المحتمل الذي قد تلحقه بنا وبالآخرين عناصر إسلامية متشددة.

ويجب علينا مثلاً دعم الجهود الدولية لتعزيز الأردن ودعم تطلع الأكراد للاستقلال. إن الأردن دولة مستقرة معتدلة ذات جيش قوي وقادرة على الدفاع عن نفسها، ولهذا السبب بالذات يجدر بذل مجهود دولي لدعمه. وينطبق الموقف ذاته على الأكراد باعتبارهم شعباً مقاتلاً سبق وأثبت التزامه السياسي واعتداله السياسي مما يجعله جديراً بالاستقلال السياسي. وأعتقد أيضاً بأنه يجب علينا التعاون مع مصر ودول أخرى لصدّ الامتداد الشيعي أو السني المتشدد إلى أراضيها. ويبدو لي، يا عاموس [يادلين، رئيس معهد أبحاث الأمن القومي والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية]، أننا كنا قد تحدثنا العام الماضي [خلال المؤتمر السابق للمعهد] عن هذا التغيير، وبالفعل جرت الكثير من الاتصالات وإجراءات التعاون- كما تعلمون- مع الدول التي تربطنا بها علاقات سلمية. وأرى أن فهم وجود نسيج من المصالح الأوسع على امتداد الشرق الأوسط لا يمثل تقديراً شخصياً يخصني فقط أو يخص التقدير الإسرائيلي وحده، وذلك تحديداً للأسباب التي نشهدها وبما سبق الأحداث الأخيرة في العراق.

إن التحدي الرابع والأخير- وهو الأهم- مشترك لكثير من الجهات في الشرق الأوسط ويتعلق بمنع تحوّل إيران إلى دولة عتبة نووية. إذ يجب علينا الحيلولة دون حصول طرف من أطراف الصراع الدموي الدائر في منطقتنا على أسلحة الدمار الشامل. إن تسلح جهات متطرفة بالسلاح النووي سوف يعرض العالم أجمع للخطر. وبحسب هذا المفهوم من الأفضل عدم التوصل إلى اتفاق [مع إيران حول برنامجها النووي] وليس التوصل إلى اتفاق سيء معها. دَعوني أولاً أشرح طبيعة الاتفاق الجيد [مع إيران] حتى أستطيع تبيان طبيعة الاتفاق السيء معها. إن الاتفاق الخاص بالسلاح الكيميائي في سورية [هو مثال على الاتفاق الجيد]، علماً بأنه لم يضع حداً للنزاع الدائر هناك، لكنه أدى إلى إخراج غالبية المواد الكيميائية من الأراضي السورية و[إزالة] القدرات الكيميائية السورية. بالطبع تقتضي الحاجة إنجاز العمل (علماً بأنه أوشك على نهايته لكنه لم ينتهِ بعد). لاحِظوا أنني استخدمت كلمة «إخراج المادة»، حيث أسفر الاتفاق

المعتمد في سوريا- ويجب القول إن اعتماده جرى بقيادة وتعاون مؤثر بين الولايات المتحدة وروسيا- عن إخراج المواد الكيميائية من سورية وإزالة قدراتها على إنتاج السلاح الكيميائي. غير أن هذا الاتفاق يختلف عما تسعى إليه إيران، حيث يؤسفني القول إن ثمة مؤشرات على أنها قد تحقق مبتغاها. إذ تصر إيران ليس على [عدم] إزالة [قدراتها النووية] أو [عدم] إخراج [المواد النووية من أراضيها]، بل إنها تصر على ما يتعلق بتجميد [برنامجها النووي] أو مراقبته. وبالتالي لا يعني الأمر إزالة قدراتها بل مراقبتها. وبمقتضى اتفاق كهذا ستحتفظ إيران سواء بالمواد النووية أو بوسائل تخصيب اليورانيوم اللازمة لإنتاج القنبلة النووية على أنها ستخضع للمراقبة. غير أن نظام الرقابة لا يستطيع منع تخصيب اليورانيوم لغرض [إنتاج] القنبلة. إذ تستطيع إيران أولاً التحايل على نظام المراقبة (وسبق لها أن مارست ذلك طيلة سنوات) أو بوسعها القيام بشيء آخر، بمعنى أنها تستطيع أن «تكنّس» [نظام المراقبة] جانباً وتشق طريقها إلى الأمام. هذا هو جوهر فكرة الاختراق والركض إلى الأمام (break out)، حيث يتم إبعاد المفتشين ثم الركض إلى الأمام نحو التخصيب، أسوة بما كانت كوريا الشمالية قد فعلته. إن الصيغة التي تم اعتمادها في حالة كوريا الشمالية كانت مبنية على التجميد والمراقبة (أي مراقبة القدرات)، بينما كانت التسوية الجاري تطبيقها في سورية قائمة على نزع القدرات وإخراج [المواد]. وكان موقف إسرائيل ولا يزال ينص على أن إيران لا تحتاج إلى قدرة التخصيب على الإطلاق، ذلك لأنها لا تحتاج حتى إلى جهاز طرد مركزي واحد إذا كانت معنية بالحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتوجد حالياً ١٧ دولة تقوم بتوليد الطاقة [النووية] للأغراض المدنية دون أن تمارس أي منها إجراءات تخصيب [اليورانيوم].

إننا نشعر بالقلق عندما نسمع عن الاستعداد الوارد من الدول الكبرى (المعروفة بمجموعة ٥+١) [التي تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي- روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة- بالإضافة إلى ألمانيا] للموافقة على [اعتماد نظام مراقبة يسمح] باختصار الفترة التي ستحتاجها إيران لتحقيق ذلك الاختراق [نحو إنتاج القنبلة النووية] من «سنوات» إلى «سنة». وإذا بقيت داخل إيران آلاف أجهزة الطرد المركزي- ولو كانت مجمدة- فإن الفترة المطلوبة لتحقيق الاختراق ستتراجع لتصبح

عدة أشهر أو عدة أسابيع لا أكثر. وإذا وافقت الدول الكبرى على اعتماد نظام كهذا، فإنها ستبقي بذلك إيران دولة عتبة نووية تهدد إسرائيل والمنطقة مما سيؤدي إلى مسعى سريع من دول أخرى في الشرق الأوسط نحو الحصول على السلاح النووي. إن اتفاقاً كهذا سيكون خطيراً بالنسبة للعالم أجمع. وعليه نعمل قصارى جهدنا للتأثير على الدول الكبرى لغرض تجنب اتفاق كهذا أو تعديله. إننا نتحادث مع أصدقائنا الأميركيين ومع ممثلي جميع الدول من مجموعة ٥+١، لكي تكون النتيجة مختلفة عما صوّرته. إنني لست واثقاً من حصول هذا الأمر. لقد قُدنا على مدى سنوات كفاحاً مستميتاً ضد البرنامج النووي الإيراني وجندنا [المجتمع الدولي] لفرض عقوبات عليه، وبالفعل تمخضت هذه المساعي عن إعاقة البرنامج النووي الإيراني لسنوات كثيرة. ويتوجب علينا مواصلة عملنا بمنتهى القوة لمنع إيران من التوصل إلى اتفاق مع الدول الكبرى ينطوي على استسلام لها. وأعتقد بأن تحقيق هذا الهدف ممكن إذا تم إبداء الإرادة الحازمة وتركيز الجهود اللازمة.

أيها الكرام، إنني ألاحظ هنا أصدقاء السلاح الذين احتفظوا بشبابهم، وهذا هو الجانب الإيجابي.. لقد شهدنا على مر السنين الكثير من التطورات لكننا لم نشهد هزّة كما نشهدها الآن. وسوف تستمر الهزة في الشرق الأوسط سنوات طوالاً. لقد نوهت هنا إلى ٤ تحديات- حماية الحدود، وتحقيق الاستقرار في المنطقة الممتدة بين خط الحدود الأمنية في الأردن وتجمعاتنا السكانية الكبرى، والتعاون الإقليمي لوقف انتشار التشدد الإسلامي بمختلف أشكاله، ومنع تحول إيران إلى دولة عتبة نووية. وأعتقد بأن كل هذه التحديات لهي تحديات ذات أهمية قصوى بالنسبة لأمن إسرائيل، لكنني أعتبرها ذات أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي كله وبالأخص بالنسبة للغرب. إنكم تنظرون إلى ما يدور حولكم لتشاهدوا حقيقة ما أصبحنا نعِظ به منذ عقود. إذ لا توجد نقطة ارتكاز لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة تشبه إسرائيل أو حتى تقترب منها. يجب علينا أن نعمل أقصى ما يمكن لتعزيزها سواء من أجل أمن إسرائيل أو من أجل السلام والاستقرار في المنطقة أو من أجل مستقبلنا، لا بل أستطيع أن أقول حالياً بنظرة موضوعية- ليس من أجل مستقبلنا فقط. يجب علينا مواصلة العمل على تعزيز دولتنا وجيشنا، إذ لم ولن يكون لذلك أي بديل.

(٧)

كلمة نتنياهو خلال مؤتمر
«رؤية إسرائيل للعام ٢٠٢٠» الذي عقد بمبادرة
«مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية»
التابع لجامعة بار إيلان (٢٠١٣/١٠/٦)

[خطاب بار إيلان ٢]

أرجو تقديم الشكر للرئيس الجديد لجامعة (بار إيلان) صديقي داني هِرشكوفيتس وهو رجل متعدّد المواهب. وكان داني قد أدى بامتياز منصب وزير العلوم والتكنولوجيا في حكومتي السابقة ليصبح الآن، بفضل قرار ممتاز اتخذتموه، رئيساً لهذه الجامعة الهامة. إنني على ثقة، يا داني، بأنك تتعامل بشكل جيد مع أحجية تحقيق التوازن في الميزانيات إلى جانب القضايا الأخرى الواجب عليك تقديم الحلول لها. كما أنني أهنئ [الرئيس المنتهية ولايته لجامعة بار إيلان] البروفسور موشيه كافيه وإدارة الجامعة وصديقي البروفسور موشيه أرنس وزير الدفاع الأسبق. كما أرجو تهنئة الحائزين على أوسمة الشرف من الجامعة وهم أصدقائي تومي هخت وموزي فيرتهايم وسول كوشيتسي كونهم يستحقون كل الاحترام الذي تمنحونهم إياه.

لقد طالعتُ مؤخراً كُتيباً يقع في ١٠٠ صفحة للمؤرخ الأميركي الرائع ويل دورانت الذي رحل قبل قرابة ٥٠ عاماً. لقد ألف دورانت الكثير من الكتب ومنها «تاريخ الحضارة» الذي يضم ١١ مجلداً، إلا إنه وضع في أواخر أيامه الكتاب المشار إليه تحت عنوان «عِبَر التاريخ»، حيث ينبغي للجميع قراءته كون الحقيقة منقوشة في كل سطر من سطوره.

دَعُوني أطلعكم على الأخبار السيئة والأخبار السارة الواردة فيه على حد سواء.

إن الأخبار السيئة تتمثل بإدراك المرء لدى تفرغه من قراءة الكتاب حقيقة كون «الأرقام الكبرى» هي الحاسمة على مرّ التاريخ حيث لها أهميتها البالغة. غير أنه توجد أيضاً بعض الأخبار الإيجابية إذ يشير [دورانت] في الصفحة رقم ١٧ على ما أعتقد من كتابه إلى أنه قد تكون هناك حالات استثنائية تشذ عن هذه القاعدة كونها تتمكن من مكافحة احتمالات نجاحها الضئيلة بفضل تكوين قوة حضارية كما كان يحلو له تسميتها. وقدّم [المؤرخ المذكور دورانت] إسرائيل مثالاً على حالة استثنائية كهذه.

وأرى أننا أثبتنا، كما سبق وقلت يا داني [هرشكوفيتس، رئيس جامعة بار إيلان]، خلال ٦٥ عاماً من عمر الدولة أننا بالفعل حالة استثنائية، لكن يتعين علينا مواصلة أدائنا الاستثنائي من خلال الحفاظ على أسسنا الروحانية أيضاً. وقد تم قبل أسبوعين العثور على رصيعة ذهبية قرب حائط المبكى [في القدس] يعود تاريخها حسب علماء الآثار إلى بداية القرن السابع حيث نُقشت عليها صورة الشمعدان السباعي وهو شارتنا الوطنية بالإضافة إلى نقش صورة التوراة على وجه ونقش صورة بوق النفير [رمز يهودي آخر يتم النفخ فيه عند حلول عيد رأس السنة العبرية] على الوجه الآخر. وهكذا تجلَّت عقيدتنا كاملة على رصيعة واحدة. ويأتي الاكتشاف بعد مضي ألفيتيْن من الوجود اليهودي في أرض إسرائيل علماً بأن بداية وجود الشعب تعود إلى ما يقارب ٤ آلاف عام. وعليه يبدو أن هناك شيئاً مميزاً في حالتنا الشاذة، في هذا التكامل الخاص ما بين تراث الماضي واستشراف المستقبل بمنتهى القوة والموهبة وحتى (أستطيع قول ذلك) العبقرية القائمة لدى شعبنا. ولا شك في أن هذه الجامعة [جامعة بار إيلان] هي جزء من المجهود القومي والدولي الذي نبذله حفاظاً على التراث وسعياً لدمجه مع المستقبل.

إنني أشكركم على دعوتي لإلقاء كلمتي هنا بعد مضي ٢٠ عاماً على إنشاء مركز بيغن-السادات [للأبحاث]. لقد حدثت تطورات كثيرة خلال هذه الفترة. وقد وقعنا على الصعيد السياسي معاهدة السلام مع الأردن. كما أننا نخوض طيلة هذه الفترة، أي ٢٠ عاماً بالتحديد، المفاوضات مع الفلسطينيين ساعين لتحقيق تسوية سلمية رغم تقلبات الزمن. وتمكّنا أيضاً خلال هذيْن العقديْن من حماية اتفاقية السلام مع مصر وهو أمر لا يمكن الاستهانة به. غير أن التطورات ذات المغزى الأكبر في الشرق الأوسط على امتداد هذه الفترة تخصّ دون شك السنوات الأخيرة لتلقي بظلالها على ما سبقها إذا ما نظرنا إليها بالمنظار الإقليمي. دعُوني أنوّه إلى تطوريْن من هذه التطورات: الهزة التاريخية الجارية في العالم العربي والتي ما زالت في غمرة أحداثها البعيدة عن نهايتها (إذا ما كان هناك أصلاً شيء يمكن تسميته «نهاية»)؛ وبالطبع جهود إيران المتواصلة لتطوير السلاح النووي. إذ إن إيران تسعى إلى الهيمنة على الشرق الأوسط برمته لا بل على ما يتعداه بالإضافة إلى القضاء على دولة إسرائيل. إن هذه المقولة ليست بمثابة تكهّن بل تمثل الهدف بعينه.

ثمة نظرة متطابقة لدى إسرائيل والولايات المتحدة بالنسبة لضرورة منع إيران من الحصول على السلاح النووي. وقد قال الرئيس الإيراني في الأمم المتحدة قبل أيام عدة إن بلاده معنية بالمشروع النووي لأغراض مدنية ليس إلا، هكذا قال. إنني لا أصدِّقه، لكني حري بمَن يرغب في اختبار أقواله أن يطرح على النظام الإيراني سؤالاً بسيطاً كالتالي: إذا لم ترغبوا سوى في الحصول على الطاقة النووية للاحتياجات السلمية فلماذا تصرّون على [أن يشمل برنامجكم النووي] أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم ومفاعلات تعمل بالبلوتونيوم؟ علماً بأن هذه المكوِّنات غير مطلوبة أصلاً لتوليد الطاقة النووية السلمية، لا حاجة إليها مطلقاً، لكنها تُعتبر حيوية لإنتاج المادة الانشطارية المطلوبة للحصول على السلاح النووي. يجب إدراك هذه الحقيقة، إن هذه المكوِّنات غير مطلوبة على الإطلاق لتلبية الاحتياجات السلمية. وهناك ١٧ دولة من الدول الرائدة عالمياً ومنها كندا والمكسيك وإسبانيا وسويسرا والسويد وإندونيسيا (وعدد سكانها ربع مليار نسمة) وغيرها من الدول الكثيرة التي تنتج الطاقة النووية بدون أجهزة للطرد المركزي أو مفاعلات بلوتونيوم. ولا يصرّ أحد على تضمين

برنامجه النووي هذه المكوِّنات إلا إذا أراد إنتاج المادة الانشطارية المطلوبة للقنابل النووية. ولا يصرّ [النظام الإيراني] على هذا الأمر فحسب بل إنه مستعدّ لجلب المعاناة الكبيرة على شعبه على اعتبار أن هذا المسعى ينطوي على حالة صدام مع العقوبات والإملاءات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. ترى، لماذا يفعل [الإيرانيون] ذلك؟ ربما لنقص موارد الطاقة لديهم؟ كلا، إذ لديهم موارد الطاقة من الغاز والنفط، وأخصّ الغاز الطبيعي بالذكر كونه متوافراً وقابلاً للاستخدام الفوري لإمداد المشاريع الصناعية فيه وتشغيل كل ما هو مطلوب. لديهم كم هائل من الموارد لدرجة تمكّنهم من تلبية احتياجات أجزاء كبيرة من العالم أجمع على مدى سنوات طويلة بفضل ما يوجد في أراضيهم، ناهيك عن سد احتياجات دولتهم وحدها.

وبالتالي يجب على المجتمع الدولي اعتماد الموقف الآتي إزاء إيران: إننا مستعدون للتوصل لحل دبلوماسي على أن يضمن نزع قدرات إيران على تطوير السلاح النووي. ويعني ذلك خلو [المشروع النووي الإيراني] من أجهزة الطرد المركزي وعمليات تخصيب اليورانيوم ومفاعل البلوتونيوم. ما لم تتجرد إيران من أجهزة الطرد المركزي ومفاعلات البلوتونيوم لا يجوز تخفيف العقوبات المفروضة عليها ولو بمكيال ذرة، بل بالعكس يجب تشديدها. إن الحقيقة بسيطة وحادة وقاطعة مثل السكين وتتغلغل عبر طبقة الضبابية التي يسعى [الإيرانيون] إلى تكثيفها. إذا كانوا يتجهون نحو السلام فإنهم سوف يوافقون على الاستجابة لهذه المطالب؛ وإذا لم يتجهوا نحو السلام فلن يوافقوا عليها. لعل الحاجة تقتضي اختصار هذه الصيغة لتكون كالآتي: «إذا فككوا [برنامجهم النووي العسكري] - حصلوا [على تخفيف العقوبات]، وإذا لم يفككوا- لن يحصلوا». ويشار إلى أن هذا الصراع يتسم بالقسوة لوجود ميل إنساني فطري نحو التمني والتصديق والتجربة. فيما يتعلق بهذه التجربة فإننا جاهزون لخوضها لكن لا يجوز أن تكون التجربة لا تحدّها أي حدود أو معايير، ناهيك عن ضرورة اقترانها بالنظرة العقلانية الواعية.

كما أننا نهتمّ، بموازاة السعي لوقف التسلح الإيراني والحفاظ على اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، بوضع حد للنزاع مع الفلسطينيين، بمعنى تحقيق السلام الحقيقي وتوفير الأمن الحقيقي- ليس الأمن الذي يماثل الحبر على الورق بل الأمن الميداني الحقيقي- لنا

ولأولادنا ولأحفادنا. هذا ما يتطلع إليه جميع المواطنين الإسرائيليين. غير أن السعي لإنهاء النزاع يقتضي إدراك جذور النزاع.

إنني أطرح هذه المسألة لأنني أعتبر أنه تم تحقيق إنجاز واحد على الأقل عند مناقشة النزاع القائم بيننا وبين الفلسطينيين، حيث يتمثل هذا الإنجاز بأنه بات من الصعب على من كان يعتقد بأن هذه القضية هي لب الصراع في الشرق الأوسط أن يدلي بهذا الكلام دون أن يبدو «مسخرة». إن القضية الفلسطينية ليست جوهر الصراع الحاصل في ليبيا أو تونس أو الجزائر أو مصر أو اليمن أو سورية أو العراق والحبل على الجرار. وكان الكثيرون يؤكدون لنا على مدى سنوات أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط يعود إلى القضية الفلسطينية، لكن هذه «البقرة المقدسة»- وفق المقولة الشائعة- أصبحت من ضحايا الثورات العربية الحالية.

غير أنه توجد إلى جانب ذلك «بقرة مقدسة» ثانية، علماً بأنه يتحتم على المرء أن يشخّص أولاً المرض بشكل صائب إذا ما أراد شفاءه أو حل مشكلة ما. وعندما يطرح الكثيرون السؤال عن جذور النزاع يظهر عادة جواب نمطي جاهز يتمثل بالاحتلال والمناطق والمستوطنات وما أشبه. وهكذا تبدو «سيطرة إسرائيل على المناطق» والمستوطنات، سبباً رئيسياً في إبقاء النزاع لا بل في إحداثه أصلاً، لكنني أتساءل: هل هذا القول صحيح أصلاً؟.

إنني شخصياً، إذا كان عليّ أن أختار حدثاً معيناً لانطلاق هذا النزاع، أعتبر أن تاريخ اندلاعه يعود إلى العام ١٩٢١ حيث هاجم عرب فلسطينيون مقرّ القادمين الجدد في يافا. وكان هذا الهجوم قد أسفر عن مقتل عدد من اليهود ومنهم الكاتب المعروف يوسف حاييم برينر. واستهدف ذلك الهجوم مباشرة الهجرة اليهودية. وكان جدي قد وصل إلى يافا، وتحديداً إلى ذلك المقرّ، قبل ذلك بعام وكان غيره آخرون كثيرون. وبالطبع لم يستهدف ذلك الهجوم أي «مناطق» ولم تكن أي مستوطنات موجودة في تلك الفترة، بل إنه استهدف هجرة اليهود إلى أرض إسرائيل. ثم تبعته هجمات أخرى، حيث تم العام ١٩٢٩ القضاء بقسوة لا حدود لها على التجمع السكاني اليهودي القديم في الخليل الذي استمر هناك دون انقطاع تقريباً على مدى ما يقارب ٤ آلاف عام. ثم حصلت المجازر الدموية التي يسميها البعض «الأحداث» [فيما درج الفلسطينيون على تسميتها «الثورة»] بين عاميْ ١٩٣٦- ١٩٣٩ متمثلة بهجمات

متكررة وممنْهجة على التجمعات السكنية اليهودية في البلاد. ثم جاءت خطة التقسيم العام ١٩٤٧ وطُرح الاقتراح بإقامة دولة عربية (لم يتم آنذاك الحديث عن دولة فلسطينية بل كان يقال دولة عربية) ودولة أخرى يهودية. وقد وافق اليهود على الخطة فيما رفضها العرب. وقد جاء هذا الرفض لأن القضية لم تكن آنذاك- مثلما هي ليست كذلك حالياً أيضاً- قضية الدولة الفلسطينية، بل بقيت القضية المحورية تتعلق للأسف الشديد بالدولة اليهودية. وتبع ذلك الحصار الخانق [الذي فرضته الجيوش العربية] علينا بعد مضي ١٩ عاماً آخر أي العام ١٩٦٧ سعياً لاقتلاعنا وإخماد شعلة حياتنا. ماذا كان سبب فرض ذلك الطوق؟ علماً بأنه لم تكن هناك في تلك الفترة لا «مناطق» ولا احتلال (إلا إذا كانت تل أبيب أو يافا تُعتبر أرضاً محتلة) ولا مستوطنات. وهكذا كان الجمهور العربي ينتقدنا نقداً عنيفاً بين عاميْ ١٩٢١ و١٩٦٧، أي طيلة نصف قرن تقريباً، بغض النظر عن أي مستوطنات أو عما يتم تصويره على أنه جوهر النزاع التاريخي.

إنني أتحدث عن هذا الكلام لأنه يمكن القول: طيب، لقد انتهت كل هذه الأمور آنذاك [قاصداً عند وقوع حرب ١٩٦٧] ثم تغير كل شيء. غير أن الأمور تطورت فيما بعد بشكل ما حيث خرجنا من غزة حتى آخر شبر من أراضيها واقتلعنا المستوطنات إلا أن الاعتداءات علينا ما زالت متوالية، إذ تم إطلاق نحو ١٠ آلاف صاروخ علينا من داخل أراضي غزة ومن المناطق التي أخليناها. وعندما نسأل مطلقي هذه الصواريخ ومَن يقف خلفهم: لماذا تطلقون النار على اليهود؟ فإنهم يجيبون علينا بالقول: إننا نسعى لتحرير فلسطين. ترى، ما هي تلك «فلسطين» التي يتحدثون عنها؟ هل هي مناطق يهودا و السامرة؟ كلا! بالطبع، إنها تشمل أيضاً هذه المناطق لكنهم يتحدثون عن بئر السبع وأشكلون (مجدل) وعكا ويافا. ثم يدّعي البعض قائلاً: طيب، هذه هي مقولات صادرة عن حماس والجهاد الإسلامي لكن الجهات الأكثر اعتدالاً في يهودا والسامرة، أي السلطة الفلسطينية، لا تمارس الإرهاب. إن هذا القول صحيح حيث يوجد هنا فارق هام: هؤلاء [السلطة الفلسطينية] لا يمارسون الإرهاب حقيقة، لكن عندما يُوجَّه إليهم طلب القول: طيب، هل تعترفون؟ ولا يقصد السائل مناطق يهودا والسامرة أو الضفة الغربية بل الاعتراف أخيراً بالدولة اليهودية، فإنهم يردّون عليه قائلين:

إننا مستعدون للاعتراف بالشعب الإسرائيلي أو بإسرائيل. غير أنني مصرّ على هذا السؤال الذي أطرحه: هل أنتم مستعدون للاعتراف بالدولة اليهودية، بالدولة القومية للشعب اليهودي؟ وكان الجواب حتى الآن بـ «لا». لماذا يا ترى؟

كنت قد قلت في سياق خطابي هنا قبل ٤ سنوات [«خطاب جامعة بار إيلان» الذي ألقاه رئيس الحكومة نتنياهو بعد توليه رئاسة الحكومة العام ٢٠٠٩ ويُعدّ من أهم خطاباته حيث رسم ملامح سياساته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية] إن الحل يتمثل بوجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح بشكل حقيقي ومتواصل (علماً بأن الحاجة إلى نزع السلاح واضحة بالنظر إلى تجربة الماضي) من خلال اعتماد تدابير أمنية واضحة المعالم ودون الاستناد إلى قوات دولية. لكن فيما يتعلق بالدولة اليهودية طالبت [الفلسطينيين] آنذاك بالاعتراف بها. وقد سألتهم آنذاك: لماذا لا توافقون على الاعتراف بالدولة اليهودية؟ إننا [إسرائيل] نوافق على الاعتراف بدولتكم القومية رغم أن الثمن باهظ للغاية كونها تحتلّ أراضي نعتبرها جزءاً من وطننا. إن هذا الأمر لا يجوز الاستهانة به وأرجو تكراره في هذه المناسبة أيضاً لأنه شديد الصعوبة بالنسبة لنا، لكنني أرجو التأكيد للفلسطينيين ومراجعتهم بهذا القول: سوف تُضطرون أيضاً لتقديم سلسلة من التنازلات أولها التخلي عن حلم حق العودة. إننا لن نكتفي باعترافكم بالشعب الإسرائيلي أو بدولة ثنائية القومية تسعون فيما بعد لإغراقها باللاجئين، بل نؤكد أن هذه الدولة [إسرائيل] هي الدولة القومية للشعب اليهودي، الدولة التي يستطيع اليهود إذا ما رغبوا في ذلك القدوم إليها، فيما سيكون بإمكان العرب الفلسطينيين إذا أرادوا ذلك الذهاب إلى هناك [قاصداً الدولة الفلسطينية بعد نشأتها]. إنني أطالب الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة اليهودية وأؤكد أن السلام لن يحلّ ما لم يفعلوا ذلك. إن تحقيق السلام لن يتسنى إلا بعد اعترافهم بحقنا في أن نعيش هنا في دولة سيادية أو دولة قومية خاصة بنا.

إنني أؤكد هنا هذا الكلام باعتباره شرطاً ضرورياً. ويوجد المزيد من الشروط الهامة لإنجاح المفاوضات (ليس لمجرد إجرائها بل لإنجازها بالنجاح)، لكنني أنوّه إلى هذه المسألة كون العملية السياسية الجارية بيننا وبين الفلسطينيين تقتضي حل قضايا شديدة التعقيد. ولن تتكلل هذه العملية بالنجاح إلا إذا استندت إلى أسس حقيقية، سواء أكانت

تمثل الحقيقة الراهنة أو الحقيقة التاريخية، حيث أرى أن هذه الحقيقة تتعرض لشديد الأسف لهجمة متواصلة من جانب أعدائنا وخصومنا. إنهم يحاولون تقويض الصلة القديمة التي تربط شعبنا بأرض إسرائيل وكذلك تقويض الحقائق الأساسية المتعلقة بالنزاع الذي جرى بيننا وبين الفلسطينيين خلال القرن الـ٢٠.

وقد سمعت على سبيل المثال قبل عدة أيام ممثل إيران يتلعثم بحديثه عن الجرائم النازية حيث يصعب عليهم النطق بكلمة «المحرقة»، لكنه أردف قائلاً للتو وبشكل حازم إنه لا يجوز السماح للصهاينة باستغلال الجرائم النازية- أي المحرقة- لإلحاق الأذى بالفلسطينيين. وهكذا يكرر الممثلون الإيرانيون الرواية المبتذلة التي تدّعي بأن محرقة اليهود تمت بمعزل عن القضية الفلسطينية ثم جاء قادة الحركة الصهيونية واستغلوا المحرقة لإزاحة الفلسطينيين. دَعوني إذن أن أشير إلى الحقائق الصائبة: لقد كان المفتي الحاج أمين الحسيني هو الزعيم بلا منازع للحركة الوطنية الفلسطينية خلال النصف الأول من القرن الـ٢٠. وكان المفتي هو القوة الدافعة الرئيسية التي وقفت وراء الهجمات التي سبق وأشرت إليها ابتداءً مما جرى في يافا العام ١٩٢١ وانتهاء بالحرب العالمية الثانية. إن هذه الحقائق معروفة لكن دعوني أطلعكم على عدة حقائق أخرى قد تكونون أقلّ معرفة بها: لقد استقلّ المفتي يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤١ طائرة أقلته إلى برلين حيث التقى هتلر وأبدى له استعداده للتعاون مع ألمانيا بأي طريقة ممكنة. ثم أقدم المفتي على السعي لتجنيد مقاتلين مسلمين في صفوف الإس. إس (S.S) [الجهاز الأمني الألماني النازي السري الذي تولى الدور الرئيسي في مشروع إبادة اليهود] في منطقة البلقان واضطلع بدور فعال في إطار البرامج الدعائية التي بثها النازيون [عبر إذاعة برلين].

أرجو الاستشهاد على سبيل المثال بنموذج من البرامج الدعائية التي بثها المفتي العام ١٩٤٢: «إذا تحقق النصر على إنكلترا ودحر حلفائها فإن قضية اليهود التي نعتبرها أكبر خطر لنا ستلقى حلها النهائي». وكان المفتي قد عمل بين عاميْ ١٩٤٢- ١٩٤٤ انطلاقاً من قاعدته في برلين وحاول عرقلة أي مشروع لإنقاذ حياة اليهود سواء أكانوا من المجر أو ألمانيا وبلغاريا وكرواتيا وهي دول خضعت طوعاً لنظام هتلر لكنها سمحت لمواطنيها

اليهود بالفرار إلى أرض إسرائيل ومناطق أخرى. واحتجّ المفتي في تلك الفترة على عدم تخصيص النازيين ما يكفي من موارد لمنع هروب اللاجئين اليهود من البلقان. وقد روى الموظف الألماني فيلهلم مالكيرس يوم ٦/ ٨/ ١٩٤٧ في شهادته ضمن محاكمات نورمبرغ [سلسلة محاكمات جرت لأقطاب النظام الألماني النازي لمعاقبتهم على جرائم الحرب وإبادة الشعب التي ارتكبوها] ما يلي: «كان المفتي يطلق احتجاجاته في أي مكان، سواء في مكتب وزير الخارجية أو وزير الدولة أو قيادات الإس. إس الأخرى. وقد سلم المفتي مثلاً يوم ١٣/ ٥/ ١٩٤٣ وزير الخارجية النازي ريبنتروب رسالة احتجّ فيها على التفاهمات التي توصلت إليها ألمانيا والتي أتاحت فرصة إبعاد ٤ آلاف طفل يهودي من بلغاريا، حيث تمنى المفتي رؤية تصفيتهم جميعاً». بدوره أدلى ديتر فيسلتسيني، نائب أيخمان [كان أدولف أيخمان المسؤول الألماني الذي لعب دوراً محورياً في مشروع إبادة اليهود]، بالشهادة التالية التي تقشعر لها الأبدان في إطار محاكمات نورمبرغ: «لقد اضطلع المفتي بدور في اتخاذ قرار إبادة يهود أوروبا. ولا يجوز التغاضي عن أهمية دوره، إذ كان المفتي قد اقترح مراراً وتكراراً على الدوائر التي تواصل معها، وتحديداً على هتلر وريبتنتروب وهملر [قائد ال-SS] قبل غيرهم، إبادة يهود أوروبا حيث كان يعتبرها حلاً مناسباً للقضية الفلسطينية». كما أدلى فيسلتسيني بالشهادة السماعية عما اطلع عليه حول ضلوع المفتي مباشرة في مشروع «الحل النهائي» [إبادة اليهود] حيث قال: «كان المفتي من المبادرين إلى الإبادة المُمَنهجة ليهود أوروبا وكان شريكاً ومستشاراً لأيخمان وهتلر عند تنفيذ هذا المخطط. إنه كان أحد أفضل أصدقاء أيخمان وكان يحثه بلا هوادة على تسريع وتيرة عمليات الإبادة. لقد سمعته بأم أذنيّ يروي كيف زار بهوية مجهولة محارق الغاز في أوشفيتس [أكبر معسكرات الإبادة النازية] بصحبة أيخمان».

أيها السيدات والسادة، إن القيادات الصهيونية- وبخلاف ما يدّعيه ممثلو إيران وغيرهم- لم يستخدموا المحرقة للقضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية، بل بالعكس حيث كان أبرز زعيم فلسطيني في ذلك الوقت المفتي الحاج أمين الحسيني هو الذي كان يفتي ويعمل من أجل تنفيذ مخطط المحرقة لغرض تدمير الحركة الصهيونية. وكاد هذا المخطط أن ينجح، إذ

تمت إبادة يهود أوروبا، وذلك- بين أمور أخرى- بسبب مساعي المفتي، لكن لم يتم القضاء على الحركة الصهيونية وبالتالي قامت دولة إسرائيل.

إنني أذكر هذا الأمر لأنه يجب اقتلاع هذه الجذور أم بالأحرى هذه الأعشاب الضارة السامة. وما زال المفتي شخصية تُعتبر محلّ إعجاب في الحركة الوطنية الفلسطينية ([إذا أردتم التأكد من ذلك] أدخلوا المواقع الإلكترونية والمدارس والكتب الدراسية [الفلسطينية]). هذه هي الأعشاب الضارة الواجب اقتلاعها كونها جذر النزاع وسبب بقائه. ولا يزال جذر النزاع هو ما يتكرر وجوده منذ أكثر من ٩٠ عاماً بمعنى المعارضة الشديدة القائمة لدى نواة صلبة من الفلسطينيين لمجرد حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في أرض إسرائيل. لذا فإنه من الضرورة بمكان، لأجل جعل العملية [التفاوضية] التي نخوضها حالياً ذات مغزى، أن نسمع أخيراً من القيادة الفلسطينية أنها تعترف بحق الشعب اليهودي في دولة خاصة به ألا وهي دولة إسرائيل. إنني أرجو وأتمنى حصول هذا الأمر لكي نستطيع المضي قدماً نحو حل حقيقي للنزاع.

وهناك أيضاً مواضيع أخرى كثيرة سيتعين علينا بالطبع حلها خلال المفاوضات. ويأتي في مقدمتها تقديم حل حقيقي ودائم للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في المنطقة غير المستقرة والخطرة التي نعيش فيها، ذلك لأننا لا نملك أي ضمانة، حتى في حال حصولنا على هذا الاعتراف [الفلسطيني بيهودية إسرائيل]، على تغلغل هذا الاعتراف في ثنايا المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه. وعليه نحتاج إلى تدابير أمنية شديدة الرسوخ لتمكيننا من حماية السلام أو الدفاع عن أنفسنا في حال حدوث شرخ في السلام. هذه هي المقاربة الواقعية المسؤولة القائمة على الاستعداد للمضي قدماً دون تعمية البصر.

ويعيد الأمر إلى ذهني موضوعاً آخر. وأعتقد بأن الشرط الضروري للتوصل إلى حل حقيقي [للنزاع] كان وما زال واضحاً وضوح الشمس بمعنى زوال رفض الاعتراف بحق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية في أرض أجدادهم، مما يجعل الاعتراف بهذا الحق أهم مفتاح لحل النزاع.

إنني أثق بقوة إسرائيل شعباً ودولة. ويُعدّ ما أنجزناه هنا على مدى ٦٥ عاماً [منذ قيام

الدولة] معجزة. كما أننا نحيي اليوم الذكرى الـ٤٠ لحرب يوم الغفران [١٩٧٣]. وقد تضاعف عدد سكان إسرائيل خلال هذه الفترة بمقدار ٢,٥ مرة، فيما تضاعف ناتجنا الخام المحلي ٢٥ مرة (وكأننا نضع ٢٥ اقتصاداً كان بحالة مشابهة للاقتصاد الإسرائيلي [العام ١٩٧٣] ونجعلها تصطفّ الواحد إلى جانب الآخر. كما حققنا إنجازات لافتة في شتى المجالات مثل استقدام اليهود واستيعابهم والعلوم والتقنيات وتحرير الاقتصاد وفتح مناطق النقب والجليل [قاصداً ربطها بأواسط البلاد بشبكة من الطرقات السكك الحديدية] فضلاً عن مدينة «العالم الافتراضي» [قاصداً الصناعات المتخصصة في هذا المجال] التي ننشئها حالياً في بئر السبع ومدينة علوم الأحياء المزمع إنشاؤها في صفد وأصبحت ماثلة أمام نواظرنا.

إن هذه المشاريع تمثل تطوراً عظيماً. ولم ننتظر جيراننا عند سعينا لتطوير دولتنا بل نواصل هذا المجهود. وهنالك صلة تربط بين الأمريْن، حيث كلما شدّدنا قوتنا وزِدنا دولتنا رسوخاً وبنينا اقتصادنا وعززنا مجتمعنا، باختصار كلما أصبحنا أقوياء، سنحت فرصة تغلغل هذا التغيير لدى جيراننا أيضاً. ولا يجوز لنا بأي حال التخلي عن هذا التغيير كونه ضرورياً لضمان مستقبلنا وسلامتنا.

(٨)

كلمة نتنياهو في سياق الجلسة الخاصة التي عقدها الكنيست لإحياء الذكرى الخامسة عشرة لاغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين (٢٠١٠/١٠/٢٠)

لقد طالعتُ أمس الكلمة الأخيرة التي ألقاها المرحوم إسحق رابين من على هذا المنبر وذلك يوم ٥ تشرين الأول ١٩٩٥، أي قبل شهر من ذلك اليوم الحالك في تاريخ شعبنا حيث قتله قاتل حقير لن تُغتفر له جريمته أبداً.

أيها الأصدقاء، أعلم بالطبع أنه لا يمكن اختزال رؤى زعيم سياسي بكلمة واحدة حيث تنتج كل كلمة عن واقع معين وسياق معين وتوقيت معين، غير أن تلك الكلمة الأخيرة التي ألقاها الراحل إسحق رابين تتضمن أموراً كثيراً ما زالت تدوّي على مرّ السنين دون أن تفقد حيويتها وفعاليتها.

وكان رابين قد قال في تلك الكلمة وها أنني أستشهد بأقواله:

«إن أرض الأنبياء، تلك التي أورثت العالم الأخلاق وقيم العدالة والقضاء، قد استردّها بعد ألفيْ سنة من الغُربة أصحابها الشرعيون – أبناء الشعب اليهودي – لنعمّر على ترابها الوطن القومي والدولة المجيدة. غير أننا لم نعُد إلى أرض خالية بل كان هنا الفلسطينيون الذين كافحونا على مدى قرن من المذابح وأعمال سفك الدماء.. وقد قُتل الآلاف المؤلفة من كلا الطرفيْن في القتال على قطعة أو بقعة الأرض هذه

وانضمت إليهم جيوش الدول العربية.. ونستطيع مواصلة القتال وبإمكاننا أن نستمر في القتل فيما يستمر القتل فينا أيضاً لكن يَسَعُنا أيضاً التوقف أو محاولة وقف دورة الدماء المفرغة هذه وإعطاء الفرصة للسلام».

ومضى رابين يقول: «إننا نعتبر أن الحل الدائم سيكون في إطار أراضي دولة إسرائيل التي ستشمل غالبية أراضي أرض إسرائيل – كما كانت عليه الحال أيام الانتداب البريطاني – وإلى جانبها كيان فلسطيني سيكون وطناً لمعظم السكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية، ونريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة ليصرّف بشكل مستقل حياة الفلسطينيين الذين يخضعون له.. وستتجاوز حدود دولة إسرائيل عند تطبيق الحل الدائم خطوط ما قبل حرب الأيام الستة حيث لن نعود إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.. ويتم تثبيت الحدود الأمنية للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردن في أوسع معنى لهذا المفهوم».

وأضاف رابين في وقت لاحق من كلمته الآنفة ما يلي: «إن أورشليم القدس ستكون موحَّدة بصفتها عاصمة إسرائيل وتحت سيادة إسرائيل لتشمل أيضاً معاليه أدوميم وغفعات زئيف» ، كما أنه أردف يقول: «لقد توصلنا إلى اتفاق وتعهدنا أمام الكنيست بعدم اقتلاع أي مستوطنة في إطار الاتفاق المرحلي وعدم تجميد البناء والنمو الطبيعي.. إننا نعي الفرص والمخاطر على حد سواء وسنعمل قصارى جهدنا لاستنفاد الفرص وتقليص المخاطر».

كانت هذه، يا نواب الكنيست، خلاصة الكلمة الأخيرة التي ألقاها رئيس الحكومة وزير الدفاع الراحل إسحق رابين في قاعة الكنيست بكامل هيئتها. وقد قيل هذا الكلام قبل ١٥ عاماً وبطبيعة الحال لديّ الكثير من الإضافات عليه بعد مرور هذه السنوات لكن أرجو في هذا اليوم المشهود له السماح لأقوال وصوت رابين بأن تدوّي عالياً وتُسمع دون إضافات ودون تشويش باستثناء ملاحظتيْن قصيرتيْن:

- إذ تقتضي الحاجة ملاحظة واحدة قصيرة بشأن البناء والتجميد [في المستوطنات]. سبق وقلت إن تجميد أعمال البناء لهو إجراء مؤقت كان بمثابة بادرة حسن نية لم تقدم عليها أي حكومة سابقة، وأعتبر كلام رابين بهذا الخصوص إقراراً آخر بصحة هذا الأمر، إضافةً إلى حقيقة أن البناء في المستوطنات القائمة في يهودا والسامرة لا يتناقض مع السعي للسلام والتسوية.

- أما الملاحظة الثانية فأرجو التعقيب على ما قاله المرحوم رابين لدى تطرقه إلى الكيان الفلسطيني الذي سوف يقوم من أنه «سيكون أقل من دولة»، ولا أعلم تحديداً مغزى كلامه في حينه إلا أننا نتحدث الآن عن وجود دولة منزوعة السلاح تعترف بدولة الشعب اليهودي إذ لا نريد أن نحرم الفلسطينيين من حق تقرير المصير ولا نريد التحكم بهم.

إن ما نرغب فيه هو أن تكون الدولة اليهودية معترفاً بها ومحمية. إن إصرارنا على قضية الأمن لا يأتي من باب النزوات أو التبريرات. لقد خرجنا من لبنان وأصبحت إيران محاذية لخط الحدود ثم خرجنا من غزة وأصبحت إيران محاذية لخط الحدود هناك أيضاً ولا يجوز أن يتكرر الأمر للمرة الثالثة. ويمكن منع وقوع ذلك من خلاء اعتماد تدابير أمنية حقيقية يجب الإصرار عليها بحزم. ولا شك عندي بأن رابين بصفته رجل أمن كان سيوافق على هذا الإصرار بأكمله. ولا أقول هذا الكلام من باب التشدق بالكلام، إذ لا يوجد في الجوهر أي جدال حول تحقيق الفصل أو السلام لكن ثمة مسألة شرعية لا بل ضرورية حول ما يجري فيما بعد وكيف نضمن أن ما حصل مرتيْن [في جنوب لبنان وقطاع غزة] لن يتكرر للمرة الثالثة [في الضفة الغربية]. إننا نريد السلام.

أيها الأصدقاء، لقد أسهمت السنوات الماضية في تقليص الفجوات وتقريب المواقف بين شرائح الشعب المختلفة. وقد يساهم هذا التقارب في تحقيق الاتفاق لكن الأمر غير مضمون ولا يتوقف علينا أو على إسرائيل وحدها.

غير أن هناك أمراً واحداً مؤكداً: يجب أن يحدّ الجدال بيننا قيد واحد سواء مع الوحدة الداخلية أو بغيابها وهو التأكيد أنه لا مكان للعنف الذي قضى على حياة رئيس الحكومة وزير الدفاع وقائد الجيش إبان حرب الأيام الستة ومقاتل البلماخ [السرايا الضاربة لقوات الهاغناه فيما قبل قيام دولة إسرائيل] ابن أورشليم القدس – ألا وهو إسحق رابين.

وما زلنا حتى بعد مضي ١٥ عاماً تعترينا مشاعر الألم والحزن. دعونا نتمنى وندعو ونعمل ونسعى لاستخلاص العبرة دون أن يطويها النسيان. لنعمل دون وجل وبمنتهى الحزم لجلب السلام والأمن على شعبنا لأن التكامل الحقيقي بينهما سيضمن مستقبلنا.

طيب الله ذكرى إسحق رابين.

(٩)

كلمة نتنياهو في واشنطن

(٢٠١٠/٩/٢)

أشكرك أيتها السيدة الوزيرة [وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون]. أرجو أن أشكرك والرئيس [الأميركي باراك] أوباما على الجهود الكثيرة التي بذلتماها وصولاً بنا إلى هذه اللحظة.

صديقي السيناتور ميتشل [المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط]، إنني أشكرك على مجهودك المتواصل وجهود الفريق الخاص بك لتحقيق السلام الدائم في منطقتنا.

أيها الرئيس عباس [رئيس السلطة الفلسطينية] كما قلت أمس في لقائنا في البيت الأبيض مع الرئيس الأميركي والرئيس المصري وملك الأردن فإنني أعتبرك شريكاً في السلام. إننا نستطيع معاً قيادة شعبيْنا نحو مستقبل تاريخي يضع حداً لجميع المطالب وللنزاع.

إن هذا الأمر لن يكون سهلاً. إن السلام الحقيقي والدائم لن يتحقق إلا من خلال التنازلات المتبادلة والمؤلمة التي تأتي من كلا الجانبين – سواء من الجانب الإسرائيلي أو من الجانب الفلسطيني، سواء من جانبي أو من جانبك. غير أن أبناء الشعب في إسرائيل – وإنني رئيس وزرائهم – مستعدون للسير على هذه الطريق وقطع شوط بعيد – وخلال فترة قصيرة – لتحقيق السلام الحقيقي الذي سيضمن لشعبنا الأمن والرخاء والجوار الحسن لصياغة واقع مغاير فيما بيننا.

إن هذا الأمر يتطلب إجراء مفاوضات جادة حيث توجد الكثير من القضايا الخلافية. إن القضايا الجوهرية التي طرحتِها، أيتها السيدة وزيرة الخارجية [الأميركية]، هي مسائل نختلف فيها لكن يتعين علينا الانتقال من حالة الخلاف إلى حالة الوفاق وهي مهمة كبيرة.

وكنت قد حاولت قبل عامَيْن – أم بالأحرى عام – في خطاب ألقيته في جامعة بار إيلان في إسرائيل وضع ركنَيْن للسلام أعتقد بأنهما سيسمحان لنا بحل جميع القضايا العالقة. إن هذَيْن الأمريْن هما الشرعية والأمن.

إننا نتوقع منكم الاستعداد للاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي مثلما تتوقعون منا أن نستعد للاعتراف بالدولة الفلسطينية بصفتها الدولة القومية للشعب الفلسطيني. وهناك أكثر من مليون شخص من غير اليهود يقيمون في إسرائيل، وهي الدولة القومية للشعب اليهودي، ويملكون كامل الحقوق المدنية. ولا يوجد أي تناقض بين وجود دولة قومية تضمن الحقوق القومية للأغلبية وبين ضمان الحقوق المدنية والمساواة الكاملة للأقلية.

إنني أعتبر الاعتراف المتبادل بيننا أمراً لا غنى عنه للتوضيح لكلا شعبيْنا أن النزاع بيننا قد انتهى.

كما أنني قلت أمس [في البيت الأبيض] إن السلام الحقيقي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الحقيقية لإسرائيل والتي طرأ عليها التغيير منذ آخر زيارتي لهذا المكان [يقصد رئيس الحكومة جلسات التفاوض السابقة بمشاركته خلال ولايته السابقة رئيساً للحكومة ١٩٩٦– ١٩٩٩]. لقد تحدثتَ [مخاطباً رئيس السلطة الفلسطينية] عن الساسة المخضرمين الذين التأموا هنا حول هذه المائدة. لقد كنا هنا فيما مضى حيث قمنا بصياغة اتفاق الخليل واتفاق [مزرعة] واي.

وكان ذلك قبل ١٢ عاماً. ونشأت خلال فترة الأعوام الـ١٢ هذه قوى جديدة في منطقتنا حيث شهدنا صعود إيران وتوابعها وصعود حرب الصواريخ. وعليه فإن أي اتفاقات سلمية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار الترتيبات الأمنية لمواجهة التهديدات الحقيقية التي تتعرض لها دولتي وهي تهديدات تمثلت فعلاً بإطلاق ١٢ ألف صاروخ على أراضينا بالإضافة إلى الاعتداءات الإرهابية المستمرة بلا هوادة.

أيها الرئيس عباس، إنني أعي تماماً وأحترم رغبة شعبك في السيادة. وإنني على قناعة بأنه من الممكن التوفيق بين هذه الرغبة وحاجة إسرائيل للأمن. ونتوقع أن تكون هناك فترات صعبة قبل تحقيقنا السلام المنشود.

كان اليومان الماضيان صعبيْن إلى أبعد الحدود بالنسبة لشعبي ولي شخصياً. إذ تم سفك دماء الأبرياء حيث قُتل أربعة إسرائيليين أبرياء بإطلاق النار العنيفة عليهم ثم أصيب شخصان آخران بجراح وبات هناك ٧ يتامى جدد. أيها الرئيس عباس، إنك استنكرت عملية القتل هذه مما ينطوي على بعض الأهمية، غير أن رصد القتلة لا يقل عن ذلك أهمية وكذلك التأكد من أننا نقدر على التصدي لقتلة آخرين. إنهم يسعون لقتل أبناء شعبنا ودولتنا وسلامنا. وبالتالي فإن تحقيق الأمن هو أمر واجب لا غنى عنه. إن الأمن هو أساس السلام وبغيابه يصبح السلام هزيلاً، فيما يمكن أن يكون السلام بحضوره مستقراً وثابتاً.

أيها الرئيس عباس، لقد منحنا التأريخ فرصة نادرة لإنهاء النزاع بين شعبيْنا وهو نزاع يستمر منذ قرن تقريباً. إنها فرصة غير مسبوقة لإنهاء نزاع دام قرناً من الزمن (وكان هناك عدد قليل ليس إلا من الأمثلة التاريخية على ذلك). إننا نواجه هذه المهمة بمعنى إنهاء سفك الدماء وضمان مستقبل من الوعود والآمال لأبنائنا وأحفادنا.

لقد جاءت في سفر الأول من التوراة وهو سفر التكوين قصة شقيقيْن متنازعيْن هما إسحق وإسماعيل – اجتمعا لمواراة والدهما الثرى ألا وهو إبراهيم أبو كلا شعبيْنا. وقد اجتمع إسحق – أبو الأمة العبرية – وإسماعيل – أبو الأمة العربية – في لحظة من الألم والاحترام المتبادل لدفن إبراهيم في الخليل.

ولا يسعني إلا أن أدعو – وأعلم بأن هناك الملايين في أرجاء المعمورة، الملايين من الإسرائيليين والفلسطينيين وآخرين في ربوع العالم الذين يدعون أيضاً – إلى جعل الألم الذي تعرضنا له – أنتم ونحن – خلال قرن من النزاع يؤلّف بيننا ليس في لحظة من السلام حول مائدة السلام هنا في واشنطن فحسب، بل بشكل يمكّننا من الانطلاق وصياغة سلام ثابت ودائم للأجيال القادمة.

شالوم ، سلام.

(١٠)

كلمة نتنياهو في «مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية» التابع لجامعة بار إيلان (٢٠٠٩/٦/١٤)

[خطاب بار إيلان ١]

أيها الضيوف الكرام،

أيها المواطنون الإسرائيليون،

إن السلام كان دوماً محطّ تطلعات شعبنا. وكان أنبياؤنا هم الذين أورثوا العالم رؤية السلام. إننا نتبادل التهاني بكلمة شالوم [وتعني «سلام» بالعبرية]، كما أن صلواتنا تُختتم بالسلام.

إننا نحضر هذا المساء إلى مقر مركز الدراسات الذي يحمل اسم الشخصيتين اللتين اخترقتا طريق السلام وهما الراحلان الكبيران مناحيم بيغن وأنور السادات حيث إننا نشاركهما رؤيتهما.

لقد أديت تصريح الولاء أمام الكنيست بصفتي رئيساً لحكومة إسرائيل قبل نحو شهرين ونصف [الشهر]. لقد وعدت بتشكيل حكومة وحدة وطنية وأوفيت بالوعد. وكنت أعتقد

بأن الوحدة مطلوبة في هذه الفترة أكثر من أي وقت مضى كوننا نواجه حالياً ثلاثة تحديات جمة: التهديد الإيراني، والأزمة الاقتصادية، ودفع عملية السلام قدماً.

إن التهديد الإيراني ما زال يواجهنا بمنتهى القوة، إذ إن أكبر خطر بالنسبة لإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع يتمثل بهذا اللقاء بين الإسلام المتشدد والسلاح النووي. كنت قد تحدثت عن هذا الموضوع مع الرئيس [باراك] أوباما خلال زيارتي لواشنطن، كما أنه سيكون مدار بحث خلال محادثاتي مع بعض القادة الأوروبيين الأسبوع القادم. يجب التنويه هنا إلى أنني أعمل منذ سنوات دون كلل لتكوين جبهة دولية ضد حصول إيران على السلاح النووي.

أما بالنسبة للأزمة الاقتصادية العالمية فقد تحركنا سريعاً لجلب الاستقرار إلى الاقتصاد الإسرائيلي من خلال مصادقة مجلس الوزراء على مشروع ميزانية الدولة للعامين الحالي والقادم ليصار إلى مصادقة الكنيست عليه أيضاً في الوقت القريب.

أما التحدي الثالث الذي يواجهنا، وهو على غاية من الأهمية، فيخص المضي بالسلام قدما. وكنت قد تحدثت عن هذا الموضوع أيضاً مع الرئيس أوباما حيث أؤيد جداً فكرة السلام الإقليمي التي يقودها. إنني أشارك الرئيس الأميركي رغبته في الانتقال إلى عهد جديد من المصالحة في منطقتنا، ولهذه الغاية التقيت الرئيس مبارك في مصر والملك عبد الله الثاني في الأردن لأستعين بهذين الزعيمين في المجهود الرامي لتوسيع دائرة السلام.

ها أنني أتوجه من هنا إلى قادة الدول العربية وأقول لهم: تعالوا لنتقابل لنتحادث عن السلام ونصنع السلام. إنني مستعد للقائكم في أي وقت. إنني مستعد للحضور إلى دمشق والرياض وبيروت – إلى أي مكان.

إنني أناشد الدول العربية التعاون مع الفلسطينيين ومعنا للمضي قدماً بالسلام الاقتصادي. إن السلام الاقتصادي لا يأتي بديلاً عن السلام السياسي لكنه يشكل مقوّماً هاماً في إنجازه. إننا سنستطيع معاً تطوير مشاريع تتخطى النواقص في منطقتنا مثل إزالة ملوحة مياه البحر ومشاريع تستفيد من مميزاتها مثل استغلال الطاقة

الشمسية أو مد خطوط أنابيب الغاز والنفط وخطوط المواصلات التي تربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

إن النجاح الاقتصادي الذي حققته دول الخليج ترك أثره على العالم بأسره وعليّ أيضاً. إنني أدعو المبادرين الموهوبين من العالم العربي للوصول والاستثمار هنا لمعاونة الفلسطينيين ومعاونتنا على القفز بالاقتصاد إلى الأمام.

إننا سنستطيع سوية تطوير مناطق صناعية توفر الآلاف من فرص العمل بالإضافة إلى المواقع السياحية التي تستقطب الملايين من السياح الراغبين في السير على دروب التاريخ سواء في الناصرة أو في بيت لحم وأسوار أريحا وأورشليم القدس وضفاف بحيرة طبرية والمغطس المطل على نهر الأردن. بإمكاننا الاستفادة هنا من طاقات أثرية وسياحية هائلة إذا ما عرفنا كيفية التعاون فيما بيننا من أجل تطويرها.

إنني أتوجه إليكم، يا جيراننا الفلسطينيون بقيادة السلطة الفلسطينية لأقول لكم: تعالوا لنباشر المفاوضات فوراً دون شروط مسبقة. إن إسرائيل ملتزمة بالاتفاقات الدولية وهي تنتظر من جميع الأطراف الأخرى التقيد بالتزاماتها. إننا نريد العيش معكم بسلام وحسن الجوار.

إننا نريد أن لا يشهد أطفالنا وأطفالكم المزيد من الحروب؛ أن لا يعرف أولياء الأمور والأبناء والأشقاء الثكل والشجون؛ أن يحلم أطفالنا في مستقبل أفضل ويجسدونه؛ أن نشحذ نحن وإياكم هممنا في صناعة السُكَك والمناجل وليس السيوف والرماح.

إنني عرفت شخصياً ويلات الحرب. لقد شاركت في معارك وفقدت أصدقاء طيبين لا بل فقدت شقيقاً لي. كما أنني شهدت آلام العائلات الثكلى. وبالتالي فإنني لا أريد الحرب، إن الشعب في إسرائيل لا يريد الحرب.

إذا ما تشابكت أيدينا وعملنا معاً بسلام، فلن تكون هناك حدود للازدهار والتنمية التي نستطيع جلبها إلى شعبيْنا – سواء أكان ذلك في الاقتصاد أو في الزراعة والتجارة والسياحة والتربية والتعليم، وبالذات فيما يتعلق بقدرتنا على منح الجيل الصاعد لدينا

مكاناً يحسُن العيش فيه حياة مطمئنة ومليئة بالاهتمام والإبداع تحمل بين طياتها آفاق الفرص والآمال.

إذا ما كانت حسنات السلام واضحة إلى هذا الحد فلا بد من طرح السؤال على أنفسنا: لماذا ما زال السلام بعيداً عنا رغم أن أيدينا ممدودة إليه؟ لماذا يتواصل هذا النزاع منذ أكثر من ٦٠ عاماً؟ يجب علينا من أجل وضع حد لهذا النزاع تقديم الإجابة الحقيقية والصادقة على السؤال الآتي: ما هو أصل النزاع؟

لقد تحدث صاحب رؤية الدولة [اليهودية] بنيامين زئيف هرتسل في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني [الأول] في بازل عن هذه الرؤية العظيمة المتمثلة بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي حيث قال ما يلي: «إن هذا الأمر عظيم لدرجة تجعلنا مضطرين للحديث عنه بأبسط الكلمات ليس إلا».

إنني أود اليوم الحديث عن هذا التحدي الكبير للسلام بأبسط الكلمات وبما يوافق المستوى الشعبي. يجب أن تكون أقدامنا مثبّتة على أرض الواقع والحقيقة حتى عندما نلقي نظرتنا إلى الأفق. وهذه الحقيقة البسيطة هي أن أصل النزاع كان وما زال رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في وطنه التاريخي. إذ كان العالم العربي بأكمله قد رفض عام ١٩٤٧ خطة التقسيم التي طُرحت على الأمم المتحدة بشأن قيام دولة يهودية ودولة عربية فيما احتفى جموع اليهود [بهذه الخطة] برقصات البهجة والفرح. وكان الرفض العربي يطال أي دولة يهودية أياً كانت حدودها.

وبالتالي فإن مَن يعتقد بأن العداء المتواصل تجاه إسرائيل ينتج عن تواجدنا في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة يُحلّ السبب محل النتيجة. لقد بدأت الهجمات علينا في عشرينيات القرن الماضي، وتحولت إلى هجوم شامل عام ١٩٤٨ عند الإعلان عن الدولة، واستمرت في هجمات الفدائيين في الخمسينيات، وبلغت ذروتها عام ١٩٦٧ عشية حرب الأيام الستة بمحاولة فرض طوق خانق على رقبة دولة إسرائيل. وقد وقعت جميع هذه الأحداث طيلة ما يقارب ٥٠ عاماً وقبل تواجد ولو جندي إسرائيلي واحد في يهودا والسامرة.

إنه لمن دواعي سرورنا أن تكون مصر والأردن قد خرجتا من دائرة العداء هذه، إذ أدى توقيع معاهدتي السلام معهما إلى وضع حد لمطالبهما من إسرائيل وإلى إنهاء النزاع معهما أو بالأحرى إلى السلام. غير أنه لشدة أسفنا لا يطال هذا الوضع الفلسطينيين: إذ كلما اقتربنا من اتفاق السلام معهم فإنهم يبتعدون عنه ويعيدون طرح المطالب التي لا تتوافق مع الرغبة في إنهاء النزاع.

هناك كثير من الأخيار الذين يقولون لنا إن الانسحاب هو مفتاح السلام مع الفلسطينيين. وبالفعل فقد انسحبنا، إلا أن الحقيقة هي أن أي انسحاب من جانبنا قد جُوبه بموجة عارمة من إرهاب الانتحاريين وآلاف الصواريخ.

لقد حاولنا الانسحاب بناء على اتفاق والانسحاب بدون اتفاق، الانسحاب الجزئي والانسحاب الكامل. لقد اقترحت إسرائيل العام ٢٠٠٠ الانسحاب شبه الكامل مقابل إنهاء النزاع، وأعادت طرح هذا الاقتراح العام الماضي، لكن هذا الموقف لقي الرفض مرتين.

إننا أخلينا قطاع غزة حتى آخر شبر واقتلعنا عشرات المستوطنات وآلاف الإسرائيليين من ديارهم، لكننا تلقينا بالمقابل وابلاً من الصواريخ على مدننا وقرانا وأطفالنا. إن الادعاء بأن الانسحاب سيجلب السلام مع الفلسطينيين - أو يجعله أقرب على الأقل - لم يصمد أمام اختبار الواقع. لا بل إن حماس في الجبهة الجنوبية شأنها شأن حزب الله في الجبهة الشمالية تعود وتصرح علناً بأنها تسعى لـ «تحرير» أشكلون وبئر السبع وعكا وحيفا. إن عمليات الانسحاب لم تغير من هذه العداوة شيئاً.

ومما يدعونا إلى الأسف أيضاً أن المعتدلين الفلسطينيين غير مستعدين للإدلاء بالأقوال البسيطة التالية: إن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وهي ستظل هكذا. إن تحقيق السلام يتطلب الشجاعة والإنصاف من كلا الجانبين وليس من الجانب الإسرائيلي وحده. يجب أن تنهض القيادة الفلسطينية وتقول بمنتهى البساطة: «كفانا هذا النزاع. إننا نعترف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في هذه البلاد، وإننا سنعيش إلى جانبكم بسلام حقيقي».

إنني أتمنى مجيء هذه اللحظة لأن الطريق نحو حل سائر المشاكل مهما صعُبت سيُفتح بمجرد توجيه القادة الفلسطينيين هذه الكلمات إلى شعبنا وإلى شعبهم. لذا يكون اعتراف فلسطيني علني وملزم وصادق بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي شرطاً أساسياً لإنهاء النزاع.

ومن أجل اكتساب إعلان كهذا مغزى عملياً هناك حاجة لاتفاق واضح على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستجد حلها خارج حدود دولة إسرائيل. إذ من الواضح بمكان بالنسبة للجميع أن المطالبة بإسكان اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل تتناقض مع استمرار قيام إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي. يجب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين – ويمكن حلها مثلما أثبتنا نحن ذلك في حالة مشابهة: إن دولة إسرائيل الصغيرة قد استوعبت بنجاح مئات الألوف من اللاجئين اليهود من الدول العربية الذين غادروا منازلهم معدمين تماماً.

وبالتالي فإن العدالة والمنطق يقتضيان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل علماً بأن هذا الموقف محل توافق وطني عريض جداً [في إسرائيل]. أعتقد بقابلية حل هذه المشكلة الإنسانية حلاً جذرياً من منطلق الرغبة الحسنة والاستثمار الدولي.

لقد تحدثت حتى الآن عما يدعو الفلسطينيين إلى الاعتراف بحقوقنا وها أنني مقبل على حاجتنا للاعتراف بحقوقه. غير أنه ينبغي لي أن أستبق ذلك بقول الآتي: إن الرابط التاريخي بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل مستمر منذ أكثر من ٣٥٠٠ سنة. إن مناطق يهودا والسامرة حيث سار وتمشى كل من أبراهام وإسحق ويعقوب ودافيد وشلومو وإشعياء وإرمياء، ليست بالغريبة علينا بل هي أرض الآباء والأجداد.

إن حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة في أرض إسرائيل لا ينبع من سلسلة الويلات التي ابتُلي بها. صحيح أن اليهود تعرضوا خلال ٢٠٠٠ عام لمعاناة فظيعة تتمثل بعمليات الترحيل والمذابح والافتراءات والقتل مما بلغ ذروته في المحرقة النازية (الهولوكوست) التي لم يكن لها مثيل أو نظير في تاريخ الأمم والشعوب. هنالك من يقول إنه لولا وقوع المحرقة

لما كانت دولة إسرائيل ستقوم، لكنني أقول إنه لو قامت دولة إسرائيل في موعدها لما كانت المحرقة ستقع أصلاً.

إن المآسي الناتجة عن عجز الشعب اليهودي توضح سبب احتياج شعبنا لقوة حامية سيادية تتبع له. غير أن حقنا في إقامة دولتنا هنا في أرض إسرائيل مردّه حقيقة واحدة بسيطة: إن هذه الأرض لهي وطن الشعب اليهودي وهنا نشأت هويتنا، كما قال ذلك رئيس الوزراء الأول دافيد بن غوريون لدى إعلانه عن إقامة الدولة: "نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية الوطنية والإنسانية العامة وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد" [اقتباس من الفقرة الاستهلالية لوثيقة استقلال دولة إسرائيل].

لكن يجب هنا أيضاً قول الحقيقة كاملة غير منقوصة: يعيش في قلب مناطق الوطن اليهودي اليوم جمهور غفير من الفلسطينيين. إننا لا نريد حكمهم أو إدارة حياتهم أو فرض رايتنا أو ثقافتنا عليهم.

إن رؤيتي السلمية تقضي بأن هناك في بلادنا الصغيرة شعبين يجب أن يتمتعا بحرية ويعيشا جنباً إلى جنب بالجيرة الحسنة والاحترام المتبادل، ولدى كل منهما رايته ونشيده الوطني والحكومة الخاصة به ولا يهدد أي منهما أمن جاره أو كيانه.

وقد أدت هاتان الحقيقتان – أي ارتباطنا بأرض إسرائيل ووجود سكان فلسطينيين يعيشون هنا – إلى نشوء خلافات عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي. بيد أن الحقيقة هي أن عوامل الوحدة القائمة بيننا أكبر بكثير من عوامل الفرقة. لقد حضرت هذا المساء لأعبر عن هذه الوحدة، عن مبادئ السلام والأمن التي باتت موضع التوافق العريض في المجتمع الإسرائيلي، وهي المبادئ ذاتها التي توجّه سياستنا.

يجب أن تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار الأوضاع الدولية الناشئة مؤخراً. علينا أن نقرّ بهذه الأوضاع إلى جانب الإصرار على المبادئ الهامة لدولة إسرائيل.

سبق وأشرت إلى المبدأ الأول – الاعتراف، بمعنى أنه يتحتم على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل اعترافاً حقيقياً بصفتها دولة الشعب اليهودي؛

أما المبدأ الثاني فهو – نزع السلاح، إذ يجب أن تكون الأرض التابعة للفلسطينيين تحت طائلة أي تسوية سلمية منزوعة السلاح وخاضعة لتدابير أمنية راسخة بنظر إسرائيل.

إن غياب هذين الشرطين يولد الخوف الحقيقي من قيام دولة فلسطينية مسلحة إلى جانبنا تتحول إلى قاعدة إرهابية أخرى ضد إسرائيل مثلما حدث في قطاع غزة. إننا لا نريد سقوط قذائف القسام الصاروخية على بيتاح تكفا أو سقوط صواريخ غراد على تل أبيب والصواريخ الأخرى على مطار بن غوريون، بل إننا نريد السلام. وبالتالي، ومن أجل تحقيق السلام، يجب أيضاً ضمان أن يكون من المحال على الفلسطينيين إدخال القذائف والصواريخ إلى أراضيهم وتكوين جيش وإغلاق مجالهم الجوي بوجهنا أو عقد التحالفات مع جهات مثل إيران وحزب الله.

إن هذا الأمر هو أيضاً محل توافق عريض في الجمهور الإسرائيلي. لا يمكن لأحد أن يتوقع منا الموافقة سلفاً على مبدأ قيام دولة فلسطينية دون ضمان تجريد هذه الدولة من السلاح. يجب أن يتم أولاً التجاوب مع احتياجاتنا الأمنية في قضية مصيرية كهذه تخص صميم وجود إسرائيل.

لذلك نطلب الآن من أصدقائنا في المجتمع الدولي وفي طليعتهم الولايات المتحدة الأميركية ما هو ضروري لضمان أمن دولة إسرائيل: التعهد الصريح بأن الأراضي التي يحتفظ بها الفلسطينيون ضمن اتفاق الوضع الدائم ستكون منزوعة السلاح أي خالية من الجيش وبدون سيطرة على المجال الجوي ومع مراقبة فعالة لمنع إدخال الأسلحة إلى أراضيهم، أقصد مراقبة حقيقية تختلف عما يجري حالياً في قطاع غزة. كما يستحيل على الفلسطينيين بالطبع عقد التحالفات العسكرية. إذا ما افتقدنا هذا الأمر فإننا سنواجه عاجلاً أم آجلاً دولة حماستان أخرى، ولن يكون بوسعنا الموافقة على ذلك. يجب على إسرائيل أن تتحكم بأمنها وبمصيرها.

لقد قلت في واشنطن للرئيس أوباما إن المصطلحات لن تشكل أي مشكلة إذا ما اتفقنا على الجوهر. وها هو الجوهر الذي أشير إليه هنا بصوت صريح وواضح: إذا ما مُنحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية.

أما باقي المسائل المحورية مدار البحث ضمن التسوية الدائمة فإن مواقفي معروفة: إن إسرائيل تحتاج إلى حدود قابلة للحماية، وإن أورشليم القدس عاصمة إسرائيل ستبقى موحدة مع استمرار صيانة حرية العبادة لجميع الأديان.

إن قضية الأراضي ستكون مدار بحث في اتفاق الوضع الدائم. وحتى ذلك الحين لا ننوي إنشاء مستوطنات جديدة أو مصادرة أراضٍ لتوسيع المستوطنات القائمة. غير أن الحاجة تقتضي السماح للسكان بممارسة حياة طبيعية، وتمكين الآباء والأمهات من تربية أولادهم مثلهم مثل أي عائلة في العالم. إن المستوطنين ليسوا أعداء الشعب أو أعداء السلام بل إنهم أشقاؤنا وشقيقاتنا وهم جمهور طليعي يحمل معتقدات صهيونية ويتميز بقيمه الرفيعة.

إن الوحدة الداخلية حيوية كما أنها ستدعم جهود تحقيق المصالحة مع جيراننا. ويجب أن تنطلق هذه المصالحة الآن من خلال إحداث تغيير في الواقع الميداني. إنني أعتقد بأن وجود اقتصاد فلسطيني متين سيعزز السلام.

إذا ما كان الفلسطينيون يتجهون نحو السلام ومكافحة الإرهاب وتعزيز سلطة وسيادة القانون وتربية أطفالهم على السلام ووقف التحريض ضد إسرائيل، فإننا من جانبنا سنبذل كل جهد مستطاع لمنحهم حرية الحركة والتنقل للتسهيل على حياتهم وزيادة رفاهيتهم. وستساعد كل هذه الأمور مجتمعة على المضي قدماً نحو اتفاق السلام بيننا.

غير أنه يتحتم على الفلسطينيين أولاً وأخيراً حسم أمرهم بين طريق السلام والطريق الذي تسلكه حماس. يجب على السلطة الفلسطينية أن تفرض القانون والنظام في قطاع

غزة وتتغلب على حماس. إن إسرائيل لن تجلس إلى طاولة المفاوضات مع إرهابيين يسعون للقضاء عليها.

ويشار إلى أن حماس غير مستعدة حتى للسماح للصليب الأحمر الدولي بزيارة الجندي المخطوف غلعاد شاليت الموجود قيد الأسر منذ ٣ سنوات بمعزل عن والديْه وعائلته وشعبه، علماً بأننا ملتزمون بالسعي لاستعادته إلى داره سالماً معافى.

إذا ما وُجدت قيادة فلسطينية تنشد السلام، وإذا ما شارك العالم العربي في السلام، وإذا ما دعمته الولايات المتحدة والمجتمع الدولي – فما من سبب يحول دون تحقيق الانطلاقة نحو السلام.

لقد أثبت شعبنا أنه قادر على صنع المستحيل، إذ إننا صنعنا المعجزات خلال ٦١ عاماً وبالتزامن مع الدفاع المستديم عن وجودنا. ثمة شرائح تُنتَج في إسرائيل وتشغل الحواسيب في العالم، وثمة أدوية إسرائيلية تعالج الأمراض العضال، وثمة أجهزة للري بالتنقيط تجعل مناطق قاحلة في ربوع العالم تزدهر، فيما يوجد باحثون إسرائيليون يخترقون حدود المعرفة البشرية.

إذا ما رغب جيراننا في تلبية ندائنا – أصبح السلام في متناول اليد أيضاً.

إنني أناشد قادة الدول العربية والفلسطينيين: لنواصل معاً السير على درب الراحلين الكبار مناحيم بيغن وأنور السادات وإسحق رابين والملك حسين.

دعونا نحقق رؤية النبي إشعياء الذي كان قد أطلق نداءه في أورشليم القدس قبل ٢٧٠٠ سنة: "فلا ترفَعُ أُمَّةٌ على أُمَّةٍ سيفًا ولا يتَعَلَّمونَ الحربَ مِنْ بَعدُ".

إننا بعونه تعالى لن نتعلم المزيد من الحروب بل نتعلم السلام.